الإثنين 6 نيسان 2020
العدد 4022 السنة الرابعة عشرة
Lundi 6 Avril 2020 no 4022 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

أسعار النفط تسمح بزيادة التغذية: سلامة يتراجع عن خنق «كهرباء لبنان»؟ [3]

اعتراف أميركي بالتدخل في التعيينات [2]

تراجع «وهمي» في الاصابات؟

• يوم الإجلاء الأول: شكاوى من وساطات

• الحكومة للبنانيين: عسكري دبّر راسك!

• حرب عالمية على... الكمّامات!

[4 ـ 11]

في اليوم الأول لإعادة المغتربين، حطت أربع طائرات تراوحت في مواعيد وصولها بين الثالثة والسادسة فجراً في مطار بيروت (حسين بيضون)

قضية اليوم

الحكومة أمام اختبار استعادة قطاع الخلوي

اعتراف أميركي بالتدخل في تعيينات مصرف لبنان

لم تتأخّر السفارة الاميركية في بيروت في تقديم اعتراف رسمي بتدخلها الوقح في ملف التعيينات المالية. هذا الاعتراف تكفّل به المُتحدث باسمها كايسي بونفيلد. مُدّعياً أن بلاده تفعل ذلك من باب الصداقة وتقديم النصائح

عون سيطلب من مجموعة الدعم الدولية مساعدات للبنان لمواجهة الأزمة التي يمرّ بها (هيثم الموسوي)

غداة «الهبّة» التي أطلّت من مجلس الوزراء، مُعيدة معها الحركة السياسية بطرح ملف التعيينات المالية، ومن ثمّ سحبه من التداوُل نزعاً لفتيل تفجير الحكومة بعد تهديد رئيس تيار المردة سليمان فرنجية بالاستقالة في حال عدم منحه مقعدين من الحصة المسيحية، دخلت السفارة الأميركية في بيروت على الخط، مُقرّة على لسان المتحدث باسمها بتدّخلها السافر في شؤون البلاد، مؤكدة ما قاله عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله قبلَ يومين. فضل الله أشار في بيان له أن «السفيرة الاميركية في بيروت تجول على بعض المسؤولين الرسميين، وتبلغهم من دون أي مواربة باسم مرشح الولايات المتحدة لمركز أحد نواب حاكم مصرف لبنان، وتطالب الحكومة بتعيينه كجزء من

> بعدَ سحب ملف التعيينات من التداول توقّفت الاتصالات السياسية بشأنه

حصتها في الإدارة المالية والنقدية للبنان». فضل الله لم يذكر اسم المرشح الاميركي، لكن المقصود هو محمد البعاصيري، النائب الثالث السابق لحاكم مصرف لبنان، والمنتهية ولايته منذ أشهر. السفارة أكدت في معرض ردّها على كلام فضل الله ما قاله، ومن فمها أدانت نفسها. فالمتحدّث باسمها كايسي بونفيلد اعترف في تصريح إلى قناة «أم تي في» أن «من الطبيعي أن تُقدّم الولايات المتحدة كصديق وشريك للبنان نصائح بشأن تعيين خبراء كفوئين موثوق بهم». ليس عابراً أن تجد السفارة الأميركية نفسها مضطرة إلى الكشف علناً عن تدخلها المباشر في ملف التعيينات ومُحاصصاتها، بما يعكس أعلى درجات التأهب لحماية المتعاملين معها في القطاع المصرفي، وتحديداً البعاصيري. وفيما يُفترض أن يعقد اليوم اجتماع في السراي الحكومي للبحث في آلية التعيينات، قالت أوساط مُطلعة أن «سحب الرئيس حسان دياب للملف من جدول أعمال الجلسة الأخيرة كانَ مُريحاً، لأنه خفّف من الاحتقان الحاصل بين المكوّنات المُشاركة في الحكومة»، مشيرةً إلى أن ترحيل الملف جرى إلى الخيار، لكنه يؤيّده «إذا ناسبتنا الشروط، وإن لم يكن هناك شروط سياسية مُضرّة».

من جهة أخرى، يبدأ اليوم رصد لنتائج التعميمين اللذين أصدرهما حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول السحوبات النقدية (بالدولار والليرة) من الحسابات «المتناهية الصغر» وإنشاء وحدة جديدة تتولّى التداول بالعملات الأجنبية النقدية، ولا سيما بالدولار، «وفق سعر السوق». هذان التعميمان اللذان حظيا بمباركة جمعية المصارف، سيكونان أمام اختبار، لجهة القدرة على تجاوز الألغام الواردة فيهما، وخاصة «لغم» ترك تحديد سعر السوق بيد المصرف، و«لغم» منح المصرف حق حسم القروض الواجبة على المودِع، ولو لم تستحق سنداتها.

في سياق آخر، وبعد أن أعلن المكتب الإعلامي لوزير الاتصالات طلال حواط، منذ يومين، أنه زار رئيس الحكومة واطلعه على خطة الوزارة لمستقبل شركتي الخلوي، أعلن النائب حسين الحاج حسن على حسابه على «تويتر» أنه سيلتقي حواط اليوم «لبحث أوضاع شركتي الخلوي، خصوصاً بعدما وصل الوضع الى توقف إحدى الشركتين عن دفع رواتب الموظفين». وأضاف أن «الاجتماع سيبحث في عدد من القضايا العالقة، وأهمها استعادة الدولة اللبنانية لإدارة القطاع وتشغيله ضمن خطة استراتيجية شاملة لقطاع الاتصالات في لبنان». تغريدة عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» تأتي في ظل معلومات عن نية الوزير الحالي التجديد لشركتي الخلوي بحجة «الكورونا»، ما يضع الحكومة أمام اختبار جديد لإثبات صدقيتها، من خلال تنفيذ القانون الذي يقضي، بلا أي لبس، بوجوب استرداد الدولة لقطاع الخلوي من الشركتين المشغّلتين.

(الأخبار)

تعميم «كهرباء لبنان» بين نعمة انخفاض أسعار النفط ونقمة ارتفاع سعر الدولار. الأولى تسمح بزيادة الإنتاج من دون تخطّي سقف السلفة المقرّة في مجلس الوزراء. والثانية تهدد بتوقف المعامل عن الإنتاج. لكن هذه المرة يبدو أن مصرف لبنان اقتنع بعدم جدوى حرمان المؤسسة من الدولارات. إذا نفّذ وعده فسينهي مشكلة عدم قدرتها على تأمين الأموال اللازمة لشراء قطع الغيار وتسديد بعض التزاماتها الدولارية. لكن إذا استمر توقف الجباية لفترة طويلة، فقد تفقد المؤسسة العملة اللبنانية أيضاً

إيلي الفرزلي

فرحة «كهرباء لبنان» بانخفاض أسعار النفط يبدّدها سعر الدولار. منذ أشهر، لم تجد المؤسسة حلاً لرفض حاكم مصرف لبنان تأمين الدولارات للمؤسسة. لكن المحاولات لم تهدأ، فالبديل من تحمّل المصرف المركزي لمسؤوليته في تزويد المؤسسة العامة بحاجتها من الدولارات لتسيير المرفق العام، هو العتمة. والحاجة هنا ليست محصورة بشراء الفيول، الذي تكفّل المصرف بتأمين 85 في المئة من اعتماداته الدولارية، بل بتأمين أموال الموزّعين المتعاملين مع المؤسسة. وهؤلاء بدأوا يحذّرون من احتمال توقف المعامل، بسبب عدم القدرة على استيراد قطع الغيار والمعدات الضرورية للصيانة والتشغيل؟

«الأخبار» سبق أن أشارت إلى أن حجب الدولارات عن مؤسسة كهرباء سيعود على مصرف لبنان بالضرر. إذ إن خفض معدلات التغذية يعني تلقائياً أن المولّدات الخاصة ستعوّض الفارق. عندها سيزيد استهلاكها للمازوت، وتزيد معه مساهمة مصرف لبنان الذي يؤمّن 85 في المئة من اعتمادات المحروقات بالسعر الرسمي للدولار. هذا يعني أنه سيدفع ما وفّره من عدم تأمين العملة الأجنبية لكهرباء لبنان، عبر تأمين اعتمادات المازوت للمولدات. بشكل أدقّ، سيدفع المبلغ مضاعفاً لأن استهلاك المولدات للطاقة أكبر منه في المعامل، وأكبر مرتين منه في البواخر.

بحسب المعطيات المتوفرة عن الاجتماع الأخير الذي جمعه بالمدير العام لـ«كهرباء لبنان» كمال حايك، يبدو أن رياض سلامة اقتنع بأن بديل تأمين حاجة المؤسسة من العملة الأجنبية، سيكون مكلفاً على المصرف. لذلك، يُتوقع أن يصدر قراراً يتراجع فيه عما سبق أن أبلغه إياه في شهر شباط بأنه، بعيداً عن المحروقات، لن يؤمّن الدولارات لأيّ من حاجاتها الأخرى.

ذلك أمر ضروري ويُساعد في تسيير أعمال المؤسسة، التي لم تدفع للموزّدين منذ أشهر، وخاصة أولئك الذين تشير عقودهم إلى دفع أموالهم بالدولار. وعلى سبيل المثال، فإن الدفعة الأخيرة التي حصلت عليها «كارادينيز» تعود لشهر نيسان الماضي، بما يعني أن المؤسسة صارت مدينة لها، خلال عام، بنحو 120 مليون دولار، والأمر نفسه يتكرر مع شركة MEP المشغّلة لمعملي الزوق والجية، ومع شركات تقديم خدمات الكهرباء (التي يُكرر موظفو الكهرباء أنها تنفيعية أدّت إلى هدر أموال عامة، من دون أن تساهم في تحسين أداء القطاع). وبعدما كانت المؤسسة قد وضعت خطة لدفع كل المتأخرات، ربطاً بتحسن الجباية، أدت الأزمة المالية وتغيّر سعر صرف الدولار، إلى مطالبة الشركات بالحصول على مستحقاتها أو جزء منها بالدولار، وهو ما لم يتحقق، فتوقفت عملية الدفع. إذا ما أصدر مصرف لبنان قراره، فإن ذلك سينهي مرحلة قلق المؤسسة من تعطّل المعامل، كونها ستتمكن من استيراد قطع الغيار واستقدام الخبراء الأجانب لصيانة المعامل، لكنها ستواجه صعوبة في دفع مستحقات الموردين، بسبب كبير. فقد ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية في انخفاض الجباية

> كهرباء لبنان: لا خوف على الرواتب في ظل توقف الجباية

وتخلّف عدد كبير من المشتركين عن الدفع، فيما أدى انتشار وباء كورونا الذي أعقبه قرار التعبئة العامة إلى توقف المؤسسة عن الجباية بشكل كامل (باستثناء الفواتير الموطّنة في المصارف). فانخفض دخلها بشكل كبير، وهو الدخل الذي يُستعمل لتسديد كل موجباتها (مستحقات الموزّدين، رواتب الموظفين، عقود الصيانة والتشغيل، عقودها مع البواخر التركية، عقود مقدمي الخدمات...). ولذلك، فإن مشكلة حقيقية بدأت تواجه المؤسسة، وقدرتها على الدفع. وهي لذلك، ستنظّم أولوياتها، بحيث تدفع جزءاً يسيراً من المستحقات، فيما تعطي الأولوية للرواتب. وردّاً على خشية موظفين من توقف الرواتب، إذا بقيت الجباية معلّقة لوقت طويل، تجزم مصادر مسؤولة بأن الرواتب مؤمّنة لأشهر، ولا داعي للقلق بشأنها.

(هروان طحطح)

قضية

انخفاض أسعار النفط يسمح بزيادة التغذية

سلامة يتراجع عن خنق «كهرباء لبنان»؟

بعيداً عن العجز المالي الذي يخيّم على المؤسسة، ساهم الانخفاض الكبير في أسعار النفط في تبديد القلق من عدم كفاية السلفة التي أقرتها الحكومة (ألف و500 مليار ليرة) لإمدادها بحاجتها من الفيول في العام الحالي. وقد صارت اليوم قادرة على تحرير المشتركين من برنامج تقنين قاس كان يتوقع أن تفرضه، لضمان أن تكفيها هذه السلفة طوال عام 2020. فما حصلت عليه يقلّ كثيراً عن المبلغ الأول الذي طلبته وزارة الطاقة، والبالغ 2800 مليار ليرة (التقديرات بنيت على سعر 72 دولاراً للبرميل)، وهو ما فرض عليها تحدّياً كبيراً (عادت وطلبت 2200 مليار ثم 1800 مليار من دون جدوى).

كل ذلك صار من الماضي. تجزم مصادر متابعة بأن انخفاض سعر النفط يحرر المؤسسة من التحفظ في إنتاج الكهرباء. تقول إن المؤسسة قادرة اليوم، بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط، على زيادة التغذية إلى 22 ساعة يومياً لكل لبنان. فالحاجة في فصل الربيع لا تزيد على 2200 ميغاواط، وإذا كانت التغذية الحالية تصل إلى 1550 ميغاواط، فإن السلفة المقرّة تسمح برفع الإنتاج إلى حدود 1800 أو 1900 ميغاواط. فخطط التغذية وضعت على أساس سعر 60 دولاراً للبرميل النفط، وهو سعر بعيد عن السعر الحالي، الذي يقل عنه بمقدار النصف، حتى بعدما ارتفعت الأسعار، التي كانت قد وصلت إلى 22 دولاراً للبرميل.

لكن في المؤسسة، الخطة مختلفة. لا انتشاء بالأسعار المنخفضة، لأن أحداً لا يعرف على ماذا ستستقر، وبالتالي قد يكون الإسراف في استهلاك النفط تأثيره على ثبات التغذية طوال العام، في حال عودة الأسعار إلى الارتفاع». ولذلك، تؤكد مصادرها أنه تم وضع 4 سيناريوات للتغذية، وكل منها مبني على أساس سعر محدد (27، 30، 40 و45 دولاراً للبرميل)، علماً بأن السعر الوسطي المثالي بالنسبة إليها هو 40,8 دولاراً للبرميل، وبالتالي فإن أي سعر ما دونه يشكل فائضاً يسمح بتعزيز التغذية.

لكي تستفيد من الأسعار الحالية، كلفت الحكومة مصرف لبنان البحث في إمكانية شراء تأمين على الأسعار، بما يسمح في حال عدم تخطّي السعر 35 دولاراً على سبيل المثال، أن تتم تغطية الفارق من قبل شركة تأمين عالمية (هو أمر معتمد في كل العالم) ويساهم في حصر الخسائر في حال ارتفاع السعر كثيراً، مقابل الاستفادة من انخفاض الأسعار.

تختصر المصادر الموقف بالإشارة إلى أن الأسعار حالياً ممتازة، وإذا بقيت ما بين 30 و40 دولاراً، فإن المؤسسة ستتمكن من زيادة التغذية في الصيف إلى 1700 ميغاواط، بدلاً من 1200 في الصيف الماضي، علماً بأن التغذية حالياً (1550 ميغاواط) لم تتأثر بانخفاض إنتاج معملي الزوق والجية والباخرتين التركيتين، لأسباب عديدة؛ أبرزها انخفاض الاستهلاك في الربيع إلى نحو 2000 ميغاواط وأقفال المراكز التجارية وأغلب المستهلكين الكبار. لكن في مقابل ذلك، بدأت تشكو «كهرباء لبنان» من انفلات واضح على الأرض، في ظل غياب الملاحظين. فالتعليق على الشبكة ازداد بشكل واضح. وذلك يُكشف من خلال احتراق المحولات في عدد من المناطق، حيث لا أسباب تقنية تبرر ازدياد الاستهلاك، بما يفوق القدرة الحالية للمحولات.

تقرير

بسام الذي احترق بـ«عزّة نفسه»

إيلده الغصين

سكب بسّام حلاق (52 عاماً)، مادة البنزين على جسده وأضرم فيه ناراً لم يقاومها هارباً. هذا ما أظهره الفيديو المتداول. فهو لو كان يملك ما يقاوم به لما فعلها. حصل ذلك قرابة الثامنة صباح أمس، خارج منزله الكائن في حيّ الدردار على أطراف تعلبايا في البقاع الأوسط، خلف مستشفى البقاع، التي نُقل إليها. ترك زوجته غارقة في نومها في الصالون الذي كان غرفة نومهما، فيما يتقاسم نجلاه وعائلتاهما الغرفتين المتبقيتين من المنزل المستأجر. قيمة إيجار المنزل 400 ألف ليرة، وهو مبلغ لم تعد العائلة السوريّة اللاجئة تمتلكه منذ سنتين، أقلّه، لكنّ الإيجار لم يكن السبب المباشر لقتل الوالد لنفسه. لم تكن العائلة مهدّدة بإخلاء المنزل، كما جرى التداول، وفق نجله هيثم (27 عاماً)، «قصّة إيجار البيت مش مربوطة».

استفاقت العائلة على صراخ الجيران الذين حاولوا مساعدة الوالد، «ما لحقّوه». نُقل بسام إلى مستشفى البقاع، بحروق من الدرجة الثالثة، كما أفاد التحقيق الأوّلي لقوى الأمن الداخلي، وهو لم يفارق الحياة على الفور. استمرّت معاناته حتى الرابعة بعد الظهر، حين علمت العائلة بنبأ وفاته. أكثر من سبع ساعات نازع خلالها، وكان يتوجّب نقله إلى مستشفى متخصّص بالحروق البالغة، الجعيتاوي في الأشرفية أو مستشفى آخر في طرابلس. لكنّ «النقلة» دونها موافقة «الأمم» (المفوّضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - UNHCR) التي أتت متأخّرة، ودونها موافقة المستشفى الذي طلب بدل تأمين بقيمة مليوني ليرة، وهو مبلغ لو امتلكته العائلة لما فقدت معيلها. «ما حدا ردّ علينا خلال النهار، ولا حدا تواصل معنا للمساعدة». هكذا، انتظرت العائلة ساعات، قبل أن تبلغها إدارة المستشفى أن بسام فارق الحياة.

قبل ست سنوات انتقلت عائلة بسام من داريا، بريف دمشق، إلى لبنان. تدهور وضع العائلة تباعاً. كان بسّام «نجّار باطون» يعمل في ورش البناء، لكنّه بسبب الوضع الاقتصادي وتوقّف الورش، صار بلا عمل منذ سنتين. لهيثم ثلاثة أولاد، ولشقيقه ولد وحيد، في المحصّلة فقد الأحفاد الأربعة جدّهم أمس، وبقيت جدّتهم في وضع مأسوي. لم تكن عائلته تستفيد من تقديمات مفوّضيّة اللاجئين، «لأننا لم نكن نسكن في خيمة... أجابونا أكثر من مرّة أننا مو متأهلين». هذا «الشرط» حرم عائلة بسام أي مساعدات. «في عزّة نفس»، كرّرها هيثم مرات ثلاث. مات والده بسام، بـ«عزّة نفس»، منعته من الانتقال للسكن في خيمة لتلقّي المساعدات. عزّة النفس، هي آخر ما تبقّى له، وهي منعته حتّى من محاولة إخماد النيران في جسده.

«مثلنا في أمثال»، يقولها هيثم بحرقة، قاصداً وضع اللاجئين السوريين في تعلبايا. أولئك «يفوق عددهم الخمسة آلاف، موزّعين بين تجمّعات اللاجئين في الخيم ومنهم من يستأجرون غرفاً أو منازل في البلدة»، وفق رئيس البلدية جورج صوان، مضيفاً في اتصال مع «الأخبار» أن البلديّة «ستحاول تأمين مساعدة لعائلة الفقيد الذي قتل بسبب سوء وضعه المعيشي». محافظ البقاع كمال أبو جودة أعلن عن «متابعة حالة عائلة الحلاق الاجتماعية، ومحاولة تأمين المساعدة لها»، بالتنسيق مع جهات أخرى، بينها منظّمة UNHCR. (التي احتاج بسام موافقتها) كما ورد في خبر الوكالة الوطنية. مختار البلدة صادق محي الدين، لفت بدوره في اتصال مع «الأخبار» إلى «وضع العائلة السيئ جداً، وأن نصف سكان البلدة وضعهم تعيس، نتلقّى عدداً كبيراً من طلبات الحصول على المساعدة الموعودة من الحكومة للعائلات اللبنانية الأكثر فقراً بقيمة 400 ألف ليرة». هذه المساعدات للعائلات اللبنانية حصراً. فيما ترتيبات وضع اللاجئين السوريين تضعهم على لوائح مفوّضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي بدأت تقلّص مساعداتها لهم وأبرزها الطبابة. مساعدة كان يمكن أن تمنع بسام اللاجئ السوري من إحراق نفسه، لكنّه فضّل الرحيل حرقاً على الانتظار في طوابير طلب مساعدات «الأمم» المشروطة.

على الغلاف

تراجع «وهمي» في الإصابات؟

تراجعٌ في أعداد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المُستجد مُقابل ارتفاع في أعداد الوفيات. هذا ما خلصت إليه أرقام العدّاد على مرّ الأيام الثلاثة الماضية لتوحي بوجود الكثير من الإصابات غير المُصرّح عنها، ولتعزّز الربط القائم بين انخفاض الإصابات وانخفاض أعداد الفحوصات المخبرية بسبب النقص في المعدات وبسبب الإحجام عن إجراء الفحوصات

هديل فرفور

سبع إصابات جديدة بفيروس كورونا فقط سُجّلت أمس. هذا ما أوردته أرقام وزارة الصحة، ما يرفع إجمالي الإصابات إلى 527، فيما يبلغ عدد المُصابين فعلياً 455 بعد شفاء 54 ووفاة 18.

في الظاهر، يُبدي المنحنى الوبائي المنشور في تقرير «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث» انخفاضاً في تسجيل الإصابات، ما يُوحي بسيناريو تفاؤلي، إلّا أنّ المعطيات الجوهرية تُشير إلى وجود «فخّ علمي»، بحسب المُتخصّص في علوم الجزيئيات الذرية والنانو تكنولوجيا الدكتور محمد حمية.

وفق أرقام «الصحة»، فإنّ 389 فحصاً مخبرياً فقط أُجريت خلال الساعات الـ24 الماضية. أما السبت الماضي (أعلنت الوزارة تسجيل 12 إصابة)، فقد أُجري 550 فحصاً، فيما كان عدد الفحوصات المخبرية 644 يوم الجمعة، عندما أعلن تسجيل 14 إصابة. وعليه، فإنّ ما شهدناه خلال الأيام الثلاثة الماضية هو انخفاض في عدد الفحوصات ترافق مع تراجع في تسجيل الإصابات، فيما كان مفترضاً أن تتضاعف الفحوصات بعدما أعلن عن رفع أعداد المُستشفيات الحكومية المُجهزة لإجراء الفحوصات واستقبال المُصابين والمُشتبه في إصابتهم، وتوسيع عدد المختبرات المعتمدة لإجراء الفحوصات.

بحسب معلومات «الأخبار»، يُعزى التراجع في عدد الفحوصات إلى عاملين، أولهما وجود نقص في معدّات فحوصات الـpcr المخصصة للكشف عن الفيروس، وثانيهما - وفق مصادر «الصحة» - ذلك المتعلق بعطلة نهاية الأسبوع، «ما يحول دون لجوء الناس إلى إجراء الفحوصات».

وفق حمية، «علينا مراقبة الإصابات في اليومين المُقبلين لإعادة فهم المسار الوبائي، لأن أرقام الأيام الماضية أدّت الى إحداث هيكلية عجيبة تتسبب في فخ علمي يعرقل دراسة المسار»، مُشيراً إلى أنه «لو أجري عدد أكبر من الفحوصات لكانت الأرقام أكثر بكثير حُكماً».

ولعلّ ما يُعزّز فرضية وجود إصابات غير مُصرّح عنها، هو ارتفاع وتيرة تسجيل الوفيات وبروز حالات وفاة بعد فترة وجيزة من دخول أصحابها المُستشفى (يعني أن المريض لم يكن على علم بإصابته).

وبعدما أعلنت وزارة الصحة صباحاً تسجيل وفاة جديدة، أعلن مُستشفى رفيق الحريري الحكومي عصراً تسجيل وفاة «سيدة في العقد الثامن من العمر كانت تعاني من أمراض مزمنة»، ما يرفع عدد الوفيات إلى 19، فيما بلغ عدد الحالات الحرجة 27. بحسب حمية، فإن «ارتفاع عدد الوفيات يعني أن هناك الكثير من الإصابات التي لم تُفحص»، مُتسائلاً عمّا إذا كان تراجع أعداد الفحوصات المخبرية يخدم خطة «تبطيء انتشار الفيروس وتمديد فترته بهدف السيطرة عليه»، علماً بأن الدراسة التقديرية التي سبق أن أعدّها حمية بشأن أعداد الإصابات بعد الإجراءات الوقائية كانت تُشير إلى وصول الأعداد في 15 من الشهر الجاري إلى 950 حالة على أن يبلغ الفيروس ذروته بحدود العشرين من أيار المقبل، برقم يلامس العشرين حالة. إلا أن أرقام الأيام الثلاثة الماضية «أحدثت تغييرات، ونحن متجهون حكماً إلى فترة تمديد إجراءات الوقاية والتعبئة العامة إلى أواخر أيار».

بمعنى آخر، حتى الآن، لا يزال يصعب إعطاء قراءة حاسمة للأرقام في ظل المعطيات الراهنة، وما إعلان إدارة مُستشفى بشري ليلاً عن بلوغ عدد الإصابات في القضاء 35 إصابة بعد تسجيل 12 إصابة جديدة (من أصل 26 فحصاً) إلا دليل على ضرورة إعادة النظر في الأرقام وطرح تساؤلات بشأن الآلية المتبعة في الإصابات.

إلى ذلك، هناك احتمال أن يكون كثير من المُقيمين في لبنان قد تراجعوا عن إجراء الفحوصات، فيما يعتقد مُشتبه فيهم عن إجرائها. واللافت هو ما تُشير اليه المعلومات لجهة أن عدداً من المُشتبه فيهم ربما لا يلجأون إلى الفحوصات إلا بعد اشتداد عوارضهم «وهو ما يُفسر وصول بعض الحالات الحرجة الى المُستشفيات ووفاتها بسرعة». وهذا يُحتّم أمرين: تكثيف إجراء الفحوصات في المناطق، حيث يخضع 1179 للحجر الصحي، والتشديد على الالتزام بالتدابير الوقائية وإجراءات التعبئة العامة، خصوصاً أن عاملاً إضافياً لم يكن بالحسبان طرأ، أمس، تمثّل في عودة المغتربين.

ورغم المواكبة الصحية التي رافقت العائدين أمس، بإخضاعهم للفحوصات وحجرهم في الفنادق، «إلا أن هذا الأمر لا يُلغي احتمال التسبب في زيادة انتشار الفيروس»، على حدّ تعبير حمية.

وبعد تزايد «التفلّت» من الحجر خلال الأيام الماضية، أصدرت وزارة الداخلية والبلديات أمس، قراراً (رقم 479) يسري تنفيذه بدءاً من اليوم، يقضي بتقييد حركة السيارات (السياحية والعمومية) والشاحنات (الخاصة والعمومية) والدراجات النارية على مختلف أنواعها بشكل يُسمح للوحات التي تنتهي أرقامها برقم مُفرد السير أيام الإثنين والأربعاء والجمعة، فيما يُسمح للوحات التي تنتهي أرقامها برقم مزدوج بالسير أيام الثلاثاء والخميس والسبت(...)». وفيما يهدف القرار بالدرجة الأولى إلى تخفيف حركة السيارات وبالتالي ضبط حركة التجول، ثمة من يطرح تساؤلات بشأن ما إذا كان القرار «يُشجّع» على تسيير الحركة بدل ضبطها مع لجوء البعض الى استغلال الفرصة لـ«التفلّت» من الحجر، فيما المطلوب إحداث «شلل» فعلي لمدة ثلاثة أيام على الأقل.

(مروان طحطح)

العنف الأسري في الحجر الصحي

«إنّ الوجود الدائم للنساء المُعنّفات في المنازل مع أفراد الأسرة، يُعرّضهن أكثر لخطر العنف الأسري». هي الخلاصة الأبرز التي تُلخّص الدافع الكامن وراء الحملة التي أطلقتها، الأسبوع الماضي، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع المُديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تحت عنوان «الحجر الصحي يحميك من الوباء، 1745 يحميك من العنف الأسري». ولفتت الهيئة إلى أنّ الضغوط النفسية التي يُسبّبها الحجر المنزلي، إلى جانب الضغوط الاقتصادية الراهنة، «ساهمت في ازدياد الممارسات المسيئة والمؤذية جسدياً ومعنوياً ونفسياً واقتصادياً وجنسياً التي يلحقها المعنِّف بالنساء والفتيات». وذكّرت الحملة بالاتصال «بالخطّ الساخن 1745 المرتبط مباشرة بغرفة عمليات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بهدف معالجة الشكاوى بأسرع وقت ممكن وبطريقة سريعة وفعّالة». أمّا اللائي يتعذّر عليهنّ إجراء مكالمات هاتفيّة في المنزل، فـ«تتيح المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي أمامهنّ إمكانية الإبلاغ عن شكاوى العنف الأسري عبر موقعها الإلكتروني www.isf.gov.lb /خدمة بلّغ».

يوم الإجلاء الأول: شكاوى من وساطات

آمال خليل

بعيد منتصف الليل، انتهى اليوم الأول من خطة إعادة اللبنانيين من الخارج التي أقرّتها الحكومة اللبنانية لمواجهة كورونا. على وقع الاعتراضات التي انهالت ضد ارتفاع أسعار تذاكر الإجلاء التي فرضتها شركة طيران الشرق الأوسط، وصل 378 لبنانياً تباعاً من السعودية والإمارات ونيجيريا وساحل العاج، طاقم طبي موفد من وزارة الصحة ووفد من الأمن العام سافروا مع طائرات شركة الشرق الأوسط من بيروت نحو البلدان الأربعة. من الرياض، صعد 65 لبنانياً ومن أبو ظبي 78 ومن أبيدجان 114 ومن لاغوس121. رئيس الحكومة حسان دياب كان قد أعلن أنه لا يمكن استيعاب أكثر من 400 مسافر في كل يوم إجلاء، علماً بأن الذين سجلوا أسماءهم في المرحلة الثانية من التسجيل بلغوا 21 الف و202 من جميع الدول. العائدون خضعوا قبل دخولهم إلى الطائرات للتعقيم وتوزيع القفازات والكمامات قبل توزيعهم بشكل متباعد على المقاعد. وكان كل منهم قد سلّم الاستمارات الصحية التي تسلموها من السفارات، بناءً على طلب وزارة الصحة، وتستعرض البيانات الصحية والشخصية ومحل الإقامة لكل عائد.

في الشكل، يفترض بالعائدين حيازتهم الشروط التي فرضتها الحكومة للمفاضلة بينهم. الأولوية «لذوي الوضع الاجتماعي الدقيق الذين غادروا لبنان بتأشيرة مؤقتة أو قصيرة الأمد وذوي الوضع الصحي والعمري الدقيق والعائلات». لكن بالنظر إلى جداول الطائرات الأربع، يظهر أن نسبة كبيرة منهم من فئة الشباب. معظم المدرجين في جدول أبيدجان على سبيل المثال، كانوا في زيارة في مقابل نسبة من الأمهات وأطفالهن. مصدر في الجالية أشار لـ«الأخبار» إلى أن غالبية المقيمين عدلوا عن النزول لأسباب عديدة، أولها ارتفاع تذاكر السفر التي منعت الكثيرين من التفكير في الأمر حتى، في حين أن أصحاب الأعمال فضّلوا البقاء وعدم ترك مصالحهم لأجل غير مسمّى». سارت أغلبية الرحلات بحسب البرنامج المعدّ لها باستثناء رحلة نيجيريا التي تأخر إقلاعها أكثر من خمس ساعات. وتباينت المعلومات بشأن السبب. مصادر في الجالية قالت إن السلطات النيجيرية رفضت إعطاء الإذن لطاقم الطائرة بالخروج منها، فيما قالت مصادر أخرى إن سبب التأخير شجار بين اللبنانيين على خلفية ادّعاء البعض «حصول وساطات سمحت لمن لا تتوافر فيه شروط الأولوية بالسفر». لكن القنصل اللبناني في نيجيريا الياس نقولا حضر إلى المطار وتواصل مع السلطات قبل أن تستكمل إجراءات صعود الركاب.

قبل عودة المغتربين، استنفرت الحكومة في المطار. دياب تفقد برفقة وزير الصحة حمد حسن ووزير الخارجية والمغتربين ناصيف حتي الإجراءات المتخذة لاستقبال العائدين. وشملت إجراء فحص الـ PCR لمن لم يتمكن من إجرائه في الدولة التي عاد منها، قبل نقله إلى أماكن الحجر التي خصّصتها الحكومة بانتظار صدور النتائج. ومساء، أعلن حسن أن فحوص العائدين من رحلة الرياض جاءت سلبية. مصدر في الوزارة أوضح لـ«الأخبار» أن «الذين ظهرت نتائج فحوصاتهم سلبية، ينبغي أن يعيدوا الفحوصات بعد 48 ساعة. وحتى لو كانت نتيجة فحوصاتهم سلبية مرتين، فإنهم ملزمون بالبقاء في الحجر لأسبوعين. وبعد الفحص الأول، هم مخيّرون بين البقاء في الفندق على نفقتهم، أو التوجه إلى الحجر المنزلي».

من المطار، خصّصت حافلات لنقل المسافرين إلى الفنادق التي اختيرت كماكن للحجر. تسعة أشخاص في كل حافلة وصلوا إلى سلسلة فنادق «لانكستر» التابعة لرجل الأعمال وسام عاشور. مصدر مطّلع قال إن رئاسة الحكومة استأجرت أربعة فنادق في بيروت وواحد في الحازمية «التزاماً بتوصية وزارة الصحة لحصر العائدين في بيروت الكبرى، حتى التأكد من وضعهم الصحي». 700 غرفة حجزت في الفنادق الخمسة، على أن تكون الليلة الأولى من ضمن المبلغ الذي دفعه العائدون ثمن تذكرة السفر للميدل إيست.

اعتماد فنادق عاشور أثار تساؤلات عديدة عن سبب قرار الحكومة حصر المنفعة بشخص واحد، بدلاً من توزيعها على فنادق متنوعة للمساهمة في تشغيلها في ظل تراجع أعمال القطاع الفندقي. فكيف إذا كان ذلك الشخص المستفيد، صاحب فندق «إيدن باي» المخالف للقانون والمتعدي على الأملاك البحرية والمتسبب في فيضان «مجارير» العاصمة العام الماضي؟ مصادر حكومية ترد بأن عاشور «تقدّم بـ«عرض جيّد» لـ«الميدل إيست» التي نقلته إلى رئاسة الحكومة، وجرى اعتماده لسببين: الرقم المتدني لأسعار الغرف، ووجود عدد كبير من الغرف في كل فندق، ما يسهّل مراقبة العائدين لجهة التزامهم بشروط الحجر». ولفتت المصادر إلى أن أصحاب فنادق كبرى رفضوا استئجار منشآتهم لكي لا تقترن أسماؤها بفيروس كورونا، فيما تقدّم فندق في الضاحية الجنوبية بعرض لاستخدامه للعائدين، إلا ان «أسباباً سياسية وطائفية حالت دون اعتماده».

بعد انقضاء اليوم الأول من الإجلاء، تتجه الأنظار نحو باقي الجاليات. مصادر مواكبة قالت إن الجدول التالي من الرحلات سيكون غداً من مدريد وباريس وكينشاسا. وصدرت بيانات عديدة من الجاليات حول العالم تناشد الحكومة الإسراع في إجلائهم وخفض أسعار تذاكر السفر. ورغم أن الـ«ميدل إيست» متمسّكة بجدول الأسعار الذي فرضته، أعلنت أمس في بيان لها خصم 50 في المئة من سعر التذاكر للطلاب العالقين في الدول الموبوءة «غير القادرين على تسديد ثمن بطاقات السفر بالتنسيق مع السفراء المعتمدين في الخارج وبناءً على توجيهات رئيس الحكومة».

على صعيد متصل، لم تقتصر حركة المطار أمس، وفي الأيام الماضية، على رحلات الإجلاء الرسمي. رئاسة المطار أعطت الإذن أمس بهبوط طائرتين خاصتين من السعودية والغابون. وأعلن عدد من رجال الأعمال في بعض الجاليات استعدادهم لاستئجار طائرات خاصة تعيد اللبنانيين بكلفة أقل، ولا سيما من الدول التي لا تصلها الـ«ميدل إيست».

كثيرون عدلوا عن المجيء بسبب غلاء أسعار التذاكر

تشديد إجراءات الداخلية بدءاً من اليوم لضبط التفلت من قرارات التعبئة

لم نَنجُ تماماً... لكن الأرقام «تبشّر بالخير»

هل نجا لبنان من «كورونا»؟ السؤال بات جائزاً، من الناحية الإحصائية، إذا ما اعتمدنا المقارنة مع باقي دول العالم. والحديث عن الإحصاءات لا يعني أننا فعلاً «نَجونا». فربما الإحصاءات لا تعكس الواقع تماماً، فضلاً عن أن حالة واحدة يمكن أن تصبح «بؤرة» متنقلة، وتعيدنا إلى حالة التقشي الاجتماعي المجهول المصدر. لكن، إحصائياً، الأرقام اللبنانية «تبشّر بالخير».

قبل نحو شهر، كان لبنان في المرتبة 23 بين دول العالم، لجهة عدد الإصابات في كل مليون نسمة من السكان، بحسب إحصاءات موقع «www.worldometers.info». فجر التاسع من آذار، حل لبنان في تلك المرتبة (23)، وخلفه الكيان الصهيوني ثم فنلندا فالإمارات وإيرلندا وبريطانيا والبانيا... حتى ليل أمس، كانت كل هذه الدول قد سبقت - بأشواط - لبنان، الذي تراجع إلى المرتبة 55 (الحديث هنا عن الدول التي يتجاوز عدد السكان فيها مليون نسمة). وكل تراجع في هذا المجال هو أمر محمود، لأنه يؤشر إلى أن التقشي في لبنان أبطأ ممّا هو عليه في غيره من الدول، ما يعني أننا سنكون أقدر على مواجهة تبعاته، طبياً واجتماعياً واقتصادياً، فيما لو أحسنت الحكومة إدارة مرحلة ما بعد الموجة الأولى من كورونا.

هذه الإحصاءات تُحسب لنا، حكومةً وسكاناً. فرغم «النق» المتزايد، يمكن القول إن الإجراءات التي اتُّخذت منذ 20 شباط (تاريخ تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا) أدّت إلى السيطرة على تفشي الفيروس، ومنعته من التحول إلى وباء داخل لبنان. كذلك تُظهر الأرقام أن التهويل المبالغ به كلما التقط أحد ما صورة لعشرين سيارة في شارع واحد، لا يعكس حقيقة أن سكان لبنان ملتزمون بإجراءات الحجر الصحي، حتى في المناطق الأمنية والقرى البعيدة عن أعين الرقابة الأمنية، وأن «عدم الالتزام» بالإجراءات هو الاستثناء، بخلاف ما تصوّره بعض وسائل الإعلام الراغبة في لعب دور الشرطي السيّئ الذي لا يملّ تقريع السكان وإهانتهم.

يَرِدُ على الإحصاءات الإيجابية، من قبيل خبراء وسياسيين وإعلاميين وغيرهم، بأن عدد الفحوصات الطبية التي تُجرى في لبنان لكشف المصابين بكورونا قليل جداً مقارنة بباقي دول العالم. لكن العودة إلى الموقع الإحصائي نفسه، تُظهر أن لبنان أجرى فحوصات بنسبة أكبر ممّا أجرته البابان؛ صحيح أن لبنان يحل في المرتبة 56 بين دول العالم (التي يفوق عدد سكان كل منها مليون نسمة)، لجهة عدد الفحوصات التي أجريت لكل مليون نسمة من السكان، لكن المقارنة تكشف عدم وجود رابط مباشر بين عدد الفحوصات وعدد المصابين المسجلين. فعلى سبيل المثال، أجرت كل من بنما والأرجنتين وصربيا وتونس وأوكرانيا والبوسنة وكازاخستان ومقدونيا وأرمينيا والدومينيكان والمغرب والجزائر عدد فحوصات أقل ممّا أجري في لبنان حتى يوم أمس (9411)، لكنها جميعها سجّلت عدد إصابات أكبر من العدد اللبناني، وبعضها سجّل عدداً يفوق بأضعاف ما سُجّل في لبنان. كذلك فإن عدداً من الدول أجرى فحوصات لا تفوق ما أجري في لبنان بكثير، سجّلت إصابات تفوق بنحو أربعة أضعاف ما سُجّل عندنا (مثلاً، إندونيسيا أجرت 9712 فحصاً، وسجّلت 2273 إصابة؛ وكرواتيا أجرت 10847 فحصاً وسجّلت 1182 إصابة).

أما نسبياً، فتُبيّن الاحصاءات أن عدد الفحوصات لكل مليون نسمة في لبنان يفوق ما أجري في دول تفوقه على مستوى القدرات الاقتصادية، كما في دول تحدّها الصين. فلبنان تفوّق في عدد الفحوصات لكل مليون نسمة من السكان على كل من فيتنام وجنوب أفريقيا وصربيا والبانيا والاكوادور وكولومبيا والدومينيكان والأرجنتين والبانيا... وبعضها سجّل أضعاف ما سجّله لبنان لجهة عدد المصابين لكل مليون نسمة.

ما تقدّم لا يعني أن على الحكومة والسكان في لبنان أن يطمئنوا. على العكس، فالمطلوب إجراء عدد أكبر من الفحوصات، والقيام بالإجراءات اللازمة لمنع انهيار نظامنا الصحي. كما لا ينبغي أن يغيب عن خطط المواجهة أن ما شهده العالم حتى اليوم ليس سوى الموجة الاولى من كورونا. والموجات الأخرى يُتوقع أن تأتي، وأن تظل فتاكة بالبشر والاقتصاد، إلى أن يتم إيجاد اللقاح والدواء المضادين له.

(الأخبار)

وجهة نظر

اكتشاف ناقل فيروس كورونا

د. جود حيدر *

تفاوتت الآراء حول أسباب ظهور فيروس «كورونا»، وحول اختلاف منطلقاتها، إيكولوجياً ومخبرياً وعسكرياً. لم تستطع هذه النظريات أن ينقض بعضها بعضاً ولم تتمكن أيّ منها، حتى على المستوى العلمي والبحث الطبي، من تفسير السرعة المستجدة لانتشار هذا الوباء الذي لا ناقل له سوى الإنسان، ولا تأثير له سوى على الإنسان، ولا ينتقل في الهواء، ولكنه في انتشاره أسرع من ذلك.

بين تلك الحيرة وهذا الغموض، ساد الذعر حتى في أقوى الرؤوس وأكبرها، وتشوّهت الوقائع وطوّقت الاقتراحات، وكل من اتّبع خطة مهما كانت أقرّ بخطئه وتراجع. فإن سألنا الصين الآن ماذا فعلتم، وكيف تمكنتم بحجركم وعزلكم من مواجهة الوباء، لن نجد جواباً رغم كل الأرقام المثبتة لتوقف الانتشار، ورغم أن عدّاد الإصابات في كل الصين لا يتعدى أصابع اليد وكلها منسوبة إلى التسلّل الخارجي. وإن سألنا أقوى اقتصادات العالم كيف ينتشر لديكم رغم كل إجراءات التباعد الاجتماعي وإغلاق المرافق ومحاولات منع التجول ولفترات تتعدّى الأسابيع فإننا لن نجد جواباً أيضاً.

ولعدم الاستطراد والإطالة، وجب عليّ أن أوضح أنني، كطبيب يعمل في فحص الكورونا وغيره من الأوبئة، وأقرّ وأصرح أمام كل من يسألني لماذا لا أضع كمامة، بأنه لا يمكن لأحد أن ينقل العدوى إلا لنفسه وبيده، وإن لم تلمس وجهك قبل أن تغسل يديك فأنت بأمان. هذه القناعة ثابتة بحسب البيانات والأرقام التي أدرسها يومياً.

لكن، استوقفني تصريح الجرّاح العام "The Surgeon General" في الولايات المتحدة. فبعد صمت طويل قال مختصراً الموقف: «إن انتشار هذا الوباء لا يقتصر على العطس والسعال بل بالتكلّم أيضاً»، وهذا يتناقض وقناعتي بأن «الشخص لا يعدي إلا نفسه». لكن سريعاً ما تبينت أن هاتفي المحمول يبدي وأنه الناقل. قلت له: لقد سبقتني أينما ذهبت، وتخطيت أمامي كل مراكز التفتيش والفحوصات والتعقيم. في الطائرة الكل منهمك باستعمالك فإن زفر أو عطس أو حكى فأنت المتلقي ولا أحد يسأل عن حرارتك أو تعرضك لشخص في مرحلة حضانة مرضية، وتدخل كل الأمكنة المحظورة من دون حاجة إلى حجر وتعقيم.

إنني متأكد أن الجراح العام في الولايات المتحدة سيوافق على هذا الحوار، والصين ستعيد دراسة مراحل الاحتواء في يوهان ليس على أساس التباعد الاجتماعي، بل على أساس تأثير قطع التواصل مع الخارج في مرحلة الاحتواء وانقطاع استعمال الجوال وأثره على الحد من الانتشار في دائرة شبكة الهاتف العملاقة «هواوي».

فهل يبدأ تعقيم الهواتف وعدم إدخالها أماكن العمل؟ وهل تمنع استعمال سماعات الهواتف والكمامات والنظارات إذا أمكن وكل ما يساعد على وضع اليد أقرب إلى الوجه؟ وهل سيصمت الإعلام ويخفي ميكروفونات الوباء؟ وهل يقف غسل الدواليب والأحذية وإلخ؟ فهل سنخرج قريباً من دون جوال إلى المدرسة والعمل، ونسافر كما سلف ونلقي التحية على الهاتف الثابت بأمان.

الهاتف الجوّال، هو الذي ينقل العدوى بأسرع من الهواء، ونشر به الكورونا حتى لو لم نُصب.

* اختصاصي مختبرات وأوبئة

على الغلاف

الحكومة للبنانيين: «عسكري... دبّر راسك»!

ثقة معدومة حرّة لا يلتفت إلى أصحابها أحد ولا إلى تأمين لقمة عيشهم في عصر «الكورونا». وثمة خدمات أساسية يحتاج إليها المواطن ولا يعرف كيف ومن أين يؤمّنها في ظل قرارات التعبئة. جمر العمال بدا يشتعل، والاتحادات تبدأ اجتماعاتها من اليوم تحضيراً للنزول إلى الشارع

رنى ابراهيم

في 12 آذار الماضي، قطعت الحكومة الأوكسيجين عن اللبنانيين بشكل مفاجئ، والزمتهم منازلهم للحدّ من انتشار فيروس «كورونا». يومها توقفت حياة غالبية العمال عن الدوران، باستثناء أصحاب متاجر المواد الغذائية والخضار والعاملين فيها. قد يكون قرار إعلان التعبئة العامة وإغلاق البلد صائباً ومطلوباً، إلا أنه لم يُستتبع، كما هو مطلوب أيضاً، بخطة إغاثة اقتصادية لمن فقدوا مصدر رزقهم بمعكوسهم داخل منازلهم. على الأغلب أن أحداً في الحكومة لم يسأل، يومها، كيف يسدّد «البنشرجي» والميكانيكي والحلاق وعامل الباطون وأصحاب المتاجر الصغيرة إيجارات منازلهم وكيف يؤمّنون الغذاء لعائلاتهم ويدفعون فواتيرهم. ولم يناقش أحد السماح لهؤلاء بالعمل ضمن دوام محدّد وبمراقبة من البلديات لتأمين لقمة عيشهم. وفيما وجدت المصارف في إجراءات التعبئة ذريعة جديدة للإمعان في إذلال المودعين، أقفلت الوزارات والمؤسسات الرسمية أبوابها، وخصوصاً تلك التي على تماس مباشر مع حياة المواطنين. هكذا، وجد اللبنانيون أنفسهم «مقطوعين»، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى: ماذا لو تعطّلت سيارة أو ثُقب إطارها؟ كيف يمكن لمن ينتظر فاتورة من الضمان الاجتماعي أن يحصل على مال هو في أمسّ الحاجة إليه؟ ماذا لو فقد أحد ما بطاقة هاتفه الخلوي وأراد استبدالها؟ ماذا يفعل عسكري أحيل على التقاعد

(مروان طحطح)

وهو ينتظر من المصرف ورقة براءة ذمّة لكي يحصل على مستحقاته وتعويضه؟ هذه، وغيرها من مئات الحالات لا يملك أيّ من أصحاب القرار إجابة عليها، سوى أن «الدولة تفعل ما في وسعها لتسيير أمور المواطنين».

وزير الداخلية محمد فهمي أكّد لـ«الأخبار» أن «لا مانع من السماح لبعض أصحاب المهن الحرة كمحال تصليح الإطارات والسيارات بالعمل وسأناقش الموضوع مع رئيس الحكومة حسان دياب». الا أن بعض المهن الأخرى، «قد يتسبّب فتحها بازدحام في الشوارع الداخلية إذا فتحت أبوابها». في انتظار ذلك، تبقى دورة الحياة متوقّفة إلى أجل غير مسمى، فيما جمر العمال يقترب من الاشتعال مع دخول البطالة شهرها الثاني. رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبدالله أكد لـ«الأخبار» أن «هناك خطوات ستتخذ من اليوم وصاعداً ومنها احتمال النزول إلى الشارع لأن الدولة لم تلتفت إلى ذوي الدخل المحدود كالسنغري والحلاق والبنشرجي والدهّان وغيرهم ممن تستحق عليهم بدلات إيجار وكهرباء وماء وطبابة ودواء. ويضحكون علينا بمسرحية جمع التبرعات التي لا نعرف إلى أين تذهب ولا تعلن محطات التلفزة عن ذلك بوضوح». ويوضح أنه تصل إلى الاتحاد شكاوى واستفسارات ومراجعات يومية عما يمكن فعله في ظل إقفال البلد، «هناك عمال لم يقبضوا رواتبهم رغم عملهم حتى منتصف الشهر الماضي وهناك آخرون يعملون باليومية. لذلك، نحضر لتحرك ينصف العامل الذي لم تنصفه دولته. وسنبدأ اجتماعاتنا منذ اليوم تحضيراً لتحرك في حال لم تنفذ مطالبنا»، مشيراً إلى أن «أصحاب الأملاك يُرسلون إنذارات إلى المستأجرين القدامى بضرورة الإخلاء عن طريق الكتّاب العدل ولبيان بوست ولا من يردعهم»، علماً أن وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية كان قد أعلن أنه ممنوع على أيّ مالك طلب إخلاء أي شقة في هذا الظرف وآحال الموضوع إلى وزارة العدل («الأخبار» حاولت الاتصال بوزيرة العدل ماري كلود نجم، لكنها لم تجب على الاتصالات المتكرّرة). عبدالله شدّد على أن «الوضع لم يعد يحتمل لا بالنسبة إلى المياومين ولا المضمونين ولا الموعدين ولا المستأجرين (...) باختصار عم يقولوا للناس اسرقوا أو موتوا من الجوع»!

> فهمي: سابحث مع دياب السماح لبعض أصحاب المهن الحرة بالعمل

حواط رفض الانترنت المجاني

منذ إعلان التعبئة العامة، أغلقت شركتا الاتصالات، «ألفا» و«تاتش» أبوابهما، وبات على من أضاع بطاقة هاتفه، مثلاً، أو من يحتاج إلى خدمة ما أن يجول البلد بحثاً عن أي فرع لهما لا يزال مفتوحاً. الحكومة أعادت الأسبوع الماضي تعديل قائمة المؤسسات والمحال المسموح لها بالعمل، ومن ضمنها محال بيع الهواتف وبطاقات التشريج، فحلّت جزءاً من المشكلة، رغم أن رئيس مجلس إدارة «ألفا» مروان حايك يؤكد أن «الخدمات الأساسية مؤمّنة والموزعين المعتمدين من الشركة يفتحون ضمن الدوام المحدّد». لكن لماذا لا تعمد شركة تضم نحو مليوني مشترك، إلى فتح أبوابها بعدد قليل من الموظفين وضمن الشروط الصحية لتسيير أمور المواطن؟ يجيب حايك بأن الموظفين يعملون من منازلهم «وقد آمّنا كل الخدمات عبر الموزعين كما نقلنا الكول سنتر إلى منازل موظفينا الخائفين أيضاً على أنفسهم وعلى عائلاتهم».

وفيما عمدت غالبية الدول إلى تأمين انترنت مجاني لمواطنيها نتيجة التزامهم منازلهم اكتفت الحكومة اللبنانية بحزمة 500 ميغابيت مجانية تكاد لا تكفي ليومين. وهو ما يوافق عليه حايك، مؤكداً أن «شركة الاتصالات تنفذ قرارات الوزارة خلافاً لما يعتقده كثيرون». ويلفت إلى أنه اقترح على وزير الاتصالات طلال حواط «تقديم انترنت مجاني للجميع، فإيرادات الدولة من الانترنت الذي تقدمه شركتا الاتصالات وأوجيرو تصل إلى 100 مليون دولار، ويمكنها التخلي عن هذا المبلغ لشهر واحد مقابل تخفيف الأعباء عن اللبناني الذي يصرف اليوم ثلاثة أضعاف ما كان ينفقه بسبب جلوسه في المنزل واستخدام أولاده للانترنت للتعلّم عن بعد. إلا أن وزير الاتصالات لم يوافق على الاقتراح لأنه يخسّر الدولة الكثير كما لم يوافق أيضاً على إعطاء انترنت مجاني للطلاب فقط أو تقدمة 5 جيغابيت إضافية لهم».

هل «يسحب» الفيروس المنظّمات الدولية من مخيّمات النازحين؟

إيلده الغصين

تتخوّف البلديّات في المجتمعات المضيفة، ولا سيّما في البقاع، من «انسحاب» المنظّمات الدوليّة من تجمّعات النازحين السوريين بفعل أزمة كورونا. الخوف ناجم عن ضعف الإمكانات في حال وصول الفيروس إلى المخيّمات. البلديّات التي اتخذ بعضها إجراءات ضيّقت على تجمّعات النازحين وفرضت عليها الحجر، لا تريد أن تُترك وحيدة للمعالجة، كما لا تريد - ضمناً - أن تخسر مشاريع حصلت عليها بفعل النزوح.

«الجهات التي كانت تعتبر نفسها وصيّة على تجمّعات النازحين، أي المنظّمات الدولية، حجرت على نفسها وتركت المخيّمات والمجتمع المضيف لمصيرهما، والبلديات لا قدرة لها على تحمّل هذه العبء»، يقول رئيس بلدية العين (البقاع الشمالي) زكريا ناصر الدين. وأوضح: «أننا قمنا، بمؤازرة الأمن العام اللبناني، بتعقيم المخيمات في غياب المنظمات التي كنا نتمنى أن تكون أكثر حضوراً، خصوصاً أننا أمام أزمة تفوق قدراتنا».

حضور المنظّمات مرتبط بتحوّل طرأ على برامجها وأولويّاتها في العالم بعد أزمة فيروس كورونا، كما هو متأثّر محليّاً بإجراءات التعبئة العامة. مصدر معنيّ أفاد «الأخبار» أن «حضور المنظّمات تراجع بشكل ملحوظ، بعد أزمة كورونا، لكن المشاريع التي كانت بصدد تنفيذها في عدد من البلدات ستبقى أموالها مرصودة، إلا أنها ستُحوّل لمكافحة كورونا».

كذلك أكّد مسؤولون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن «بعض المشاريع معلّق بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على الحركة، لكن هذا لا يعني أن دعمنا للبلديات قد توقّف؛ بل على العكس، يقوم البرنامج بزيادة دعمه للاستجابة للتحديات التي تواجهها حالياً».

من جهتها، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أوضحت أنها «على غرار الجهات الفاعلة الأخرى، نعمد إلى تأجيل الأنشطة التي قد لا تتوافق مع المبادئ الساريةحالياً بشأن احتواء العدوى». وأكدت أنها «تعمل منذ إعلان حالة الطوارئ مع المنظمات الشريكة وبالتنسيق مع الوزارات المعنيّة لمنع تفشّي الفيروس بين اللاجئين»، من خلال «حملات إعلاميّة حول تدابير الوقاية والنظافة، وتوزيع المواد المتعلقة بالنظافة الصحية، وتجريب وحدات العزل في مختلف المخيمات». وعن اتهام بعض رؤساء البلديات المنظمات بالتقصير، أشارت «المفوّضيّة» إلى «أن وكالات الأمم المتحدة لا تقوم بأي أنشطة تعقيم في هذه المرحلة بناءً على التوجيهات العالمية بشأن الأماكن المكشوفة. غير أنها تخطط بالتأكيد لمثل هذه التدابير كاستجابة تُنفّذ في المناطق التي يتم فيها تحديد الحالات، وبعد الأزمة خلال مرحلة إعادة التأهيل».

«حرب عالمية» على الكمّامات: واشنطن ليست «القرصان» الوحيد!

تحوّلت الكمامات إلى «ذهب» الزمن الحالي، مع ارتفاع حاجة الدول والشعوب إليها للوقاية من وباء «كورونا». انتشار الفيروس في كلّ البلدان، أدّى إلى زيادة الطلب عليها بشكل كبير، ما خلق أزمةً في السوق، ودفع الحكومات إلى التسابق للسيطرة على الحصّة الأكبر

ليا القزي

100 شرطي فرنسي، تقريباً، بكامل عتادهم العسكري، أستُعين بهم قبل أسبوع لحراسة طائرة على متنها... 10 ملايين كمامة مُستوردة من الصين. المشهد، كما نقلته وسائل الإعلام الفرنسية، كان أشبه بعملية لمكافحة خطر أمني كبير. توزع الجنود على ثلاث جبهات: مطار «شالون قاتري» - باريس (حيث وصلت الشحنة)، المنطقة المحيطة به، ومرافقة القوافل إلى المستودعات التي ستتم حراستها من قبل جنود «عملية الصمود»، التسمية التي أُطلقت على «العملية». كلّ «المؤثرات» المرافقة للحدث تدلّ على مدى أهميته، وضرورة توفير الحماية القصوى له. فتحوّل الكمامات (مع وسائل الوقاية الأخرى) إلى «نجمة» وباء «كورونا»، وارتفاع الطلب عليها بشكل هستيري، دفع إلى تعديل أولويات قوات الأمن في الدول، ولا سيّما بعد أن شهدت البلدان سرقات محلية عديدة للكمامات من المستشفيات والصيدليات والمستوصفات، إضافة إلى انطلاق سباق دولي حول من يُسيطر على «هذا الذهب»، كما وصفت صحيفة «أويست فرانس» الكمامات. التركيز الأكبر في هذا الإطار هو على دور الولايات المتحدة في «سرقة» شحنات كانت متوجهة من الصين إلى كلّ من فرنسا وألمانيا والبرازيل، وضغطها على شركة «3 أم» لتتوقف عن تصدير الأقنعة والآلات التنفس لكندا ودول أميركا اللاتينية. الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبّر عن تحوّل بلاده إلى «عصابة قطّاع طرق» حين قال في مؤتمر صحافي قبل يومين: «لا نريد لدول أخرى أن تحصل على ما نحتاج إليه من أقنعة، ولكم أن تُسموا ما سيحصل بالانتقام إن لم نأخذ ما نريد». ولكنّ واشنطن ليست اللاعب الوحيد في هذه «الحلبة غير الإنسانية»: شركة سويدية اتهمت فرنسا بمُصادرة شحنة آتية من الصين لصالح إيطاليا وإسبانيا، وسلوفاكيا كشفت أنّ ألمانيا دفعت سعراً أعلى لشراء كمامات من الصين بعد أن كانت سلوفاكيا قد أتمّت الصفقة... وعلى هذا المنوال، باتت الحرب الكونية الجديدة هي حرب الكمامات.

بالأساس، كانت الصين قد افتتحت السباق إلى التسلّح بالكمامات، حين حاولت الاستحواذ على المخزون الكبير منها لتلبية الطلب، بعد أن انتشر الوباء داخلها. لم يكن الأمر بارزاً في الدول الأميركية والأوروبية، لأنّ السلطات فيها حاولت التقليل من ضرورة ارتداء الكمامة، وحصرها بالطواقم الطبية والصحية والمرضى. تبدّلت الحسابات بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية، الجمعة الماضي، السماح بارتداء الكمامات للجميع «كأحد الإجراءات الوقائية»، التهافت على الشراء، أو السرقة، سبق بيان المنظمة الدولية. في محال بقالة وسمانة فرنسية، وُجدت كمامات مسروقة تُباع الواحدة منها بأكثر من 6 يورو (قرابة 6 دولارات ونصف دولار)، فضلاً عن تقديم شكوى بسرقة 4000 قناع تقريباً من نوع «FFP2» من داخل مستشفيات باريسية. أما في «غوبان» (أحد أقاليم ما وراء البحار الفرنسية)، وتقع على الساحل الشمالي لأميركا الجنوبية)، فأكد النائب العام فيها سرقة 40 ألف كمامة من مدينة كايين، كان من المقرّر تسليمها إلى وكالة الصحة الإقليمية.

تنقسم «الحاجة» إلى تخزين الكمامات بين نوعين: الأول يُريد التجارة بها في السوق السوداء، والثاني هلع من المرض وخوف من انقطاعها. أما الدول، فلا ترى حلاً آخر لمشكلة قطاعاتها الصحية وحاجاتها سوى باستيلاء بعضها على حصص بعض.

قبل أن تصل الشحنة الصينية إلى فرنسا، الأسبوع الماضي، شكا مسؤولون فرنسيون من أنّ مجموعة أميركية «تعمل لصالح الحكومة الأميركية»، قدّمت سعراً أعلى بثلاث مرّات مما كان سيدفعه الفرنسيون «للسيطرة على شحنة من الأقنعة كانت ستُرسل من شنغهاي إلى باريس». وفي السياق نفسه، كشفت السلطات الألمانية أنّ واشنطن استولت على «200 ألف قناع» كانت في طريقها من الصين إلى برلين، وفقاً لصحيفة «غارديان». وجهة الشحنة تغيّرت في أحد مطارات تايلاند، ووصف وزير داخلية ولاية برلين، أندرياس غيزيل، ما حصل بأنّه «وجه من أوجه القرصنة الحديثة... هذه ليست طريقة للتعامل مع الشركاء في حلف شمال الأطلسي». التصرف الأميركي متوحش». البرازيل، حليفة الإدارة الأميركية، نالت أيضاً نصيبها. فأعلن وزير الصحة، لويز هنريك ماندتيا، فشل محاولات إقليم

> استولت فرنسا على 4 ملايين كمامة في ليون تابعة لشركة «مولنليك» السويدية

برازيليا لشراء القفازات والكمامات من الصين، فقد «أرسلت الولايات المتحدة أكبر طائرات الشحن الخاصة بها إلى الصين، لنقل المواد».

الازدواجية لدى الأميركيين تتجلّى في إعلانهم تخصيص 274 مليون دولار للمُساعدة العالمية في مواجهة «كورونا»، وفي الوقت نفسه سحب آلات التنفس من أفواه المرضى. فقد فرضت إدارة ترامب على شركة «3 أم» المُصنّعة للأقنعة وأجهزة التنفس، وأكبر المُوردين إلى كندا وأميركا اللاتينية، التوقّف عن التصدير. واستندت إلى «قانون الانتاج الدفاعي» لحثّ الشركة الأميركية على زيادة إنتاجها المحلي. وقال ترامب إنّه استخدم القانون المذكور «للضرب 3 أم بقوّة»، بعدما أعلنت عدم التزامها بقرار البيت الأبيض التوقّف عن التصدير «لأنّه ستكون لذلك تداعيات إنسانية جسيمة، ويُمكن أن تقوم دول أخرى بذلك». ردّ رئيس الوزراء الكندي على القرار الأميركي أتى «مُسالماً» إلى حدّ بعيد، فأعلن عدم اتخاذ «إجراءات انتقامية أو عقابية ضد الولايات المتحدة، بعد أن أعلنت منع تصدير أقنعة واقية N95. ساتحدّث إلى ترامب في الأيام المقبلة».

لا شكّ في أنّ تصرّفات الولايات المتحدة «فظيعة»، رغم أنّها غير بعيدة عن «طبيعتها»، ولكنّها ليست «استثناءً». في آذار، كشفت أسبوعية «ليكسبريس» الفرنسية عن احتجاز شحنة من 4 ملايين كمامة في مدينة ليون تابعة لشركة «مولنليك» السويدية. على الأثر، اتهمت ستوكهولم فرنسا بمصادرة ملايين الكمامات والقفازات الطبية المُستوردة من الصين لصالح إيطاليا وإسبانيا. ثمّ أعلنت حكومة السويد عن «خيبة أمل من باريس». وقالت وزيرة التجارة الخارجية السويدية: «قد نلجأ إلى إجراءات أقسى، لأنّ ما قامت به فرنسا يُخالف قواعد السوق الأوروبية».

وفي سلوفاكيا، شارك رئيس الوزراء بيتر بيليغريني «الدرس» الذي تعلّمه من وباء «كورونا»، وهو أنّه حين يتعلّق الأمر «بشراء شحنات الكمامات، فإنّ النقد هو السيّد». علّمه الوباء ذلك بعد أن جهّزت حكومته 1,2 مليون يورو لشراء شحنة كمامات من مصنع صيني، وأرسلت طائرة حكومية لنقلها، قبل أن تُفاجأ بتاجر ألماني «سبقها» إلى الصين ونال «الذهب» بعد أن دفع مبلغاً أكبر. تغيّر الكوكب بعد دخول «كورونا» إليه. وعاد البشر إلى «داخلهم»، يُعيدون حساباتهم بحثاً عن حيواتهم «ما بعد» هذه المرحلة الصعبة... إلا النموذج الهمجي للدول «المتحضرة» التي تعيش في «قاعة حرب» دائمة. تخلق الأوبئة - على أنواعها - ثمّ تتصارع لمحاربتها، مُتبنية منطق «القومية»، المنغلقة على نفسها.

كتب فيليب غوردن في مجلّة «فورين أفيرز» أنّ ترامب يُصرّ على أنّه رئيس الولايات المتحدة فقط، وغير معني ببقية الدول. «مُتجاهلاً أنّ الفشل في هزيمة الوباء خارج الولايات المتحدة، سيُقوّض قدرتنا على السيطرة عليه». كلامه، الموجّه إلى الولايات المتحدة، ينطبق على معظم الدول النيوليبرالية، التي قدّمت نموذجاً سيئاً جدّاً في مواجهة «كورونا»، مُتناسيةً كلّ محاضراتها عن «حقوق الإنسان» و«التضامن البشري» و«العولمة»، وغيرها من المصطلحات الفارغة من مضمون حسّي. ويُضيف غوردن أنّ «التركيز بشكل ضيّق على مكافحة الفيروس داخل المنزل، مع السماح بانتشاره في الخارج، يُشبه من يريد إخماد الحريق في بيته وقد اندلعت النيران في الحيّ بأكمله».

الصين تزيد إنتاجها

يُفهم سباق الولايات المتحدة للسيطرة على الكمامات في العالم، بعد أن كشف الصناعيون الأميركيون أنّ إنتاجهم المحلي سيستغرق شهوراً «قبل تلبية الطلب على الأقنعة العالية الجودة». في المقابل، شكّلت هذه التجارة مكسباً للسوق الصيني الذي عزّز إنتاج أقنعة الوجه بأكثر من خمسة أضعاف في غضون شهر واحد، وسط اشتداد المخاوف العالمية من تفشّي الوباء. فقد بلغ الإنتاج في نهاية شباط 110 ملايين كمامة، مقابل 20 مليوناً بداية الشهر نفسه. يُشير ذلك، بحسب التقديرات، إلى أنّ الصين ستُنتج «10 أضعاف الكمية التي أنتجتها في 2019».

وقالت المسؤولة في دوائر الجمارك، جين هاي، إنّه منذ بداية آذار، صدّرت الصين إلى أكثر من 50 بلداً 3,86 مليارات قناع و37,5 مليون بزة واقية و16 ألف جهاز تنفس و2,84 مليون جهاز لكشف الإصابات بـ«كورونا». وقُدّرت قيمة هذه الصادرات بـ10,2 ملايين يوان (ما يُقارب 1,33 مليار يورو).

(أ ف ب)

على الغلاف

إسرائيل في سباق التوصّل إلى لقاح ضد «كورونا»

«المعجزة الصهيونية»: مجرمون بـ«روب» أبيض ونظّارات وقائية!

بيروت حمود

نحن في نهاية نيسان عام 1948. ستشن عصابات الـ«هاغاناه» الصهيونية هجوماً على قرية وادي حنين، شأنها شأن جاراتها من القرى على طول الجانب الغربي للطريق الساحلي الممتد بين غزة ويافا. أهالي القرية الذين عملوا في قطاف الحمضيات لن يعودوا إليها بعد ذلك. بعض منازلهم سيتحوّل إلى مساكن للمستوطنين اليهود، وبعضها الآخر سيقام فوقه مستشفى للأمراض العقلية. مسجد القرية ستهدم مئذنته، ويُحوّل إلى كنيس «غؤلات إسرائيل» (خلاص إسرائيل). مصير كل شيء واضح. وحده قصر عمر أبو الافندي الشهير سيصبح مكاناً «غامضاً» يستخدمه جيش العدو الإسرائيلي في أنشطة مبهمة، ولن يُسمح لأحد بالاقتراب منه أو تصويره. كل الأراضي التي ابتلعتها الحركة الصهيونية من وادي حنين، منذ ما قبل النكبة بحوالى أربعة عقود، ستُدمج عام 1948 بمستعمرة «كفار أهارون»، لتصبح كلّ أراضي القرية المحتلة باسم مستوطنة «نس تسيونا» (معجزة صهيونية). تحت الاسم نفسه، في قصر الأفندي نفسه، سيُقام أهم معهد سرّي للأبحاث البيولوجية في كيان العدو، وسينتج أسلحة بيولوجية وغازات سامة تُستخدم في اغتيال كبار قادة العمل المقاوم.

> المعهد الذي كلف التوصل الى لقاح طوّر سموماً لقتل وديع حداد والمبحوح

ورغم الغموض الذي لا يزال يكتنف طريقة موت القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وديع حداد (28 آذار 1978)، والذي عُزي إلى مرض مجهول فتك بجهازه المناعي، ثمة روايتان إسرائيليتان، على الأقل، تشيران بوضوح إلى أن الاغتيال جرى بواسطة سم لا تظهر أعراضه على الجسد مباشرة، طُوّر في مختبرات «نس تسيونا».

ففي كتاب «حساب مفتوح» (الصادر عام 2012) يشير الكاتب الإسرائيلي، أهارون كلاين، الى أن «الموساد» اغتال حداد بواسطة سم تمّ تطويره في المعهد، ودُسّ في أحد أنواع الشوكولاتة البليجيكية المفضّلة لدى حداد، وأرسل اليه بواسطة عميل عراقي يعمل لصالح الجهاز. أمّا في الرواية الثانية التي يذكرها كتاب «انهض وقاتل» الصادر قبل عامين، فيشير الكاتب رونين بريغمان الى أن عميل الموساد استبدل معجون الأسنان في بيت حداد بآخر فيه سم من إنتاج المعهد البيولوجي الإسرائيلي. وبين الشوكولاته ومعجون الأسنان، يبقى الثابت الوحيد في الروايتين أن خبراء المعهد طوّروا سمّاً استخدمه «الموساد» لقتل حداد.

ما هو معهد «نس تسيونا»؟

تتلخّص مهام المعهد التابع مباشرة لرئيس الوزراء في إعداد أبحاث ودراسات علميّة وأمنية في مجالات البيولوجيا والكيمياء والبيئة والمواضيع ذات الصلة بهذه العلوم. وقد فُرّغت لكل من هذه الحقول وحدة بحث علمي متخصصة. وهو أنشئ عام 1952 ليحلّ محل وحدتين عسكريتين عملتا في مجال البحث والتطوير الخاص بالسلاحين الكيميائي والبيولوجي. صاحب الفكرة هو من يعتبر «أبو المشروع النووي الاسرائيلي»، البروفسور دافيد آرنست برغمان الذي كان يشغل آنذاك منصب قائد سلاح العلوم ومستشار العلوم لرئيس الوزراء دافيد بن غوريون.

وبسبب دوره المهم على صعيد الأمن القومي وحساسيته، فإن أنشطة المعهد البيولوجي ظل يسودها مذذاك تعتيم وضبابية. ومع ذلك، بالإمكان الاستنتاج، من خلال المعلومات التي ترشح من الدوائر الاسرائيلية إلى وسائل الإعلام العبرية، رغم شُحّها، أن للمعهد مهمتين أساسيتين: الاولى هجومية وقائية تتمثل في تطوير أدوات قتالية بيولوجية وكيميائية لمهاجمة أعداء إسرائيل، والثانية تطوير قدرات دفاعية أمام هجمات كهذه. وإلى جانب مهامه العسكرية، يقوم المعهد بسلسلة أبحاث علمية وطبية مدنية تنشر في المجلات العلمية المحلية والعالمية. والمعهد، كما يُعرّف عن نفسه، يركز جهوده على دراسة الأمراض والأوبئة المعدية، ويُجري أبحاثاً حول أمراض لها علاقة بجراثيم من أنواع قاتلة وخطيرة. وقد أُلحقت به مكتبة ورقية وإلكترونية متخصّصة تشتمل على عشرات آلاف الكتب والدوريات العلمية من كل أنحاء العالم، وتشكل أحد أعمدة الدراسات والأبحاث التي تجريها نخبة من العلماء في اسرائيل في المجالات العلمية. ومن بين الخدمات المعروفة التي يُقدّمها المعهد: تزويد الوزارات الاسرائيلية، وفي مقدمها وزارة الأمن، ببحوث ودراسات وخدمات، إضافة الى الجيش الاميركي ووزارة الدفاع الاميركية.

لزمن طويل، أحاطت إسرائيل القصر الذي سرقته من صاحبه الأفندي الفلسطيني شكري التاجي (أبو عمر الأفندي) وهجّرت عائلته إلى غزة، بكثير من السريّة. وحدها المصادفة ربما استطاعت كشف الأنشطة الخبيثة التي تحدث داخل أروقة العمران الجميل.

في كتابيه «إسرائيل والقنبلة» و«التابو الأخير»، يذكر الباحث الإسرائيلي آفنير كوهين أن «ألكس كونين الذي كان أستاذاً متخصصاً في الميكروبيولوجيا في الجامعة العبرية في القدس، جمع عدداً من الكيميائيين والبيولوجيين في وحدة بحث اختصّت بالسلاح البيولوجي. وقد انتقلت الوحدة من القدس إلى يافا ثم إلى أبو كبير في 1948/2/18. وكان الهدف من أنشطتها إنتاج سلاح كيميائي وبيولوجي، وتطوير أمراض وجراثيم وأوبئة، لاستخدامها في ميدان الحرب». وهذه الحقيقة أخفيت «بساتر من الأنشطة المدنية، مثل تطوير لقاحات وأدوية». ويشير كوهين إلى أنه بعد أكثر من أربعة عقود على بدء عمل المعهد، اطّلع الجمهور الإسرائيلي على أنشطة المعهد البيولوجي في «نس تسيونا»، بعد انكشاف قصة تجسّس ماركوس كلينبريغ، الذي عمل نائباً لمدير المعهد، لمصلحة الاتحاد السوفياتي، ومحاكمته بتهمة نقل معلومات سرية حول التطوّر الذي حققته إسرائيل في التوصل الى صنع أسلحة بيولوجية وكيميائية.

بعدها، كرّت سبحة «المصادفات» التي كشفت أنشطة «نس تسيونا»؛ ففي عام 1992 تحطمت طائرة شحن من طراز بوينغ 747 تابعة لشركة «إل-عال» الاسرائيلية فوق مبنيين سكنيين في إحدى ضواحي أمستردام في هولندا، ما تسبّب في مقتل ما لا يقل عن 43 شخصاً. الطائرة التي زُعم يومها أنها كانت تحمل فاكهة وعطوراً ومعدات حوسبة، بيّنت تحقيقات صحافية بعد ست سنوات أنها حملت 190 ليتراً من ثنائي ميثيل فوسفات الميثيل (DMMP) إضافة الى مادتي حمض الهيدروفلوريك وإيزوبروبانول اللتين تستخدمان في إنتاج غازات سامة من بينها السارين. كان عنوان الشحن «معهد البيولوجيا في نيس تسيونا»، فيما شحنت المواد من شركة Sultronic Chemical Company ، بنسلفانيا ، الولايات المتحدة. بعد انكشاف الأمر، ادّعت إسرائيل أن تلك المواد كانت لأغراض دفاعية.

والى ذلك، ثمة مجموعة من الاتهامات تلاحق المعهد نُشرت سابقاً في صحف إسرائيلية، من بينها محاولة اغتيال القيادي في «حماس» خالد مشعل، في 25 أيلول 1997، عبر حقنه بمادة سامة أُنتجت على أيدي خبراء المعهد، وكذلك اغتيال القيادي في الحركة محمود المبحوح في دبي، في 19 كانون الأول 2010، بعدما تعرض لصعق بتيار كهربائي وتمّ خنقه، من دون أن تظهر علامات عنف على جسده. وبعد تشريح جثته وجدت آثار سم في دمه.

(أ ف ب)

اليوم، ينضم المعهد الذي عمل عقوداً في إنتاج أدوات القتل، إلى المعركة التي تخوضها المختبرات والمعاهد البيولوجية حول العالم لإنتاج لقاح ضد فيروس «كوفيد-19»، في محاولة لإنقاذ البشرية!

مطلع الشهر المنصرم، حين لم تتجاوز الإصابات بفيروس كورونا في إسرائيل بضع مئات، أوعز رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى خبراء المعهد بالعمل على إنتاج لقاح ضد الفيروس. ونقلت وسائل إعلام عبرية عن مصادر في جهاز الصحة أن «علماء المعهد حققوا مؤخراً اختراقات كبيرة في فهم الآلية البيولوجية وخصائص الفيروس، بما في ذلك القدرات التشخيصية والأجسام المضادة لعلاج المصابين بالفعل وتطوير اللقاحات». لكن الحماسة التي ربما كان الهدف منها «إبرة من التطمينات» تحت جلد الجمهور المذعور، أحبطتها وزارة الأمن، بتصريح قالت فيه إن «التطورات لا تزال قيد الفحص، ولا يمكن تسميتها اختراقات جديدة».

وعلى هذه الخلفية، اعتبر الباحث المختص في شؤون الاستخبارات، يوسي ميلمان، أنه «يسود شعور بأن (رئيس الوزراء، بنيامين) نتنياهو، يسعى لتغطية قصوره في رصد الميزانيات اللازمة للجهاز الصحي فينظّم عرضاً مسرحياً كل مساء حول كورونا من دون أساس مهني... معهد نس تسيونا يعالج موضوع الأسلحة الكيميائية، وإسرائيل لديها إنجازات طبية كثيرة، لكنها ليست مشهورة في إنتاج اللقاحات الطبية، ولا توجد فيها معاهد أبحاث قادرة على إنتاج وتطوير لقاحات». واستدرك في مقالته التي نشرتها مؤخراً صحيفة «هآرتس»، أن ذلك «ليس لأنها (معاهد الأبحاث الاسرائيلية) لا تملك الخبرة، بل لأن الحكومة لا توفر لها الميزانيات الكافية لذلك».

رغم ذلك، الواضح إلى الآن أن المعهد انضم الى سباق إنتاج اللقاح، بعدما استحضر نسخاً من فيروس كورونا من اليابان وإيطاليا وبلدان أخرى. إلا أنه لا يقوم بهذه المهمة وحده، إذ تشاركه فيها شركة «دياديك» العالمية للتكنولوجيا الحيوية (مقرها الرئيسي في فلوريدا). وبحسب ما نشره موقع المعهد، فإنه ستجري دراسة حول قدرة الجين «سي 1»، الذي تصنّعه «ديا ديك»، على التعبير عن تسلسلات جينية وأهداف مُطوّرة من قبل المركز لتشكيل كلّ من اللقاح المرشّح (rVaccine)، والأجسام المضادة الأحادية التناسل، ما قد يسهم في محاربة تفشّي الفيروس. التعاون البحثي بين الشركة والمعهد يجمع بحسب الموقع الإلكتروني للأخير «بين القدرات العلميّة المميزة لمركز البحوث (نس تسيونا) ومرافق cGMP مع منصّة التعبير لجين سي 1 المملوكة والمسجّلة باسم شركة دياديك»، في إشارة إلى المنصّة المعروفة بقدرتها على اختصار زمن البحث، وتخفيف كلفة التصنيع وتحسين فعالية اللقاحات والأجسام المضادة أحادية التناسل.

المدير العام لمعهد «نس تسيونا» البروفيسور، شموئيل شابيرا، أوضح أن «نتنياهو أوكل الى المركز العمل بأقصى سرعة لتطوير لقاح وأجسام مضادة تحييدية لمواجهة الفيروس بسبب قدراته العلميّة المثبتة ونجاحاته السابقة في هذا المجال». في المحصلة، هل يحاول خبراء القتل في المعهد البيولوجي إنتاج لقاح بمساعدة شركة أميركية؟ أم أن سباق انتاج اللقاح قد يكون مجرد ستارة لتغطية جرائم أكثر خبثاً؟ على الأقل لا يبشر تاريخ المعهد باستنتاجات مختلفة!

أكثر من 9 آلاف ضحية في أميركا

الأسوأ لم يأتِ بعد!

واصل فيروس «كورونا» المستجد تفشّيه في الولايات المتحدة، مسجّلاً 323،516 إصابة، و9،171 حالة وفاة، غالبيتها في ولاية نيويورك، في وقت لا تزال فيه الإدارة الأميركية تتخبّط في التعامل مع الأزمة.

وفيما تعاني ولاية نيويورك، بشكل خاص، من نقص مواد الحماية الشخصية وأجهزة التنفّس، فضلاً عن العمّال الطبيين، وجّهت السلطات نداءً طارئاً للمتطوعين للانضمام إلى جهود مكافحة الوباء، حيث جرى تسجيل 4،159 وفاة، و122،031 إصابة. لكن بحسب الحاكم أندرو كومو، فإنّ «الأسوأ لم يأتِ بعد». ولفت الى أنّ أعداد الإصابات في الولاية يمكن أن يبلغ الذروة، في غضون أربعة إلى 14 يوماً، محذراً من أنّ المستشفيات التي تعمل فوق طاقتها، غير مستعدّة بعد لمواجهة هذا الاحتمال.

وكانت ولاية نيويورك سجّلت، أول من أمس، عدداً قياسياً بلغ 630 وفاة، خلال 24 ساعة، إضافة إلى أكثر من 594، أمس. أمّا مدينة نيويورك، وحدها، فسجلت أكثر من 63 ألف حالة و2624 وفاة، منذ بدء انتشار الفيروس.

وأعلن الرئيس دونالد ترامب أن ألف عسكري، غالبيتهم من الأطباء والمرضين، سيتم نشرهم في المدينة «لتقديم المساعدة في أماكن هي بأمس الحاجة إليها»، فيما تقدّم نحو 85 ألف متطوّع - بينهم 22 ألفاً من خارج الولاية - للمشاركة في جهود الإغاثة. إلّا أن رئيس البلدية بيل دي بلازيو توقّع أن تحتاج المدينة إلى 45 ألف شخص لمكافحة الوباء بين نيسان وأيار. ودفع ذلك كومو إلى الإعلان أنه سيوقّع على أمر تنفيذي يسمح لطلاب الطب المقرّر أن يتخرّجوا هذا الربيع بالبدء بمزاولة العمل الآن. وحذّر من أن العدوى في مقاطعات في منطقة لونغ آيلاند المحاذية للمدينة «تنتشر كالنار»، ولا سيما أن المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية لديها 22 في المئة من المرضى الذين يتلقّون العلاج في مستشفيات على مستوى الولاية. وتزايد عدد الاصابات بشكل مطرد، في الأيام العشرة الماضية، وترصد حالات في أماكن بعيدة عن المدينة.

من جهة أخرى، تواصل ولاية نيويورك جهود البحث عن أجهزة تنفّس، وشكر كومو الحكومة الصينية لتبرّعها بألف من تلك الأجهزة، فيما لم يصل سوى 2500 جهاز تنفّس من طلبية منفصلة لـ17 ألف جهاز من الصين.

> تواصل ولاية نيويورك جهود البحث عن أجهزة تنفّس هي بأمس الحاجة إليها

في غضون ذلك، برزت خلافات ضمن إدارة ترامب من جهة بشأن ضرورة تشديد الإجراءات الوقائية. وبينما يضغط المتخصصون في الصحة، وبعض المحافظين، من أجل نهج وطني أكثر عدوانية وموحد تجاه الفيروس، يواصل ترامب تحويل اللوم إلى الولايات لعدم استعدادها للتعامل مع الوباء. وقد جادل بعض مستشاري الرئيس الصحيين، في الأيام الأخيرة، بأنّ القيود على التفاعل الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، التي أغلقت معظم أنحاء البلاد، يجب توسيعها لتشمل الولايات الخمسين، وأن المزيد من الأميركيين بحاجة إلى تبنّيها. لكن ترامب واصل التأكيد أن الأزمة تقتصر، بشكل عام، على النقاط الساخنة، مثل نيويورك وكاليفورنيا وميشيغان، ولم يدعم إغلاق البلاد.

وفي السياق ذاته، بات من الواضح أن الإدارة الأميركية منقسمة في شأن ما إذا كان يجب أن تطلب من الناس استعمال الأقنعة الواقية للحدّ من انتشار الوباء. وهو ما برز في المؤتمر الصحافي لترامب، الجمعة، حين صرّح بأنّ «مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها» يحثّ جميع الأميركيين على ارتداء قناع واق عندما يغادرون منازلهم. تصريح لم يلبث أن ناقضه، في المؤتمر ذاته، عندما وضع هذه التوصية في خانة الخيار الطوعي، مؤكداً أنه لن يرتدي واحداً. ورغم بساطة إجراء كهذا، إلا أن النقاش بشأنه يجسّد التخبّط الذي أدّى إلى تأخير التعامل مع وباء «كورونا»، منذ بدء انتشار الفيروس في الولايات المتحدة.

في المؤتمر الصحافي نفسه، عاد ترامب إلى عادته في إهانة المراسلين، واشتبك مع أعضاء من إدارته، واستعاد لهجته الصدامية، بعد أيام عديدة بدا فيها متفهّماً لآثار الفيروس التي يمكن أن تؤدي إلى مقتل مئات الآلاف. ورفض الرئيس الأميركي مجدداً توصية أنتوني فاوتشي، مدير «المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية»، بإصدار أمر وطني بالبقاء في المنزل، وقال إنه سيترك مثل هذه الطلبات للحكام. لكنّه أشار إلى أنّ الحكومة الفيدرالية ستدفع للمستشفيات لعلاج مرضى «كورونا».

وكان مسؤولون كبار في «مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها» يدفعون الرئيس، على مدى أيام، من أجل نصح الجميع - حتى الأشخاص الذين يبدون أصحّاء - بارتداء قناع أو غطاء يغطّي أفواههم وأنوفهم في الأماكن العامة. وأصبحت هذه القضية أكثر إلحاحاً، بعدما صرّح مدير المركز روبرت ريدفيلد بأنّ ما يصل إلى ربع المصابين قد لا تظهر عليهم أي أعراض، ويسهمون بشكل مهم في نقل العدوى.

(الأخبار)

انخفاض عدد الوفيات في بعض بؤر الانتشار

رغم تخطّي عدد الوفيات بفيروس «كورونا» حول العالم الـ68 ألفاً، وتسجيل أكثر من مليون و250 إصابة، أعلنت دول عديدة - تعدّ بؤراً لتفشّي الوباء - تراجعاً في عدد الوفيات والإصابات، في الأيام القليلة الماضية.

وسجّلت إيطاليا أدنى عدد يومي من الوفيات، في الساعات الـ24 الأخيرة، بلغ 525 حالة، وهو الأدنى منذ 19 آذار. كذلك تراجع، للمرة الأولى، عدد من لا يعانون من حالة حرجة ويتلقون العناية الطبية، من 29010 حالات، أول من أمس، إلى 28949 حالة، أمس. وبحسب الأرقام الرسمية، بلغ عدد الوفيات في هذا البلد 15887 شخصاً.

كذلك، سجّلت إسبانيا، أمس، 674 وفاة، وهي أدنى حصيلة منذ عشرة أيام تعكس تراجعاً لليوم الثالث على التوالي. وبذلك، يصل عدد الوفيات الإجمالي، منذ بدء انتشار الوباء إلى 12418، وهي ثاني أعلى حصيلة بعد إيطاليا. وتراجعت نسبة تزايد العدد الإجمالي من الوفيات إلى 5,7%، خلال الساعات الـ24 الأخيرة، بعدما وصلت مؤخراً إلى 30% في يوم واحد.

فرنسا أعلنت، أيضاً، تسجيل 357 حالة وفاة جديدة في الساعات الـ24 الماضية، وهي حصيلة يومية أدنى مقارنة باليومين الماضيين، لكنّها ترفع الحصيلة الإجمالية إلى 8,078 حالة وفاة.

وفي إيران، تباطأ انتشار الفيروس، لليوم الخامس، وأعلنت السلطات أمس، عزمها على استئناف تدريجي لبعض الانشطة الاقتصادية، اعتباراً من 11 نيسان. وقال المتحدث باسم وزارة الصحة كيانوش جهنبور، في مؤتمره الصحافي اليومي، إنّ وباء «كوفيد - 19» أسفر عن 151 وفاة إضافية، في الساعات الـ24 الأخيرة، ما يرفع حصيلته الرسمية إلى 3603 وفيات. وفي الوقت نفسه، سجلت البلاد 2483 إصابة جديدة، وفق المصدر نفسه. ويظهر هذا الرقم تراجعاً في عدد الإصابات اليومية الإضافية لليوم الخامس، بعدما بلغ الوباء ذروته في 31 آذار، مسجّلاً 3111 إصابة. وفي المحصلة، أعلنت السلطات الإيرانية رسمياً إصابة 58 ألفاً و226 شخصاً.

(الأخبار، أ ف ب)

على الغلاف

اكثر من ثلاثة اسابيع مرّت على إيقاف دوري كرة السلة الاميركي الشمالي للمحترفين بعد تسجيل اول إصابة لاحد اللاعبين. وفي موازاة انتشار وباء «كورونا» في الولايات المتحدة، تبدو هناك ضرورة لاستئناف البطولة لتفادي اكبر قدرٍ من الخسائر المالية

«NBA» تبحث عن سيناريو الخلاص

شربل كريّم

تعدّ كرة السلة الأميركية إحدى أهم الرياضات في السوق، أو إذا صحّ التعبير واحدةً من أكثر الرياضات الجاذبة للرأي العام وتحقيقاً للأرباح. رياضة استعراضية بأضواء ملاعبها وبنجومها وبالثقل الإعلامي والإعلاني الموجود فيها.

من هنا، ما إن توقّفت البطولة حتى بدأ البحث سريعاً عن الطرق المثلى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الموسم المجمّد، وتفادي الدخول في نفق مظلم، يحمل خسائر مالية لكلّ من يرتبط باللعبة، ويحوّل ملفات عدة باتّجاه المحاكم الأميركية التي لا ترحم.

وفكرة استئناف الموسم بدت حاضرة منذ اللحظة الأولى لإيقافه في كلام أبرز نجوم اللعبة، والذين رفضوا سيناريوهات محتملة للمرحلة المقبلة وعلى رأس هؤلاء كان نجم لوس أنجليس لايكرز ليبرون جيمس، الذي عارض بشدّة اللعب من دون حضور المشجعين.

وبما أن هناك استحالة لإقامة أي مباراة بوجود الجمهور في المدرجات حالياً، وبما أنه لا بدّ من إنهاء الموسم للإيفاء بالالتزامات والعقود، طفا اقتراح منطقي إلى حدّ مقبول يمكن أن ينقذ الموسم، ولو أن الأمر يرتبط بمدى انحسار عدوى «كورونا» في الولايات الأميركية المختلفة.

ويقول الزميل جوزف حبّوش المقيم في العاصمة الأميركية واشنطن، حيث عمد أخيراً إلى التواصل مع مسؤولي بعض الأندية والمدربين، إن حالة ضياع طبيعية تطبع مسار مجموعة من الفرق، منها لا تزال تستعد بصورة فنية ضرورية لاستئناف النشاط، على غرار ميلووكي باكس (صاحب أفضل سجلّ قبل التوقف) الذي يأخذ مسألة التدرّب عن بُعد بشكل جدي، حيث يبدو مقتنعاً بأن الموسم لن يُلغى أو سيبقى مجمّداً لفترة طويلة. وأضاف في اتصال مع «الأخبار»: «منذ حوالى الأسبوعين، كان مالك داالس مافريكس مارك كيوبان يقول إن الموسم سيُستأنف في منتصف أيار، لكن فجأة بدّل رأيه أخيراً واعتبر أن لا أحد يملك فكرة عن موعد الانطلاق الجديد».

وتابع: «لقد تحدثت مع أحد مدرّبي فريق أوكلاهوما سيتي ثاندر، وقد كان صريحاً باعتباره أن الأمور معقّدة لإقامة كل المباريات، فإذا أخذنا كمثال مدينة تورونتو الكندية حيث يستقر رابتورز حامل اللقب، نجد أن هناك قراراً رسمياً يمنع إقامة أي حدث عام حتى نهاية شهر حزيران المقبل، ما يعني أن مدينة الفريق البطل لا تستطيع أن تستضيف أي مباراة، وهي مسألة غير طبيعية».

وختم: «إذا أخذنا انطباع القسم الأكبر من بين أولئك الذين تحدثت معهم والتقارير التي تحاكي الأزمة بطريقة واقعية، نجد أن الأكثرية وصلت إلى نتيجة واحدة: موسم NBA لن يُستكمل، وهو ما سيفتح الباب على مشاكل جمّة، وأبرزها يرتبط بعقود اللاعبين ومستحقاتهم».

إنقاذ ما يمكن إنقاذه

الدوري الأميركي الشمالي للمحترفين كان ببساطة في طليعة البطولات الكبرى التي تتوقّف في الولايات المتحدة. وهذا الأمر كان طبيعياً بعد اكتشاف الحالة الأولى بين اللاعبين، والتي تمثّلت بلاعب يوتا جاز الفرنسي رودي غوبير، قبل أن تكرّ السبحة ويتخطّى عدد اللاعبين المصابين أصابع اليدين.

هنا بدأت العملية الحسابية التي أفضت إلى أن حجم الخسائر سيصل إلى مليار دولار في حال إلغاء الموسم، لتُضاف نكسة أخرى إلى كرة السلة الأميركية التي فُجعت هذه السنة بمقتل النجم السابق كوبي براينت في حادث تحطّم مروحية.

إذاً اللعبة بحاجة إلى سيناريو ينقذها من الركود الذي تعيشه على المستويين الفني والمالي، وذلك في ظل إدراك القيّمين عليها بأنه سيكون من المستحيل إنقاذ كل شيء، بل إن العمل سينصبّ على إنقاذ أكبر جزء ممكن من الخسائر المتزايدة يومياً، وخصوصاً مع توقف البطولة في مرحلة «الموسم العادي».

وعند هذه النقطة يمكن التوقف، إذ كانت الأمور لتصبح أسهل لو توقفت المنافسات في زمن «بلاي أوف»، حيث كان اللجوء إلى إقامة بقية الموسم بنظام التجمع أمراً مثالياً. وهذه الفكرة أصلاً مطروحة اليوم، وقد حُدّدت مدينة لاس فيغاس المكان الأنسب لترجمتها قبل فوات الأوان، لكن وفق تضحيات وتنازلات من الجميع، منها اقتناع الأندية بضرورة الحصول على عائدات أقل، وقبول اللاعبين بحسم جزء من رواتبهم التي قد تتأثر في الموسم المقبل إذا ما تمّ تخفيض سقف الأجور في محاولة للملمة آثار خسائر الموسم المجمّد.

سيناريو لاس فيغاس الأفضل

ويمكن اعتبار أن سيناريو الاستغناء عن ما تبقى من مباريات الموسم العادي والانتقال إلى «بلاي أوف» مباشرة هو الأفضل. وهنا على الفرق غير المتأهلة أن تقبل بالحصول على عائدات تحاكي فقط الفترة التي نافست فيها، ومثلها عليه أن يستغني عن حظوظه باللحاق بركب المتأهلين. أضف أن الفرق المتأهلة يُفترض أن ترضى أيضاً بنفس الطرح إذا ما تمّ اللجوء إلى تقصير الموسم عبر إقامة سلسلة من خمس مباريات في «بلاي أوف» لا من سبع كما درجت العادة، أقلّه قبل الوصول إلى المحطة النهائية.

كذلك إنّ القيّمين على كرة السلة عليهم أن يقبلوا بسيناريو لاس فيغاس القادر على أن ينقذهم من خلال تقديم أجواء استعراضية في مكان شبه مثالي لإقامة المباريات. لكن عليهم أيضاً القبول بفكرة خسارة «الدوري الصيفي» الذي اعتاد أن يحلّ ضيفاً على المدينة، والذي اعتُبر مقدّمة لكل موسم جديد لناحية فتح الآفاق التسويقية أمام البطولة والفرق من خلال تشجيع المزيد من المعلنين للدخول إلى الميادين.

خسائر لا مفرّ منها

لكن الأكيد أن الخسائر لا مفرّ منها، فالدوري خسر أصلاً الكثير منذ تلك التغريدة التي أطلقها مدير عام هيوستن روكتس داريل موراي داعماً هونغ كونغ في تظاهراتها ضد الصين. بعدها قال مفوّض الرابطة آدم سيلفر على هامش نهاية أسبوع «كل النجوم» الذي استضافته شيكاغو الشهر الماضي، إن المشكلة مع الصين التي توقفت عن بثّ المباريات الحقت خسائر بالبطولة وصلت إلى 400 مليون دولار!

وبالتأكيد فإن أي حلّ للبطولة يجب أن يترافق مع حلّ للمشكلة الصينية لتعويض ما فقده الأميركيون في السوق المحلية وتقلّص نسبة الاهتمام بالرياضة وغيرها من البرامج التلفزيونية بعد تركيز العالم على أخبار الوباء المستجد.

لكن أي حلّ يجب أن يكون سريعاً أيضاً حتى لو اضطر الأمر لاستئناف النشاط من دون جمهور في مرحلة أولى، وذلك بانتظار إيجاد الحل النهائي لمعضلة كورونا التي حوّلت الولايات المتحدة إلى بؤرة أساسية لانتشار العدوى.

وبالطبع ستكون هذه العودة مشروطة بإعادة ثقة انتباه الأميركيين والعالم إلى الرياضة من خلال حملات إعلانية تصوّب على استئناف المنافسات، وهو ما سيخسّر المنظّمين نسبةً لا يستهان بها من الأرباح التي قد تذهب وسائل الإعلام المرتبطة بعقود مع الرابطة إلى تخفيضها، وخصوصاً في حال تقليص مدة الموسم.

وما لا يعرفه كثيرون في هذا الإطار أن الشبكتين الأميركيتين الأساسيتين اللتين تنقلان المباريات دفعتا ما مجموعه 2,6 مليار دولار للحصول على حقوق النقل حتى نهاية موسم 2025-2420.

مبلغٌ ضخم بلا شك يُضاف إلى عقود الإعلانات التي أفادت تقديراتها بأنها ستخسر 130 مليون دولار في حال إلغاء الموسم، ما قد يدفعها أيضاً إلى المحاكم لإلزام الرابطة أو القنوات الناقلة على دفع تعويضات لها.

وبغض النظر عن كل ما تمّ استعراضه، فإن اعتماد أي سيناريو سيكون منقذاً للدوري، ويترك أملاً بأن الموسم المقبل سيكون أفضل كون الجمود سيؤثر على ميزانيات كل الأندية ويعيدها سنوات كثيرة إلى الوراء، ويغيّر من وجه لعبة اقترنت بالاستعراض والأرباح المالية قبل أي شيء آخر.

> حجم خسائر الدوري الأميركي سيصل إلى مليار دولار في حال إلغاء الموسم

> اقترحت رابطة الدوري الممتاز خفض رواتب اللاعبين بنسبة 30 في المئة

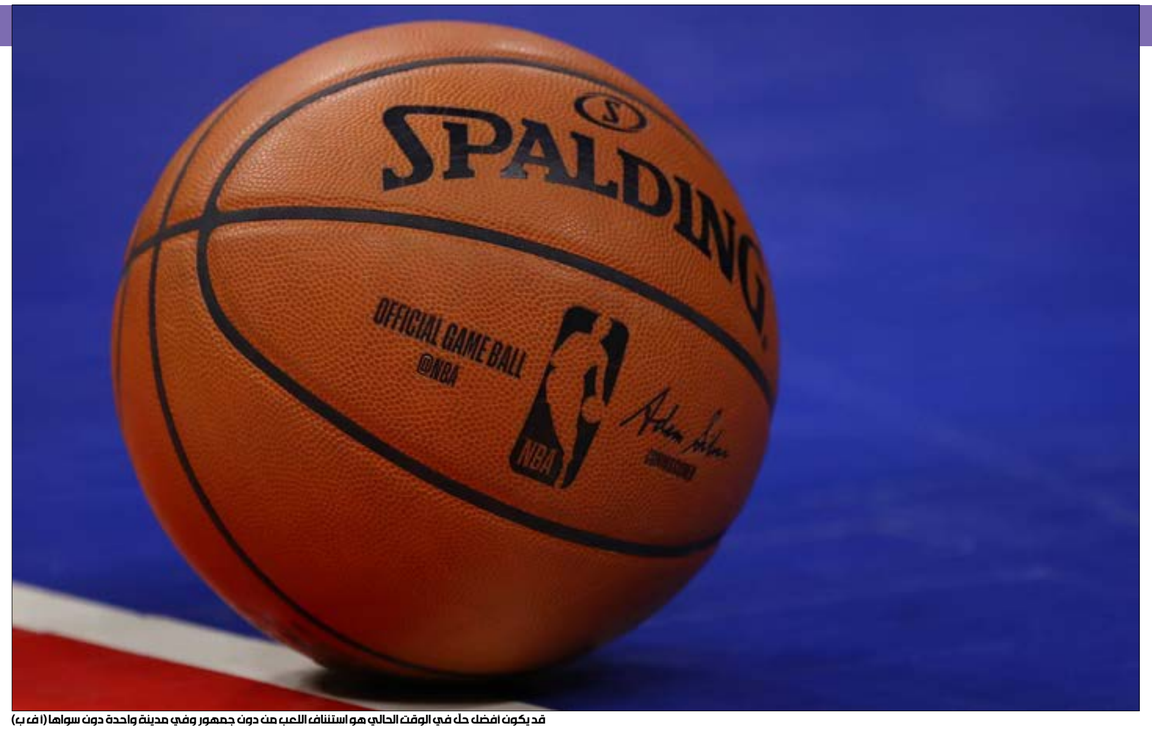

قد يكون أفضل حلّ في الوقت الحالي هو استئناف اللعب من دون جمهور وفي مدينة واحدة دون سواها (أ ف ب)

روني يصف تخفيض رواتب اللاعبين بالعار

انضم قائد إنكلترا السابق واين روني إلى الجدل بشأن رواتب لاعبي كرة القدم في إنكلترا والتوجه نحو تخفيضها بنسبة 30 في المئة في ظلّ التوقف الناجم عن تفشي فيروس كورونا المستجد، معتبراً أن موقف كلّ من رابطة الدوري والحكومة «عار» لأنه وجه الأسهم تجاه اللاعبين دون سواهم. ولجأ العديد من الأندية على امتداد القارة العجوز إلى خفض رواتب اللاعبين في ظلّ التوقف المفروض حالياً بسبب وباء «كوفيد-19». لكن هذه الخطوة، وإن لم تدخل حيّز التنفيذ رسمياً بعد في إنكلترا، بدأت بإثارة جدل واسع بين الأندية والسلطات من جهة، وممثلي اللاعبين من جهة أخرى.

وخرج الهدّاف التاريخي لمنتخب «الأسود الثلاثة» والمهاجم السابق لمانشستر يونايتد، بموقف حاد في مقال نشرته صحيفة «صنداي تايمز»، معتبراً أن اللاعبين كانوا «أهدافاً سهلة» في تبعات أزمة كورونا. وأكد روني (34 عاماً) المهاجم الحالي لدربي كاونتي، أن لديه الإمكانات والرغبة لتقديم مساهمات مالية كبيرة، إما عبر خفض الرواتب أو بتبرعات مباشرة لصالح الخدمة الصحية الوطنية «أن إيتش أس»، رابطة «البريميرليغ» والحكومة في هذه المسألة، وكتب في مقاله أمس «إذا تواصلت معي الحكومة للمساعدة في دعم الممرضين مالياً أو شراء أجهزة تنفس اصطناعي، فسيكون من دواعي فخري أن أفعل ذلك، طالما أني على دراية أين تذهب الأموال».

وأبدى روني عدم رضاه عن مقاربة الرواتب بنسبة 30 في المئة. لماذا أصبح لاعبو كرة القدم فجأة كبش الفداء؟». وتابع مستهجناً «ما حصل في الأيام القليلة الماضية عار».

وخلافاً للبطولات الوطنية والأوروبية الكبرى الأخرى التي توصلت فيها أندية مثل يوفنتوس الإيطالي وبرشلونة الإسباني أو بايرن ميونيخ الألماني إلى اتفاق مع اللاعبين من أجل خفض الرواتب في ظل التوقف الذي فرضه فيروس كورونا على غالبية الأحداث الرياضية حول العالم، لا تزال الكرة الإنكليزية تتخبّط من أجل التوصل إلى تسوية. ووصل الأمر بأحد البرلمانيين البريطانيين إلى اتهام أندية الدوري الممتاز بـ«الفراغ الأخلاقي» نتيجة استخدامها الأموال العامة لدفع رواتب الموظفين من غير اللاعبين. وواجه كل من توتنهام، وصيف بطل دوري أبطال أوروبا للموسم الماضي، ونيوكاسل ونوريتش وبورنموث انتقادات حادة لاستغلال القرار الحكومي القاضي بدفع 80 في المئة من رواتب الموظفين الذين يتم تسريحهم موقتاً من وظائفهم بسبب فيروس كورونا، شرط ألا يتجاوز سقف الراتب 2500 جنيه استرليني (3 آلاف دولار) في الشهر. ثم لحق بهذه الأندية الأربعة ليفربول، بطل أوروبا والمتصدر الحالي لترتيب الدوري بفارق كبير عن أقرب ملاحقيه قبل أن يتّخذ قرار تعليق الموسم، بعدما أعلن أنه سيضع جزءاً من موظفيه غير اللاعبين في بطالة جزئية بهدف الاستفادة من قرار الحكومة.

وراى «أنا في مكان يمكنني التخلّي عن شيء ما. ليس كل لاعب كرة قدم في الوضع ذاته. لكن فجاة، تم وضع المهنة بأكملها في وضع لا تُحسد عليه من خلال المطالبة بخفض

يتساءل روني لماذا أصبح لاعبو كرة القدم فجأة كبش فداء؟ (أ ف ب)

حول العالم

براينت في قاعة مشاهير

سيكون أسطورة كرة السلة الأميركية كوبي برايانت على رأس لائحة من المكرّمين لدخول قاعة مشاهير كرة السلة لعام 2020. ولقي كوبي، الفائز بالدوري الأميركي لكرة السلة للمحترفين مصرعه في حادث تحطّم طائرته أواخر كانون الثاني/ يناير الماضي، وسيكون إلى جانب مكرّمين آخرين في قاعة المشاهير «نايسميث ميموريال» في 29 آب/ أغسطس المقبل.

ومن أبرز المكرمين أيضاً نجم سان أنتونيو السابق تيم دنكان الفائز بلقب أفضل لاعب في الدوري الأميركي لكرة السلة ثلاث مرات، كيفن غارنيت صاحب خمس عشرة مشاركة في مباراة كل النجوم، وأمضى معظم مسيرته في صفوف مينيسوتا تمبروولفز، والمدرب رودي توميانوفيتش بطل الدوري مرتين في صفوف هيوستن روكتس منتصف التسعينات. بالإضافة إلى المدير التنفيذي للاتحاد الدولي لكرة السلة باتريك باومان المتوفى جرّاء أزمة قلبية عام 2018 بعمر 41 عاماً. وقال المدير التنفيذي لقاعة المشاهير جون دوليفا: «جيل 2020 هو من دون أدنى شك أحد الأعظم على مرّ التاريخ بفضل الموهبة والتأثير الاجتماعي اللا حدود له».

وأضاف «فقدت أسرة كرة السلة خلال عام 2020 أكثر من أيقونة بشخص مفوض رابطة الدوري الأميركي ديفيد شتيرن وكوبي برايانت بالإضافة إلى توقف نشاط اللعبة بسبب فيروس كورونا». وتابع «نشكر جيل 2020 لكلّ ما قام به للعبة كرة السلة ونتطلع قدماً للاحتفال به في آب/ أغسطس».

وعلّقت زوجة كوبي برايانت فانيسا بالقول لشبكة «إي إس بي إن»: «إنه إنجاز مدهش وفخر، ونحن فخورون به». وأضافت «كل ما قام به خلال مسيرته أوصله إلى بلوغ قاعة المشاهير».

ترامب متفائل بعودة المنافسات الرياضية رغم كورونا!

أبدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب ثقته بعودة المنافسات الرياضية التي توقف جميعها بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، «عاجلاً وليس آجلاً»، لكنّه امتنع عن تحديد جدول زمني لهذه العودة. وفي اتّصال هاتفي جماعي مع مفوضي الدوريات الرياضية الرئيسية في البلاد، أعلم ترامب مفوض دوري كرة القدم الأميركية رودجر غودل بأنه متفائل بإمكانية انطلاق الموسم الجديد كما كان مقرّراً في أيلول/ سبتمبر.

وتسبّب فيروس كورونا بتعليق البطولات الوطنية كافة في الولايات المتحدة، مثل دوري كرة السلة للمحترفين، دوري البيسبول، دوري كرة القدم والدوري الوطني للهوكي.

وعلى الرغم من أن عدد الإصابات بفيروس «كوفيد-19» في الولايات المتحدة أصبح الأكبر في العالم (أكثر من 311 ألف إصابة وقرابة 8500 وفاة)، كان الرئيس الأميركي متفائلاً في مؤتمره الصحافي اليومي من البيت الأبيض، قائلاً «أريد عودة المشجعين إلى الملاعب عندما نكون جاهزين. بمجرد أن نكون قادرين، بطبيعة الحال. لا أستطيع أن أخبركم بالتاريخ لكني أعتقد أنه سيكون عاجلاً وليس آجلاً».

ويدرس مسؤولون في دوريي البيسبول وكرة السلة إمكانية استئناف المنافسات خلف أبواب موصدة من دون جمهور وعلى ملاعب محايدة، وذلك لتقليل مخاطر العدوى التي يمكن أن تنجم عن الحضور الجماهيري.

ومع ذلك، تحدّث ترامب بتفاؤل عن عدة المنافسات بحضور الجمهور، موضحاً «لن يكون هناك فصل (تباعد اجتماعي) لبقية حياتنا على هذا الكوكب. نحن بحاجة إلى ذلك في هذه الفترة من الزمن، لكن في نهاية المطاف سيكون الناس قادرين على شغل تلك المقاعد (في المدرجات) بجانب بعضهم البعض. أنا لا ألتزم بذلك، لكن سيكون من الرائع إذا استطعنا».

الشرطة توقف لاعبي ركبي لمخالفتهما الحجر الصحي

أوقفت الشرطة المحلية لاعبَي ركبي في فيجي بسبب تجاهلهما قواعد الحجر الصحي الذاتي الذي تطبّقه البلاد على خلفية تفشّي فيروس كورونا المستجد.

وأشارت السلطات المحلية إلى أنها ستبلغ عن «سلوكهما غير المسؤول» إلى الاتحاد الدولي للعبة من دون أن تحدّد هويتهما. لكن اتحاد فيجي أكد أنهما محترفان، في وقت كشفت وسائل الإعلام بأنهما من لاعبي الركبي السباعية ودوليان.

وتحمل فيجي اللقب الأولمبي في الركبي السباعية، وكانت تحتل المركز الثالث في السلسلة العالمية الحالية، قبل أن يُتخذ القرار بإرجائها بسبب كورونا.

واتّهم رئيس الوزراء، فرانك بينيماراما اللاعبين بتعريض «فيجي كلّها للخطر»، موضحاً أن أحد اللاعبين كان قادماً من سنغافورة و«هناك خطر كبير بإمكانية حمله للفيروس أثناء سفره إلى الخارج» بعد أن هرب من الحجر الصحي الذي وضع فيه داخل أحد مستشفيات فيجي.

وتابع «لم يحالفه الحظ لأنه لم يتمكّن من تخطي قوات شرطة فيجي. ألقي القبض عليه ووُضع في الحجر الصحي في مستشفى ناديه».

وأكّد المدير التنفيذي لاتحاد فيجي للعبة جون أوكونور أنه ستتخذ «إجراءات تأديبية مناسبة بحق لاعبي الركبي المحترفين، بما في ذلك الإبلاغ عن هذا السلوك غير المسؤول للغاية إلى ناديهما والاتحاد الدولي للركبي».

وتابع «إن عائلة الركبي في فيجي تعرب عن خيبة أمل كبيرة من هذا السلوك غير المسؤول لهذين اللاعبين اللذين يعرضان أسرتيهما والفيجيين الآخرين للخطر. مثل هذا السلوك غير المسؤول غير مقبول على الإطلاق، ونحن نؤيّد الإجراء الذي قامت به الشرطة بالقبض على هذين اللاعبين، وأي إجراءات أخرى بحقهما».

العراق

الزرفي يسقط بـ«ضربة» قآني
مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء؟

مصطفى الكاظمي إلى الواجهة مجدّداً. أركان «البيت الشيعي» رشّحوه رئيساً للوزراء بديلاً من المكلّف عدنان الزرفي الذي سقط بضربة إسماعيل قاآني «القاضية». برهم صالح، بدوره، سيوقّع «كتاب التكليف» لحظة انسحاب الزرفي «رسميّاً» من سباق الظفر بمنصب «حاكم بغداد»

نور أيوب

لا يزال رئيس الوزراء المكلّف في العراق، عدنان الزرفي، مصرّاً على استكمال مهامه وفقَ «السياقات الدستوريّة». أنهى صياغة «منهاج وزاريّ» مقتضَب، واضعاً مسوّدة أولى لتشكيلته. أعلن رفعها إلى البرلمان خلال الساعات المقبلة من دون أن يجزم بقدرته على «تمريرها» لدى النوّاب. هذا التعسّر مردّه إلى «موقف» أركان «البيت الشيعي»، الذين اتفقوا خلال الساعات القليلة الماضية على بديل يحظى بدعمهم، في اجتماع عُقد في مكتب زعيم «تحالف الفتح» (ائتلاف برلماني يضم الكتل المؤيدة لـ«الحشد الشعبي»)، هادي العامري. أبرز الحاضرين إلى جانب الأخير كان زعيم «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، وزعيم «تيّار الحكمة الوطني»، عمّار الحكيم، إلى جانب قيادات شيعيّة أخرى. كتلة «سائرون»، المدعومة من زعيم «التيّار الصدري»، مقتدى الصدر، لم تحضر، لكنّها أكّدت مضيّها في أي توافق شيعي. أما «تحالف النصر»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، فلم يشارك متمسّكاً بمرشحه الزرفي، ورافضاً أي مساس بـ«السياقات الدستورية»، لكنّه في الوقت عينه مع المضيّ بأي إجماع.

مخرجات الاجتماع أسفرت عن ترشيح رئيس جهاز المخابرات، مصطفى الكاظمي، للمنصب، إثر «صياغة» رؤية متكاملة للمرحلة الانتقاليّة، تحظى بتأييد ودعم «الفضاء الشيعي»، ومنها يُنطلق إلى «الفضاء الوطني»، أي تحقيق توافق مع المكونين «السنّي» و«الكردي». هذا الترشيح جاء مغازلاً لمعايير «المرجعيّة الدينيّة العليا» (آية الله علي السيستاني) بالدرجة الأولى، من دون أن يستفزّ طرفاً دون آخر بالدرجة الثانية، كما أنه يحظى بدعم إقليميّ ـ دوليّ بالدرجة الثالثة، ما يشكّل عنصراً لـ«التهدئة» في المرحلة الانتقاليّة، ضمن مهمة رئيسية هي إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة، في غضون عام على أبعد تقدير.

عملياً، نجح قائد «قوّة القدس» في

> **تسلّمت بغداد رسالة أميركية تطلب فيها «فتح حوار استراتيجيّ»**

«الحرس الثوري» الإيراني، إسماعيل قاآني، في زيارته الأخيرة لبغداد، موجهاً «ضربة قاضية» للزرفي ومشروعه. كما شكّلت زيارته رفعاً لـ«فيتو» قيل إن طهران سبق أن وضعته على ترشيح الكاظمي. هذه الخطوة، وفق تعبير أكثر من مصدر، من شأنها أن ترسم ملامح المرحلة المقبلة التي يصفها البعض بـ«الهادئة»، وأنها محاولة لضبط الاشتباك القائم بين واشنطن وطهران في الميدان العراقي. هنا، يبرز استقبال رئيس الوزراء المستقيل، عادل عبد المهدي، السفير الأميركي لدى بغداد، ماثيو تولر، أمس، وتسليم الأخير رسالة من الإدارة الأميركية تطلب فيها «فتح حوار استراتيجيّ بين الحكومتين، اقتصادياً وثقافياً وتجارياً وأمنياً، بما يحقق مصالحهما المتبادلة، في ظل القرارات والمستجدات في العراق والمنطقة».

لكن تسمية الكاظمي رسمياً مرهونةٌ حتى الآن بإيجاد مَخرج للزرفي، في ظل تضارب الأنباء عن إمكانيّة التصويت له برلمانيّاً، وسط تأكيد أنّه لحظة «خروجه من السباق» سيوقّع رئيس الجمهوريّة، برهم صالح سريعاً «كتاب التكليف»، وبذلك يكون مدير المخابرات أمام اختبار التأليف المحدّد دستوريّاً بثلاثين يوماً؛ فهل يكرّر سيناريو محمد توفيق علّاوي ويعتذر، أم سينجح، وخاصّة أن حظوظ نجاحه كبيرة نوعاً ما في ظل الدعم الممنوح له «شيعيّاً»، و«وطنيّاً» عامة (علاقات الكاظمي مع مختلف الأطراف العراقيّة قويّة نوعاً ما، وخصوصاً مع قيادات «إقليم كردستان»)، وبصورة أعمّ الغطاء الإيراني ـ الأميركي الموفّر له لتأدية مهمته المرتقبة؟

أمام هذا المستجد، يبقى عبد المهدي في منصبه شهراً جديداً وسط تقديرات أن يُطلق الحوار المرتقب مع واشنطن «قريباً جدّاً»، لحاجة الطرفين إلى ذلك في الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة الراهنة. حوّاً، إن استطاع عبد المهدي، أو خليفته، الوصول به إلى «اتفاقية» ما، سيشكّل منعطفاً كبيراً وتحوّلاً في العلاقة بين الجانبين من جهة، وفي تموضع «عراق ما بعد صدام» وشكله من جهة ثانية.

يحظى الكاظمي (الكادر) بتوافق شيعي وقبول وطني وكذلك برعاية إقليمية (أ ف ب)

تقرير

الرياض وموسكو تتبادلان الاتهامات: إرجاء اجتماع «أوبك+»

نفضت السعودية وروسيا يديهما من حرب النفط التي دفعت، بموازاة ركود الطلب العالمي جراء اتّساع تدابير الحجر الصحي الصارمة، الأسعار إلى انخفاض تاريخي، لتستقرّ معركتهما في شكلها الجديد على تحميل كل دولة المسؤولية على الأخرى. على هذه الخلفية، أُرجئ اجتماع لـ«منظمة الدول المصدرة للنفط» وحلفائها من خارج المجموعة بقيادة روسيا (أوبك+) كان مقرراً اليوم، إلى الخميس، سعياً إلى اتفاق يؤدّي إلى تقليص مُحتمل لمعروض الخام العالمي، وذلك رداً على الركود المخيّم في السوق النفطية على وقع وباء كورونا، وحرب الأسعار، وخاصة أن ذلك دفع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى التدخل والتهديد بفرض رسوم جمركية على واردات بلاده من النفط، من دون إشارة منه حتى الآن إلى التزام واشنطن الانضمام إلى جهد خفض الإنتاج.

مع تصاعد الخلاف السعودي ـ الروسي وتبادل الاتهامات بإفشال الاجتماع الموسّع لـ«أوبك+» قبل شهر، ردّت الرياض على تصريحات للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حمّلها فيها مسؤولية انهيار الأسعار، وأنها تريد التخلّص من منتجي النفط الصخري الأميركي، عبر وزير الطاقة السعودي، عبد العزيز بن سلمان، الذي قال إن نظيره الروسي، الكسندر نوفاك، هو «المبادر في الخروج إلى الإعلام والتصريح بأن الدول في حلّ من التزاماتها اعتباراً من الأول من أبريل (نيسان)، ما أدى إلى زيادة الدول إنتاجها لمقابلة انخفاض الأسعار وتعويض النقص في الإيرادات». وأبدى ابن سلمان استغرابه من «إقحام إنتاج النفط الصخري... لا يخفى على أحد أن المملكة أحد المستثمرين الرئيسيين في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية». كذلك، ردّ وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، بالقول إن موسكو هي التي خرجت أولاً، في حين أن المملكة و«22 دولة أخرى تحاول إقناعها بإجراء المزيد من الاقتطاعات وتمديد الاتفاق» الذي انتهت مفاعيله نهاية الشهر الماضي بعدما صمد لثلاث سنوات.

وبينما شدّد بوتين أخيراً على «توحيد الجهود لتحقيق توازن في الأسواق وخفض إنتاج» النفط، وانضمام منتجين من خارج «أوبك+»، وخصوصاً الولايات المتحدة بصفتها أكبر منتج للخام في العالم، هدّد ترامب بفرض رسوم جمركية على واردات النفط الخام أو اتخاذ تدابير أخرى «لحماية العاملين في قطاع الطاقة من هبوط أسعار النفط». وقال: «إذا اضطررت إلى فرض رسوم جمركية على النفط الوارد من الخارج، أو شيء ما لحماية عشرات الآلاف من العاملين في مجال الطاقة وشركاتنا العظيمة التي تنتج كل هذه الوظائف، فسأفعل كل بتعيّن عليّ فعله».

وبانتظار ما سيسفر عنه الاجتماع الطارئ عبر دائرة الفيديو، الذي سيبحث خفضاً كبيراً لإنتاج بمستوى 10 ملايين برميل يومياً، قرّرت شركة «أرامكو» التي تصدر عادة أسعار البيع الرسمية لخاماتها بحلول الخامس من كل شهر، إرجاء الإعلان حتى العاشر من هذا الشهر. ونقلت وكالة «رويترز» عن مصدر وصفته بالرفيع أن الرياض تريد تجنّب تكرار نتائج اجتماع آذار/ مارس الذي انهارت فيه محادثات النفط «بعدما رفضت روسيا خفضاً إضافياً في الإنتاج».

(الأخبار)

هدّد ترامب بفرض رسوم جمركية على واردات النفط الخام (أ ف ب)

> **لا مؤشرات على التزام واشنطن الانضمام إلى جهد خفض الإنتاج**

تقرير

عقبات جديدة أمام حكومة إسرائيلية: غانتس في نقطة «اللاعودة»

يتوالى وضع العصي في دواليب الحكومة الإسرائيلية. الرابح الأكبر هو معسكر اليمين الذي يفرض شروطه على بيني غانتس. فالرجل الذي كان يبدو كديك مذبوح وهو يُلوّح بأوراقه الخاسرة وجد نفسه أخيراً في نقطة «اللاعودة». أمّا مدير اللعبة، نتنياهو، فيحرك خيوط المفاوضات... من فوق القانون

بيروت حمود

مع نفاد المهلة لتشكيل حكومة الطوارئ، أو حكومة الوحدة الإسرائيلية، تصاعدت ثقة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بنفسه، إذ يبدو أنه راح أبعد من التاقلم مع القلق على مصيره، عارفاً كيف يُخرج مزهوّاً بنصره في كل مرّة يفشل فيها خصومه في استدراجه إلى «حبل المشنقة»، آخر انتصاراته كانت تفكك تحالف «أزرق أبيض» المنافس لـ«الليكود»، في البداية، توهّم الخصوم أن إسقاط نتنياهو سينجح بورقة لم تكن لتنفع حين راهنوا على دعم «القائمة المشتركة»، الأخيرة كان ينقص زلاتها أن يتخلى زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، عن مبادئه الصهيونية ومعاداته للعرب، وهو ما لم يفعله... ولن يفعله. في النتيجة، وجد من كان زعيماً لـ«أزرق أبيض»، الجنرال بيني غانتس، أن الخيارات ضاقت عليه، فهرول إلى رئاسة الكنيست، والعزاء الوحيد له هو التوصل إلى اتفاق على تناوب رئاسة الحكومة مع نتنياهو.

بهذا المسار الوعر، أوصل نتنياهو غانتس إلى مكان لا يستطيع العودة منه. ومن هنا راح ومعسكره يرفعون سقف المطالب التي لن يكون لغانتس على الأرجح مفرّ من الخضوع لها. آخر المستجدات أن «الليكود» وضع أمس مزيداً من العصي في دواليب المفاوضات لتشكيل الحكومة تتعلق ببند القضاء، إذ طالب بحصول كتلته على عضوين في لجنة القضاء المؤلّفة من تسعة أعضاء، من ضمنهم أربعة سياسيين. ليس هذا كل شيء، بل طالب «الليكود» بإرساء طريقة جديدة لتعيين القضاة، جاعلاً «الديمقراطية ـ الكذبة التي سادت إسرائيل ـ أضحوكة. صحيفة «هآرتس» فسّرت السبب وراء هذا الإلحاح بأنه «محاولة لإحباط احتمال تعيين المدعي العام السابق، شاي نيتسان، قاضياً في المحكمة العليا»، لأن الأخير عمل على تقديم لوائح اتهام بمخالفات الفساد الخطيرة المشتبه في أن نتنياهو ارتكبها.

لذلك، يهدف «الليكود» من تعديل طريقة تعيين القضاة، التي لا تزال عقدة، إلى أن تصبح للحزبين قاعدة بمقدورها التأثير في التعيينات، وأيضاً صلاحيات وزير القضاء، وتعيين المدعي العام الجديد، والمدير العام لـ«القضاء». إلى الآن، توصل الجانبان إلى تفاهمات تقضي بتعيين أفي نيسانكورين، النائب عن «أزرق أبيض»، وزيراً للقضاء. وإلى أن تنتهي المفاوضات باتفاق على طريقة ما، ينصّ القانون على أن تشكيلة لجنة تعيين القضاة تتكوّن من وزير للقضاء، ووزير آخر تختاره الحكومة، وعضوي كنيست واحد من الائتلاف والآخر من المعارضة، وعضوين من نقابة المحامين، ورئيس المحكمة العليا، وقاضيين آخرين في «العليا». أمّا تعيين قاضٍ، فيجب أن يتم بموافقة غالبية سبعة أعضاء من اللجنة. ونقلت «هآرتس» عن مصادر بمينية أن «الليكود يريد عرقلة تعيين نيتسان قاضياً في العليا بسبب الموقف المتشدّد الذي اتخذه... من التحقيقات ضد نتنياهو، وانتهت بتقديم لائحة اتهام خطيرة»، وذلك مردّه إلى «ترجيحات داخل الليكود بأن قضاة العليا في اللجنة سيرشحون نيتسان لولاية قاضٍ».

> **لا يريد غانتس أن تطير من يده ورقة التكليف بتشكيل الحكومة**

بجانب هذه النقطة الخلافية، برزت قضية ضمّ الضفة المحتلة، وغور الأردن، إلى إسرائيل وفرض سيادة الأخيرة عليها، وهو ما يصر عليه اليمين، بقيادة نتنياهو، بل أطلق نوّاب حزبه تصريحات لابتزاز غانتس كي يوافق. وبدأ الحملة النائب عن «الليكود» يوآف كيش الذي هدّد عبر إذاعة «أمواج إسرائيل»، بالقول: «لن أدعم سنّ قانون التناوب على رئاسة الحكومة بين نتنياهو وغانتس في حال وجدنا أنفسنا عالقين عند موضوع السيادة». أمّا وزير المواصلات، بتسلئيل سموتريتش، فغرّد على «توتير» داعياً كتلة اليمين إلى «إعلان أنها لن تصدّق على التناوب من دون تعهد بسنّ قانون السيادة بكامله... ممنوع إهدار الفرص التاريخية للرئيس (الأميركي، دونالد) ترامب»، في إشارة إلى «صفقة القرن».

إذاً، تفرض هذه المستجدّات نفسها على جدول تشكيل الحكومة، المحاصر كلما اقترب الثالث عشر من الشهر الجاري، وهو ما دفع غانتس إلى إبلاغ الرئيس رؤوفين ريفلين أنه قد يضطر إلى أن يطلب تمديداً للمهلة الممنوحة له لتشكيل الحكومة بعد انتهاء عيد «الفصح» اليهودي. وبما أن لريفلين حريّة مطلقة في تمديد المهلة، وعد بأنه «سيدرس الأمر مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي ستعرض أمامه لدى انتهاء المدة». ومع أنه قد يوافق، ذلك لا يعني إلا الحرص المتواصل من «أزرق أبيض» المفكّك على الاحتفاظ بالمهمة (تشكيل الحكومة) بيده، قبل أن تنتقل إلى نتنياهو ويسيطر «الليكود» بذلك على اللجنة المنظّمة للكنيست، ما يجعل إمكانية تمرير القوانين ضد نتنياهو ـ الورقة التي يلوّح بها «أزرق أبيض» في المفاوضات الحالية ـ أمراً مستحيلاً.

يريد «الليكود» منع المدعي الذي قاد التحقيقات ضد نتنياهو قاضياً في «العليا» (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3420

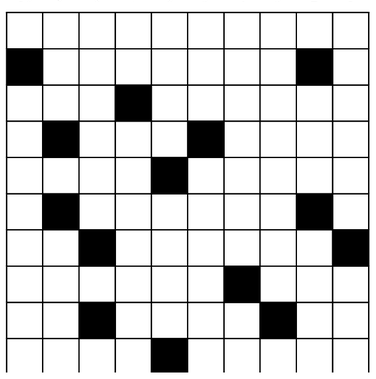

أفقيا

1- عاصمة جزر فوكلند – 2- سياسي صيني راحل من مؤسّسي الشيوعية في الصين – 3- عائلة أحد نجوم الموسيقى والغناء الأميركيين تمكن من احتلال قمة المجد الفني حتى وفاته – من الحيوانات – 4- يحبّذ – بشر – 5- أنواع وأصناف – لقب أجنبي – 6- خمر قديمة – 7- ضد الأقرب – حرف عطف – 8- من الحيوانات الزاحفة – مستشفى شهير للعناية بالأطفال المصابين بالسرطان في الولايات المتحدة الأميركية – 9- صوّت الرصاص – عقد غير رسمي وغير مسجّل لدى كاتب العدل – خاصّتي وملكي – 10- جزيرة سياحية إيطالية بركانية في خليج نابولي – إله مصري

عمودياً

1- جزيرة تابعة للكويت – نسج الثوب – 2- أحمر بالأجنبية – وكالة فضاء أوروبية مقرّها باريس – 3- شاعر لبناني راحل لقّب بأمير الزجل نظمَ النشيد الوطني اللبناني – 4- منطقة في إيطاليا أقام الأمير اللبناني فخر الدين الثاني علاقات سياسية وإقتصادية مع أميرها – صاح الظليم – 5- جرى الماء – مشروع بحيرة لبنانية على نهر الأولي – 6- حيوان خرافي – دم يخرج من الأنف – 7- للتعريف – من الفاكهة – 8- أكبر جرّ سيكلاد اليونانية في بحر إيجه – 9- مدينة فرنسية – من الألعاب الرياضية تُمارس على متون الخيل بمضارب طويلة وكرة خشبية – 10- بلدة لبنانية كانت عاصمة الأمير بشير الثاني الشهابي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- رأف – الهيجن – 2- ايسلندا – رو – 3- نور – ايفل – 4- جبّ – اب – إمام – 5- الوسن – لا – 6- ولسول – القُن – 7- فيولين – هذا – 8- رز – أسوج – اس – 9- يفي – إرتفع – 10- ثورة العبيد

عمودياً

1- رانج روفر – 2- أيوب – ليزيو – 3- فسّر – اسو – فر – 4- الولاية – 5- انابوليس – 6- لدي – نوال – 7- هافانا – جرع – 8- لم – له – تبّ – 9- ري – القذافي – 10- نورمان أسعد

sudoku 3420

3	9		6				8	
	4			2		6	1	5
			8	4	1		7	
6			3		2			
2		5				9		8
			1		5			7
	5		7	1	9			
8	7	2		6				
					8		5	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3419

8	2	7	6	4	1	3	9	5
6	3	5	8	9	2	4	7	1
1	9	4	3	7	5	8	2	6
7	1	2	4	5	3	6	8	9
3	8	9	1	2	6	5	4	7
5	4	6	7	8	9	1	3	2
4	6	8	9	1	7	2	5	3
2	7	3	5	6	8	9	1	4
9	5	1	2	3	4	7	6	8

مشاهير 3420

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤلف ومخرج سينمائي مصري (1952- 2002). وُصفت أعماله بالواقعية القاسية وأحياناً بالواقعية السحرية. له فيلم «عرق البلح» الذي وصفه البعض بالصدمة الفنية

6+2+7+4+1 = ضد النافع ■ 9+7+11+8+10 = الخروطوش ■ 5+3 = عاصفة بحرية

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: روبيرت وادلو

وفيات

آل العاصي وآل الحسيني
ومنظمة العمل الشيوعي
ينعون إليكم بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله المرحوم

جمال أحمد العاصي

(والدته عفاف عثمان سنّو)
زوجته: نجاح الحسيني
ولداه: رضوان وراسيل
أشقاؤه: وليد، فؤاد، نادهة، عناية وسلام
صهراه: شوقي فرحات وإبراهيم العاصي
صهره: نديم كبارة
توفاه الله سبحانه وتعالى بعد ظهر أمس الأحد 2020/4/5
الموافق له 10 شعبان 1441 هـ
يُصلّى على جثمانه الطاهر ظهر اليوم الإثنين في 2020/4/6
في جامع الغفران – مقبرة صيدا الجديدة
ويُوارى الثرى في مقبرة صيدا الجديدة
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
نظراً للظروف الصحية الراهنة في البلاد، وحرصاً على السلامة العامة، نتقبل التعازي عبر الهاتف على الأرقام التالية: وليد العاصي 03/695535 – فؤاد العاصي 03/226519 – عناية العاصي 70/139617

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سينما

بوب ديلان بكاميرا سكورسيزي: نبيّ رغماً عنه!

شفيق طبارة

يقول بوب ديلان في الوثائقي الأخير لمارتن سكورسيزي عن جولة «رولينغ ثاندر ريفو» الأسطورية: «كان ذلك منذ زمن بعيد جداً، ولا أتذكر شيئاً. لم أكن قد وُلدت حتى». هذه الملاحظة غامضة مثل الوثائقي تماماً. إنها إشارة إلى أن أكثر مراحل ديلان إثارة للجدل حتى الآن هي «الصحوة» المسيحية عام 1979. «رولينغ ثاندر ريفو: قصة بوب ديلان لمارتن سكورسيزي» (2019)، الوثائقي الجديد شبه القومي لمارتن سكورسيزي، ليس مجرّد إضافة أساسية إلى عمله الأول عن المغني No Direction Home عام 2005 الذي غطى مسيرته حتى عام 1966. إنّ الفيلم الجديد يُظهر «النبي ضد إرادته» في ذروة إبداعه وقدرته، قبل أربع سنوات من «الردة» الإنجيلية.

يركز هذا الوثائقي «الزائف» غير العادي لسكورسيزي، على أغرب وأروع جولة قام بها ديلان طوال مسيرته الغنائية، في عام 1975. بين الواقع والخيال، يعرض الفيلم

> **يضم الوثائقي الكثير من الاغاني والمشاهد الحية والمقابلات**

مرحلة إبداعية غريبة في مسيرة ديلان الطويلة والمتغيرة. طوال حياته، كان يصعب دائماً فصل الحقيقة عن الخيال. عمداً، ابتكر روبرت زيمرمان (اسمه الحقيقي) شخصية غريبة وحياة غامضة خاصة به. لا شيء يمكن كتابته عنه يمكن اعتباره حقيقياً تماماً.

وسكورسيزي يعرف ذلك تماماً، ولذلك لا يمكن أبداً معرفة ما هو حقيقي في هذا الوثائقي.

فكرة الجولة هي إقامة حفلات موسيقية صغيرة للجميع، للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على تذاكر الصفوف الأمامية، فالجولة لم تحرز نجاحاً مالياً، ولكنها تعدّ إحدى أكثر الجولات أسطوريةً في تاريخ الروك أند رول. كان للجولة خصوصية، إذ أنّ العديد من الفنانين المشهورين قاموا بها، في خضم فضيحة «واترغيت» والأزمة الاقتصادية بعد هزيمة فيتنام. كان النجوم يجولون على المدن الصغيرة ويلعبون في بعض الأحيان في قاعات البينغو ودور رعاية المسنين والجمعيات الاجتماعية. قرّر ديلان المشاركة واستسلم على الخشبة بطريقة مكثفة ونشيطة وعنيفة تقريباً.

الكثير من الأغاني والمشاهد الحية والمقابلات. قصص ومواقف وعلاقات قد تكون حدثت أو لم تحدث على الإطلاق. لا يُكشف عن أي لغز في حياة ديلان، بل تمت إضافة الغاز كثيرة. يدخل ديلان مع سكورسيزي في اللعبة، ولا يؤكد أو ينفي شيئاً خلال المقابلة الطويلة. يقول: «الحياة لا تتعلق بإيجاد نفسك أو العثور على أي شيء. الحياة عبارة عن خلق نفسك وخلق شيء ما». وهذه هي روح الفيلم، ومنطق الوثائقي الزائف. الحقيقة الوحيدة ليست الواقع، بل تلك التي اخترعناها من أجل البقاء.

Rolling Thunder Revue: A Bob Dylan Story by Martin Scorsese على نتفليكس

غاري اولدمان يشكّله قوة فيلم «الساعة الأشد ظلمة»

مخضرم يعرف جيداً كيف تقدم الشخصيات التاريخية. لذا، فقوة الفيلم الرئيسية هي غاري أولدمان (أوسكار أفضل ممثل 2017). قدّم أولدمان تشرشل كما لم يقدَّم من قبل على الشاشة الكبيرة، بصوته وغضبه ونكاته وحركة يديه وجسده، بالإضافة إلى الأزياء والمكياج. أداء أولدمان كان نابضاً بالحياة، دقيقاً جداً في طريقة الكلام ونبرة الصوت والغمغمة التي تبدو مرات غير مفهومة بسبب السيجار الدائم في الفم... هذه التفاصيل الصغيرة شكلت القوة التي أعطت الدفع الأكبر للفيلم.

شفيق...

ونستون تشرشل... قائداً تاريخياً ورجلاً غريب الأطوار

رغم افتقار ونستون تشرشل إلى الشعبية، إلا أنه كان الوحيد الذي يُتقنّ الخروج من وضع يبدو ميؤوساً منه. رجل ثابت، متمسّك بقناعاته، يحارب من أجل حرية أمته. نحن في اليوم الذي تنحّى فيه نيفيل تشامبرلين، وبدأ البحث عن بديل. يتم انتخاب تشرشل، لكن ليس بدون شكّ وقلق وتردّد.

> **فيلم جو رايت دراما سينمائية تاريخية وسيرة ذاتية**

فموقفه المؤيّد للحرب كان يقف عند مفاوضات سلمية محتملة مع هتلر. يحتاج رئيس الوزراء المنتخب حديثاً إلى أن يقرر ما إذا كان سيتصالح مع القوات النازية أو يحاول القضاء عليها من أجل منع غزو أراضي الجزيرة. وفي الوقت نفسه، يرعى «عملية دينامو» لإنقاذ الجنود المحاصرين على شواطئ دنكرك. «الساعة الأشد ظلمة» (2017) للمخرج الإنكليزي جو رايت ـ خبير أفلام التاريخ ـ يقدم فترة صعبة من حياة تشرشل، تذكّر بأهمية الرجل كقائد دولة مسؤول وملتزم بالأمة. تحدث القصة بين أيار (مايو) وحزيران (يونيو) 1940، عندما تكافح بريطانيا لإحلال سلام مهين مع هتلر أو الذهاب إلى حرب طويلة.

الدراما حول أشهر سياسي بريطاني في القرن العشرين، جذابة ليس فقط بسبب موضوعها السياسي، بل أيضاً لأنها تقدّم تشرشل بطريقة إنسانية مثيرة: من ناحية بصفته استراتيجياً وخطيباً لا يُقهر، ومن ناحية أخرى كمفكر غريب وفوضوي يدخّن السيجار تلو السيجار ويشرب الكحول طوال النهار. بتعبير آدق، غريب أطوار بنقاط ضعف وسياسي لامع. يُظهر الفيلم كيف اقتنع تشرشل، في أسابيعه الأولى كرئيس للوزراء بكل كلمة من خطابه «الدم، الكدح، العرق والدموع» الأسطوري. الفيلم قطعة من التاريخ، وبداية رحلة تشرشل في الحرب، وإنهاء سياسة الاسترضاء التي اشتهر بها سلفه تشامبرلين، والإنقاذ المدني المذهل لألاف الجنود العالقين على شاطئ دنكرك.

يقدم الفيلم سرداً مثيراً لإحدى أهم نقاط التحول في تاريخ العالم، شريط جو رايت هو دراما سينمائية تاريخية وسيرة ذاتية. ليس فيلم حرب، بل لوحة معركة، يقاوم إغراء عرض مشاهد الحرب، ليركز على العمل السياسي الذي زاوله رجل دولة، والاجتماعات الكثيرة في غرفة الحرب، وأيضاً خطب تشرشل التي كان يختار فيها الكلمات المناسبة ليتمكّن من تغيير مسار التاريخ في الوقت المناسب.

لتقديم فيلم عن شخصية بقوة تشرشل، كان لا بدّ من ممثل

> **لا تفوّتوا «دنكرك»**
>
> خلال مشاهدة فيلم «الساعة الأشد ظلمة» عن ونستون تشرشل، نشاهد تطرقه إلى «عملية دينامو» التي أمر بها تشرشل لإنقاذ الجنود الإنكليز العالقين على شواطئ دنكرك في فرنسا. هذه العملية العسكرية المدنية كانت من أهم العمليات في الحرب العالمية الثانية. ولفهم أهميتها والعمل الجبّار الذي قامت به العسكرية البريطانية مع المدنيين لإنقاذ الجنود، علينا مشاهدة فيلم «دنكرك» لكريستوفر نولن.
>
> أتعلمون ذاك الشعور غير المفهوم عند الانتهاء من مشاهدة فيلم؟ ربما، يكون مفهوماً. هو الرغبة الشديدة في متابعة قصة انتهت. حاجة إلى المزيد لإشباع النفس. انتظار موسيقى جديدة قد تكون انطلاقة لأحداث جديدة. الإصغاء إلى الموسيقى المرافقة لمشهد يحمل «صدمة» قوية. ذاك الشعور الذي نحسّ به عند مشاهدة عدد من الأفلام، وفيلم «دنكرك» واحد منها. فيلم يأسرك، في كل مشهد ويتركك مع تتر النهاية، وأنت تقول: «أريد المزيد والمزيد».

Darkest Hour و Dunkirk على نتفليكس

«المنصة»: قصة لا تعني شيئاً!

كومة من القمامة السخيفة. لا شيء مثير للاهتمام هنا. «المنصة» (2019) فيلم وهمي باطل مدّع ومزيف. قصة ضعيفة، وكذلك الشخصيات ودوافعها. لا جديد هنا ولا حتى تفكير سليم. لعله أحد أسوأ الأفلام التي رأيتها منذ فترة طويلة. يحاول جاهداً أن يكون شيئاً، لكن بدون جدوى. لكن دعونا نعترف بأن الضجة التي أثيرت حول «المنصة» في هذه الظروف، أمر مفهوم. يقدم المخرج الإسباني غلدر غازتلو بوروتيا «البطل» غورينغ (إيفان ماساغو) الثلاثيني، الذي يستيقظ في غرفة مع شخص آخر يبدو معتاداً على المكان. تقع هذه الغرفة في الطابق 33 من مبنى ضخم يستحيل رؤية قاعه. وسط الغرفة، حفرة كبيرة، على الأرض والسقف. من خلالها، تمرّ المنصة على شكل طاولة كبيرة مليئة بالطعام، تبقى في الغرفة لبضع دقائق. الطعام ما هو إلا بقايا الأكل الذي تركه من في الأعلى، ياكل النزلاء ما يستطيعون أكله بسرعة، ثم تكمل المنصة نزولاً، تاركةً بقايا الطعام، أو لا شيء على الإطلاق لمن هم في الأسفل. يعيش شخصان في كل غرفة. ومن خلال الحفرة، يستطيعان رؤية من فوقهما ومن تحتهما. بعد شهر في زنزانة معينة، يستيقظ النزلاء في غرفة أخرى، قد تكون أعلى أو أسفل. وبذلك يتمكنون من تجربة كيف يعيش «الأغنياء» و«الفقراء» و«الأقل فقراً»: إن كنت في الطوابق الأولى، فالطاولة مليئة بالطعام لاختيار ما تشاء، بينما من هم في الأسفل يتقاتلون على البقايا. يتبع الفيلم غورينغ، كشاهد وراوٍ لتجربة دموية وعنيفة وقاسية. يبدأ «البطل» شيئاً فشيئاً بمحاولة تغيير هذا «العالم»، لكن محاولاته تبقى فاشلة، لأنّ البشر في العموم مروعون، أنانيون، قاسيون... لذلك، «تحسين المجتمع» مهمة مستحيلة على ما يبدو. الفيلم والفكرة مجهزان ليكونا مجازاً. المبنى مجاز بحد ذاته، ولا شيء أبعد من ذلك المجاز، لأنّ لا شيء أبعد من ذلك المبنى. هذه الاستعارة مصممة لانتقاد المجتمع الرأسمالي والتنافسي الذي نعيش فيه، وانتقاد النظام الهرمي حيث مَن هم فوق لديهم الكثير من الامتيازات، ومن في الأسفل يُتركون بلا شيء. والمستوى الثاني من الاستعارة هو عدم التضامن لدى الناس الذين يعيشون في المبنى، فالفكر السائد هو الفردية. لا أحد في أيّ مستوى يفكّر في بقية المستويات لأنه ببساطة لا تستطيع أن تساعد من هم في الأسفل لأن أولئك الذين فوق، لن يساعدوك أبداً. قد يبدو مفهوم الفيلم ذكياً، إلى أن ندرك حدوده الواضحة... بمجرّد أن نفهم إلى أين يتجه (سردياً وأيديولوجياً)،

> **الفيلم وهمي باطل مدّع ومزيف**

كاتالوغ السلوكيات والمصائب التي تحدث، تصبح واضحة. ليس ذلك فحسب، بل إنّ الفيلم مشوه، والجهد المبذول بادّعاء «العمق» بدا واضحاً تماماً. فابسط مستوى من التحليل، يمكن من خلاله تدارك ما يريد المخرج تقديمه. في «المنصة» الناس مروعون، والعالم غير عادل وبطل القصة يقرأ كتاب «دون كيشوت» («هو الوحيد الذي جاء بكتاب»، قيلت عشرات المرات في الفيلم، مثل العديد من العبارات الأخرى التي تتكرر). ويريد حرفياً بعث «رسالة» إلى الإدارة، كما أراد المخرج حرفياً أن يمرغ في وجهنا رسالته السامية. يبدأ الفيلم بفكرة، ثم يتمدد بها إلى ما لا نهاية. خلال ذلك، تدور معارك دامية، وحوارات متكررة وتفسيرية بحت (يعتقد المخرج بأن المشاهد غبي لا يفقه شيئاً)، والبات استدلالية وفلسفية ورمزية بطريقة مباشرة وبدائية جداً. نثرات فلسفية ملونة بمشاهد بغيضة، ودم وبراز لجذب جمهور أفلام الرعب. الشخصيات دائماً متاخرة، لا نعرف عنها شيئاً، فالمشاركة العاطفية معها صعبة. رغم أنه يبدأ كنقد اجتماعي واضح، إلا أنه يتطور ليصبح فيلماً عن النجاة، ثم فيلم أكشن ورعب وقتل وأحشاء. يمشي عبر رموزه التي لا تصل إلى مكان، وفي أوقات يتسارع ليقدم فكرته على عجل، وفي النهاية الكثير من الصراخ لتوصيل وتوضيح نهايته ورسالته.

اعترف المخرج بأن هدفه ورسالته الرئيسية (كانه يصح أن يكون أي عمل فني مجرد رسالة) مواجهتنا نحن المشاهدين بالأنانية واللامبالاة التي نعبّر عنها جميعاً بشكل غير مباشر تجاه معاناة الآخرين. بطريقة أخرى، يقول لنا بأن الناس وحوش أنانيون قبيحون وقادرون على فعل أشياء سيئة ومقرفة باستثنائه هو وبطل الفيلم. يدعي العمل أنه ذو خطاب تقدمي، والشيء الوحيد الذي يظهره مراراً وتكراراً هو مدى البؤس الذي يمكن أن تبلغه البشرية. لا يوجد سوى القليل جداً للتوضيح أو «الفهم» في هذا الفيلم الواضح. مع ذلك، فالشيء الوحيد الذي يبدو موجوداً، مراراً وتكراراً على الإنترنت اليوم، هو المناقشات حول نهايته. ليس فقط لفهم ما يحدث (لأنه واضح) حرفياً بل لتفسير «معناه». لعلّ الجواب على تفسير معنى الفيلم، هو ما قاله شكسبير قبل 400 عام تقريباً: «قصة يرويها أحمق، مليئة بالضجيج والغضب، ولا تعني شيئاً».

ش. ط

The Platform على نتفليكس

وقفة

الراحل جيمس دين إلى الشاشة في فيلم جديد

نهاية السينما كما نعرفها؟

سعيد محمّد

تطوّرت السّينما كثيراً منذ أطلقت هوليوود «دون جوان» أوّل أفلامها التجاريّة في 1926، وكان ثمرة تحالف بين عملاقَي الصناعة الثقافيّة «وورنر برذورز» والصناعة التقنيّة «جنرال إليكتريك». لكنّ تلك التّحولات بقيت أقرب إلى تراكمات كميّة لا تمس بالقواعد الجوهريّة لشكل العمل السينمائي، ولّما تصل إلى مرحلة تغيّر نوعي انقلابي يعيد كتابة الفن السابع في إطار جديد. لكنّ ثمّة شبحاً جديداً يحوم هذه الأيّام في أجواء هوليوود ويهدد بفرض صيغة مختلفة تماماً لدور العنصر المركزي في المنتجات السينمائيّة، أي الممثل، الذي طالما كان الكلفة الماديّة الأعلى ضمن متطلّبات الإنتاج. إنّه شبح الممثل الافتراضي.

التعقيد المتزايد في تقنيّات إنتاج الصور السينمائيّة افتراضياً مقابل تدنٍّ نسبي في كلفتها، مكّن صناعة الأفلام من استكشاف إمكان تقديم مقنع لشخصيّات بُنيت على الكمبيوتر بما فيها استعادة وجوه رحلت منذ عشرات السنين. فقد يشهد العام الحالي إطلاق أوّل فيلم تجاري بطله الرئيس شخصيّة افتراضيّة تتقمص ملامح الممثل الأميركي جيمس دين (1931 – 1955/ الصورة) اعتماداً على صور فوتوغرافيّة قديمة له، إضافة إلى أفلامه الثلاثة التي أنجزها قبل وفاته مبكراً في حادث سير. دين بالطبع ليس أوّل ممثل يستدعى من الغياب، إذ ظهرت شخصيّة افتراضيّة بملامح الفنانة البريطانيّة أودري هيبيبرن (1929 – 1993) في إعلان تجاري للشوكولا عام 2013. وفي العام نفسه أيضاً، ظهر الراحل بروس لي في دعاية باللغة الصينية لأحد أصناف الويسكي المشهورة، رغم أنّه كان متعفّناً في حياته عن تناول الكحوليات. وفي وقت قريب، أعيد بناء شخصيّة الممثلة كاري فيشر كأميرة صغيرة السنّ في سلسلة أفلام «ستار وورز» بداية في Rogue One عام 2016، ولاحقاً بعد وفاتها في The Rise of the Sky Walker عام 2019. ورغم أن هذه التجارب الرّائدة لإعادة تخليق الشخصيّات افتراضياً لم تلقَ كبير ترحيب من الجمهور وقتها، فإنّه من الجليّ أن التحالف الأثم بين هوليوود و«سيليكون فالي» عازم على دفع حكاية «تشيي» الممثل هذه إلى منتهاها، بالنظر إلى الإمكانات الهائلة لتعظيم الأرباح من خلال تقديم أعمال جديدة لوجوه راحلة، أو إعادة تصوير تلك القديمة بسينوغرافيا جديدة مع الاحتفاظ بـ«حضور» الوجوه المحبوبة، ومن ناحية أخرى تقليص التكاليف الباهظة لاستئجار النجوم الأحياء، وعناء إقامتهم وسفرهم وتجاوز ظروفهم الإنسانية المحض التي قد تجعل وجودهم في مواقع التصوير متعذراً بعض الأحيان. كما أن خبراء يتوقعون أن يتم في مدى منظور إنتاج نسخ متعددة متطابقة من الأفلام التجاريّة الكبرى تتولى تقديم الأدوار الرئيسة فيها شخصيات افتراضيّة بملامح ممثلين محليين معروفين في كلّ إقليم جغرافي (فنان صيني لشرق آسيا، فنان هندي في شبه القارة، وفنان أميركي في نسخة الولايات المتحدة...).

> **تقديم مقنّع لشخصيّات بُنيت على الكمبيوتر بما فيها استعادة وجوه رحلت منذ عشرات السنين**

ويبدو أن التقدّم المستمر في جودة الصورة الافتراضية قد يدفع تحالف صناعة الثقافة مع منتجي التكنولوجيا المتقدّمة إلى استغناء شركات الإنتاج الكبرى تدريجياً عن الممثلين الأحياء في المستقبل. وتتوفر بالفعل الآن القدرة على إنتاج شخصيات نسخ افتراضيّة مقنعة من الأحياء، مقارنة على الأقلّ بتلك المستعادة من الصور القديمة، اعتماداً على مسح دقيق لأجسادهم بالرنين المغناطيسي. ويقوم ممثلون يديلون عندها بأداء الحركات المطلوبة للتصوير كما الأصوات، قبل أن يُعاد تركيب الشخصيّة على الكمبيوتر قبل 400 عام تقريباً: «قصة يرويها أحمق، مليئة بالضجيج والغضب، ولا تعني شيئاً».

ش. ط

The Platform على نتفليكس

وتتسبّب هذه الظاهرة بنزع الأنسنة عن الأشخاص موضوع «التشيي»، وتقليص وجودهم إلى صورة قابلة للتداول عن ملامحهم أو كيفيّة تأثيرهم على الحواس (بصرياً أو سمعياً)، مع قطيعة تامة بين ذات الشخص وصورته في المخيال العام، الأمر الذي له تأثيرات سيكولوجية سلبية عميقة عليهم تشبه ما تنتهي إليه النساء الشهيرات اللواتي يتحوّلن إلى مجرد شكل خارجي موضوع للاهتمام كأدوات جنسيّة ومنفصلة تماماً عن دواخلهن . التعيسة غالباً . أو العبيد الذين يتحولون إلى ملكيّات شخصية وأدوات إنتاج محض من دون النظر إطلاقاً إلى مشاعرهم أو خبراتهم الإنسانية. جيمس دين، أيقونة ثقافة المراهقين الأميركيين في خمسينيات القرن الماضي، مرشح إذن لصنع التاريخ مرة أخرى رغم غيابه الشخصي المبكر. كانت الأولى عندما كان الممثل الوحيد الذي حصل على جائزة الأوسكار غيابياً (لمرتين)، وهذه المرّة عندما يباع كما ملامح باهتة لشخصيّة افتراضيّة تقاتل في صفوف الغزاة الأميركيين ضد الشعب الفيتنامي. لا ندري بالطبع ماذا كان سيكون موقف دين الحقيقي من تلك الحرب القذرة، لكن ذلك لا يهمّ أبداً عند رأس المال حيث لا توجد أشياء لا تباع وتُشترى.

مقاطع فيديو وأغانٍ ودعايات تجاريّة لأصناف مشهورة).

تطرح هذه المسألة قضايا شديدة التعقيد على مستويات قانونية واجتماعية وثقافية عدة. فالتشريعات القانونيّة بشأن حقوق استخدام ملامح الشخص بعد رحيله لا تزال قاصرة في معظم دول العالم بينما تتفاوت بين الولايات المختلفة في أميركا، إذ توفرّ كاليفورنيا حماية للمشاهير تمتد حتى سبعين عاماً، فيما تعتبر ولايات أخرى حقوق استخدام الملامح المميزة لشخص ما – كما اسمه – ملكاً للورثة تماماً كأملاكه المنقولة، وغير المنقولة. ومن المؤكد أن الفنان الأميركي الراحل روبن وليامز كان مطّلعاً على سعي محموم عند هوليوود لإقحام الشخصيّات الافتراضية التي تستعيد وجوهاً رحلت في الأعمال السينمائيّة. إذ سجّل سنداً لدى القضاء قبل وفاته عام 2014 يمنع بموجبه استخدام ملامحه في بناء شخصيّة افتراضيّة للظهور في أفلام أو برامج تلفزيونيّة أو حتى بتقنية الهولوغرام تستمر حتى 2039.

وبينما يرى بعض المشاهير (الأحياء) بأن التقنيّة الجديدة قد تسمح لهم بترك مورد رزق مستمر لورثتهم بعد رحيلهم، إلا أن كثيرين قلقون من إمكانيّة إفساد تراثهم الفني، على اعتبار أن روحيّة أداء الممثل لا يمكن سجنها في القياسات الدقيقة لمعالم وجهه وشكل ابتسامته، وتلك لا يمكن تخليقها افتراضيّاً ويسهل نظريّاً على الدماغ البشري ملاحظة غيابها عند المقارنة، ناهيك بإمكان توظيفهم في مواد مؤدلجة أو استهلاكيّة تتعارض مع قيمهم الشخصيّة.

ويرى البعض أن الشخصيات الافتراضية المعتمدة على استعادة حضور بشر حقيقيين – أحياء أو أمواتاً – قد تكون أمراً أكثر قبولاً جماهيريّاً في فضاء ألعاب الفيديو، لا السينما، الأقرب إلى المسرح في ديناميّة حضور شخصياتها وتفرّده، فيما يخشى آخرون من «تشيي» شامل لصناعة التمثيل الفني ستقضي عليها نهائياً.

هذا الجدل يبدو من الناحية النظرية محسوماً لمصلحة الشخصيات الافتراضية على حساب الحقيقية بالنظر إلى ميزاتها النفعية الواعدة لوجستياً وماليّاً، وهو أمر وصفه كارل ماركس مبكراً في تحليله النافذ للنظام الرأسمالي عندما تحدّث عن ظاهرة «التشيي» في إطار إعادة صياغته مفهوم «الاغتراب» الهيغلي لتفسير علاقة البشر بالعالم حولهم. ووفق ماركس، فالسعي الدائم لرأس المال تجاه تعظيم الربح يدفع نحو تحويل الأشخاص إلى أشياء ماديّة الطابع مستقلّة عنهم، يمكن المتاجرة فيها وبيعها على نطاق واسع، وكذلك لمنح الأشياء الماديّة قيمة (اجتماعيّة) متفردة على نحو ما، بغض النظر عن حقيقتها أو «الفيتشي»، وهو ما أسماه الفيلسوف الماركسي الفرنسي لوي ألتوسير لاحقاً بـ«أيديولوجيا التشيي» كإحدى أهم خصائص المنظومة الرأسماليّة المتأخرة.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 نيسان 2020 العدد 4022

صورة وخبر

كافأ مختار أحد الأحياء في ولاية مرسين، جنوبي تركيا، الأطفال الخاضعين للحجر الصحّي بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، من خلال تنظيم فعّالية بمشاركة مهرّجين، تهدف إلى بثّ السعادة والفرح في نفوسهم، وتشجيعهم على مواصلة التزام منازلهم. وفي هذا الإطار، شكّل مختار حي نصراتية، محمد ديندار، فريقاً للقضاء على الملل الحاصل لدى معظم الصغار جراء عدم الخروج من البيوت، وزرع البهجة على وجوههم. (سزجين بانجار ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

يحلمُ ويعيشون

أحياناً، الإنسانُ يحلم أن يكونَ عصفوراً...

أحياناً، شجرة...

أحياناً، أرنباً أو ذئباً أو عاملةَ نحل.

العصافيرُ والأشجارُ والذئابُ والنحلُ وسائرُ أبناءِ المعمورةِ لا تحلم...

أصلاً هي مُعفاةٌ من مَشقّاتِ الأحلام (تخيّلوا حمامةً تحلمُ أن تكونَ حاملةَ سيف، أو نحلةً قاطعةَ طريق، أو ثعلباً كاهنَ رعيّة، أو فراشةً... راقصةً في ملهى مخصَّصٍ للأرامل وقدماءِ المحاربين ورجالاتِ الدولةِ المصابين بالأوسمةِ وكُساحِ الأدمغة!)

هذه المخلوقاتُ النبيهةُ الكاملة ليست في حاجةٍ لأنْ تحلم.

وإذا كان لا بدّ، فلن تحلمَ أن تكون إلاّ نفسها.

الإنسانُ، التعيسُ الإنسان، مفطورٌ على الحلم.

الإنسانُ مخلوقٌ ناقص.

الإنسانُ دائماً ينقصهُ شيءٌ ويحلمُ بشيء.

الإنسانُ صناعةٌ قيد الإنجاز.

: الإنسانُ مُسوَدَّةُ نفسِه.

منوعات

مَن يؤخر تعيين إدارة تلفزيون لبنان؟

قبل استقالة الحكومة السابقة، كان وزير الإعلام فيها جمال الجراح قد وضع أسماء أعضاء مجلس إدارة تلفزيون لبنان ومديره العام. جاءت الاستقالة لتلغي الموضوع، لكن الوزيرة الجديدة منال عبد الصمد تلقُّفته وبحثته مع الجهات التي تختار الأسماء، فإذا بغالبية الأسماء التي كانت مطروحة تصبح عرضة للتبديل نتيجة مطالبات داخل الحكومة الجديدة بالتمثيل. طالب الوزير السابق سليمان فرنجية بأحد الأعضاء المسيحيين (الماروني)، ورئيس الوزراء حسّان دياب بتعيين العضو السنّي، فيما يتردّد أنّه اختار مدير عام وزارة الثقافة السابق فيصل طالب. وهناك من يقول إنّ عبد الصمد تريد تعيين العضو الدرزي، في الوقت الذي حوفظ على عبد الغني طليس المسمّى من الرئيس نبيه برّي في قائمة الجرّاح.

فهل دخل تلفزيون لبنان مجدداً في التجاذبات السياسية التي وضعته على الرفّ سبع سنوات؟ وهل صحيح أنّ دياب يؤخّر البت بالتعيينات لأسباب سياسية، مع أنّه وصل إلى مسامعه أنّ نقابة موظفي التلفزيون تتّجه إلى الإضراب إذا عادت المماطلة؟ علماً بأنّ عجلة العمل في المحطة تكاد تتعطّل نظراً إلى غيابات الموظفين بلا رقيب أو حسيب. ومن غير المعروف إذا ما كان صحيحاً أنّ الوزير السابق جبران باسيل قد تدخّل في هذا الموضوع.

هبة القوّاس: إطلالات عالمية على النت

فيما الناس يحاولون التخفيف من ثقل أيامهم في الحجر المنزلي، وعدت السوبرانو اللبنانية هبة القوّاس (1972 ـ الصورة) متابعيها على مواقع التواصل الاجتماعي بنشر فيديوات مسجلة من حفلات سابقة. وقبل أيام، كشفت القوّاس عن الفيديو الأوّل الذي يضم إطلالات لها من حول العالم. الأعمال المختارة هي: «لأنّي أحيا» و«ارقص» للشاعرة ندى الحاج، «تبقى لي» للراحل أنسي الحاج و«عرفت بيروت». تولّت ابنة مدينة صيدا (جنوب لبنان) تلحين جميع هذه القصائد، وأدّتها بمرافقة «أوركسترا مسرح بولشوي» السيمفونية، «الأوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية»، «الأوركسترا الوطنية السيمفونية في أوكرانيا» و«أوركسترا ترانسيلفانيا الفيلهارمونية»، فيما تولّى مهمّة القيادة: جون أكسلرود، كارل سولاك و wojciech czepiel.

ووعدت هبة قوّاس بمزيد من الفيديوات المشابهة خلال الأيام المقبلة، بالإضافة إلى بثّ مباشر عبر السوشال ميديا.

«أصوات من المنزل»: كتّاب وفنانون يتحدثون عن الحجر

«أصوات من المنزل» هو عنوان سلسلة لقاءات قصيرة، أطلقتها إذاعة «مونت كارلو الدولية» أخيراً تزامناً مع تفشي فيروس كورونا المستجد، ودخول العديد من المدن العربية الحجر الصحي. اللقاءات التي يقدّمها الشاعر والصحافي الزميل طارق حمدان (الصورة)، تحاور مجموعة من الأسماء الفنية والأدبية، التي تتحدث عن نظرتها إلى الأحداث في محيطها والعالم، وعن يومياتها في الحجر وتعاملها مع الظروف التي فرضها الوباء العالمي. من بين الأسماء التي استضافتها السلسلة الشاعر اللبناني عباس بيضون الذي يُمضي معظم أيام الحجر في القراءة، ويرى أن ما يحدث اليوم يفصلنا عن الواقع والطبيعة والخارج، ويعيد الإنسان إلى نفسه كي يخاف منها. وهناك الروائية المصرية أهداف سويف التي تم توقيفها في زنزانة، وتوجيه حزمة من الاتهامات إليها ورفع قضية ضدها بعد تنديدها بغياب إجراءات الوقاية للسجناء المصريين. بدوره، أعلن الموسيقي الفلسطيني سمير جبران إصابة ابنته بالفيروس وهي عائدة من فرنسا إلى فلسطين، فيما أكدت المسرحية اللبنانية حنان الحاج علي أنّ الحجر الصحي لم يمنعها من مواصلة الاحتجاج بطرقها الخاصة، فيما تنظر إلى هذا الوباء كفرصة للمراجعة والتغيير. ومن بين الضيوف أيضاً الشاعر الفلسطيني غسان زقطان الذي يرى أن الفيروس ضاعف العزلة التي كان يعيشها أصلاً، والشاعر المغربي حسن نجمي الذي يعتقد أن الوباء سيغير مجرى الكتابة الإبداعية في العالم العربي، والروائي المصري نائل الطوخي الذي يرى أن الوباء سيدفعنا إلى التخلي عن الكثير من العادات...

حمدان الذي يقدّم أيضاً برنامج «حياة وناس»، يطرح على ضيوف «أصوات من المنزل» أسئلة أساسية حول يومياتهم في الحجر، تصوّراتهم عن الراهن واحتملات تغيّر العالم بعد الأزمة الصحية.

«أصوات من المنزل»: من الاثنين إلى الجمعة ـ الساعة السادسة وتسعاً وأربعين دقيقة بتوقيت بيروت على إذاعة «مونت كارلو الدولية»

الإثنين 6 نيسان 2020 العدد 98
Lundi 6 Avril 2020 no98

الأخبار

رأس المال

ماذا استورد لبنان في شهر كانون الثاني 2020؟

(القيم بمليارات الليرات)

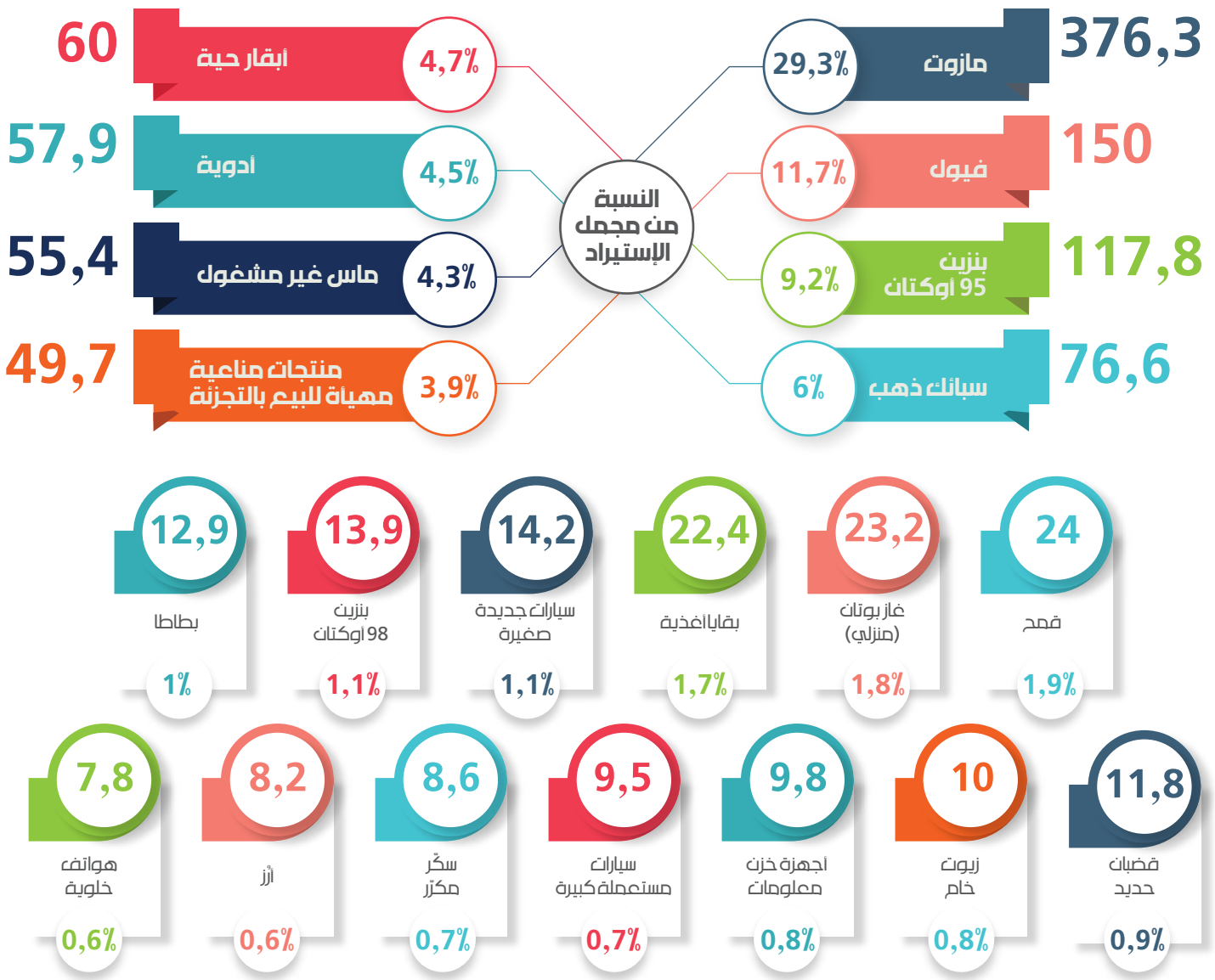

المصدر: الجمارك اللبنانية — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
زياد بارود
تعميما مصرف لبنان «صيف وشتاء...»

04
نصري دياب
لبنان ونظرية الدين البغيض

06
حسن شقراني
أوهام مواجهة الليبرالية

07
الأمجد سلامة
لبنان سيخضع لـ«إجماع واشنطن» وما بعده

08
زياد حافظ
النيوليبرالية من الأفول إلى السقوط؟

18% تراجع الإستيراد في 2020: نهاية الترف اللبناني

في الشهر الأول من عام 2020 استورد لبنان سلعاً بقيمة 1739 مليار ليرة مقارنة مع 2117 مليار ليرة في شهر كانون الثاني 2019، أي بانخفاض قيمته 378 مليار ليرة ونسبته 17,8%. يأتي هذا التراجع في ظل القيود المصرفية التي شدّدتها المصارف بعد 17 تشرين الثاني 2019 مانعة عمليات السحب والتحويل، وبعد ثلاثة أشهر على إصدار مصرف لبنان التعميم 530 الذي يحصر وجهة استعمال حتياطياته بالعملات الأجنبية بتمويل مستوردات المحروقات والدواء والقمح، وبالتالي تُرك تمويل باقي المستوردات للأموال الطازجة التي تأتي من الخارج أو تلك التي سحبت من النظام المصرفي نقداً أو حُوّلت إلى الخارج قبل بدء مفاعيل القيود الأخيرة.

القيود على حركة الاستيراد كانت مرنة إلى حدّ ما، وهذا الأمر يظهر بوضوح في استيراد الشهر الأول من عام 2020. كما كان متوقعاً، فإن الحصّة الأكبر من الاستيراد كانت للمحروقات التي استحوذت على 681,2 مليار ليرة، أو ما يوازي 39,2% من مجمل الاستيراد في شهر كانون الثاني 2020. ولم يكن مفاجئاً أن تكون هناك حصّة وازنة للواردات المموّلة بدولارات مصرف لبنان مثل الأدوية ومنتجات التعقيم المعدّة للبيع بالتجزئة التي بدأ يرتفع الطلب عليها عالمياً مع انتشار فيروس "كورونا" على نطاق أوسع في العالم وظهور إصابات في منطقة الشرق الأوسط. كذلك ارتفع استيراد القمح من 10 مليارات ليرة في كانون الثاني 2019 إلى 24 مليار ليرة في كانون الثاني 2020، ما يعكس استعمال مستوردي القمح للتمويل المتوافر من مصرف لبنان من أجل تخزين كميات أكبر من القمح لأسباب تجارية على الأرجح مرتبطة بالاحتكارات التي يمثّلها أصحاب المطاحن الذين يستوردون القمح وشعورهم بأن الأسعار قد تبدأ بالارتفاع مع بدء انتشار كورونا ولجوء الدول إلى الإغلاق الاقتصادي، كالذي شهدته الصين لمكافحة الانتشار.

المفاجئ، أن هناك سلعاً قد تبدو للوهلة الأولى هامشية أو غير ضرورية، لكن استيرادها استمرّ بالحدّ الأدنى أو ارتفع رغم أنها لم تكن ممولّة بدولارات مصرف لبنان. استيراد سبائك الذهب ازداد من 45,5 مليار ليرة إلى 76,6 مليار ليرة. صحيح أن استيراد الهواتف الخلوية انخفض من 26,1 مليار ليرة في كانون الثاني من السنة الماضية إلى 7,8 مليارات ليرة في كانون الثاني من 2020، إلا أن الأمر كان مستغرباً لجهة استمرار استيراد هذه السلعة التي قد لا تصنّف ضرورية في هذه الفترة الحرجة. بلغ عدد أجهزة الهاتف الخلوي المستوردة 38695 جهازاً بحسب الجمارك اللبنانية.

وتشير الإحصاءات إلى أن استيراد السيارات المستعملة والجديدة لم يتوقف. فقد استوردت شركات السيارات الجديدة 485 سيارة سياحية صغيرة بقيمة 14,8 مليار ليرة مقارنة مع 26,8 مليار ليرة في الشهر نفسه من السنة الماضية، كما استورد لبنان 366 سيارة مستعملة كبيرة بقيمة 9,5 مليارات ليرة مقارنة مع 25 ملياراً في الفترة نفسها من السنة الماضية.

والمفاجئ ايضاً أن بعض انواع السلع الاستهلاكية لم يزد استيرادها، علماً بأن أسعارها العالمية لم تطرأ عليها تغيرات كبيرة في السعر. فالأرز على سبيل المثال، كانت قيمة مستورداته في السنة الماضية 7,4 مليارات ليرة، وأصبحت هذه السنة 8,2 مليارات ليرة. الزيوت كانت قيمتها 6 مليارات وأصبحت 10 مليارات. لكن تغيّراً ما طرأ على مستوردي المواشي، إذ ازدادت مستوردات الأبقار الحية من 14,6 مليار ليرة إلى 60 مليار ليرة.

كل سلعة استوردها لبنان كانت بهدف واضح ومحدّد. فالسبائك كانت لتهريب الودائع التي تحجزها المصارف، والمواد الاستهلاكية الاساسية كانت بعقل تجاري احتكاري واستشراف أزمة "كورونا"...

لا مجال لترف الاستهلاك بعد اليوم. عندما ينقضي وباء "كورونا"، إذا انقضى بسهولة، سينكشف حجم الكارثة التي سيخلفها الإغلاق الاقتصادي. التوقعات حتى الآن بخسارة ما لا يقل عن 10 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وانه لا مجال لفتح الأبواب خلال شهرين على الأقل. هذا يعني إفلاس المؤسّسات وصرف العمال... أما تلك الـ400 ألف ليرة التي ستوزّعها الدولة عبر قنواتها الزبائنية، فهي ليست مجدية إلا لبضعة أيام. هي لا تكفي قسط إيجار سكني لشهر واحد في منطقة فقيرة. أما الإجراءات التي اتّخذها مصرف لبنان، فهي تهدف إلى دعم الطلب الاستهلاكي كما اعتاد حاكم مصرف لبنان سلامة الذي يجهل أساسيات الاقتصاد. أي دعم استهلاكي في ظل فقدان السلع من السوق؟ ألا يفاقم ذلك التضخّم؟ وزارة المال تقدّر التضخم هذه السنة بنحو 27%. لا يمكن دعم الاستهلاك، بينما الإنتاج شبه معطّل. الصناعيون يطالبون منذ فترة بتمويل المواد الأولية، لكنهم يعيشون منذ 30 أيلول في حالة انتظار!

إضاءة

«العُملة» التي تلمع دائماً

محمد وهبة

منذ انفجار الأزمة المالية والنقدية وفرض المصارف قيوداً على سحب الودائع، عمد قسم من المودعين إلى استبدال ودائعهم بشيكات مصرفية لشراء سبائك الذهب. «في البدء، كان هناك طلب على سبائك الذهب مقابل شيكات مصرفية، لكن عندما أوقفت المصارف التحويل إلى الخارج، وأغلق التجار ديونهم للمصارف، أصبحت مبيعات الذهب محصورة بالعملة النقدية» يقول وليد معوّض، النقيب السابق لتجار الذهب: ما يباع اليوم هو «الأونصات الصغيرة الجاهزة والمسكوكة بوزن: 1 غرام، 33 غراماً، وصولاً إلى 500 غرام». ويعتقد معوّض أن «شراء الذهب هو ادخار صغير لتنويع محفظة الاستثمارات» فهذه السلعة «فيها مرونة أكبر من العقارات. الألماس مماثل أيضاً. لكن تجارته مختلفة قليلاً بسبب أحجامه المختلفة والطلب العالمي عليه».

إحصاءات الجمارك اللبنانية تشير إلى أن تجارة الذهب لم تتوقف منذ سنوات طويلة. يبدو أن تجار الذهب «بارعون». فهم كانوا يخزنون كميات كبيرة من سبائك الذهب التي تدخل إلى لبنان معفاة من الرسوم الجمركية لأنها تعدّ مواد أولية، ثم يبيعونها في السنة التالية عند ارتفاع الأسعار العالمية. هذا الأمر واضح من قيمة وحجم الاستيراد والتصدير. فلنأخذ مثلاً عامي 2011 و2012. في السنة الأولى، استورد لبنان 37 طناً من سبائك الذهب بقيمة 1,68 مليار دولار، وصدّر في السنة نفسها 28 طناً بقيمة 1,16 مليار دولار، لكن في السنة التالية استورد 25 طناً بقيمة 1,2 مليار دولار وصدّر 30 طناً بقيمة 1,4 مليار دولار. هذا يظهر أنه كان لدى التجار مخزون من السنوات الماضية.

وبحسب الإحصاءات الجمركية من عام 2011 لغاية 2019، فإن لبنان استورد 194 طناً من سبائك الذهب بقيمة 7,69 مليارات دولار، وصدّر 154 طناً من السبائك بقيمة 6,27 مليارات دولار. هناك 40 طناً فرق، علماً بأن نسبة مهمة من هذا الفرق استُعملت في عمليات الإنتاج الداخلي. على مرّ السنوات، تذبذب المخزون تبعاً لارتفاع أو انخفاض الأسعار العالمية، لكن ما كان متوافراً منه منذ مطلع 2019 إلى اليوم، كان الأكثر أهمية. أتاح لهم هذا المخزون تحويل الودائع من حسابات مصرفية إلكترونية إلى سبائك يمكن تصديرها وتسييلها إذا كانت أوراقها شرعية ونظامية. عندئذ يمكن إعادة إدخالها إلى لبنان على أنها سيولة طازجة. طبعاً، لم يكن أحد يرتقب أن يظهر فيروس كورونا ويحدث أزمة عالمية ترفع أسعار الذهب وتحقق أرباحاً إضافية لكل من اشترى سبائك.

على عكس الذهب، هناك فئة عملت على تهريب أموالها من المصارف عبر آلية شراء العقارات. تجار العقارات رفعوا الأسعار ما بين 15% و20% رغم أن اتجاهها كان انحدارياً، وهم لم يبيعوا إلا لتغطية ديونهم للمصارف وحصروها لاحقاً بالمبيعات النقدية بالدولار، وبالتالي فإن الودائع المسحوبة بشيكات غطّت ديون التجار للمصارف، فضلاً عن أن العقارات يصعب تسييلها وتُستهلك، وهناك تنافس كبير على تأجيرها.

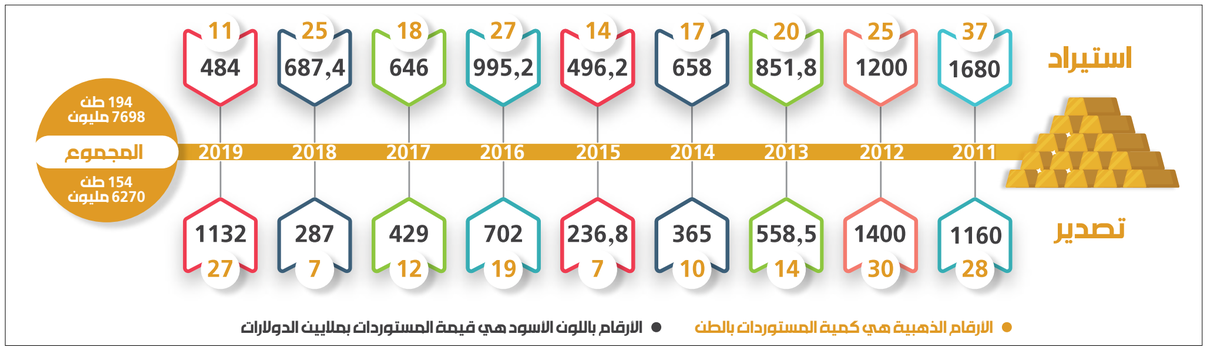

مؤشر

أسعار الفائدة المرجعية: أداة لـ«تشليح» المقترضين

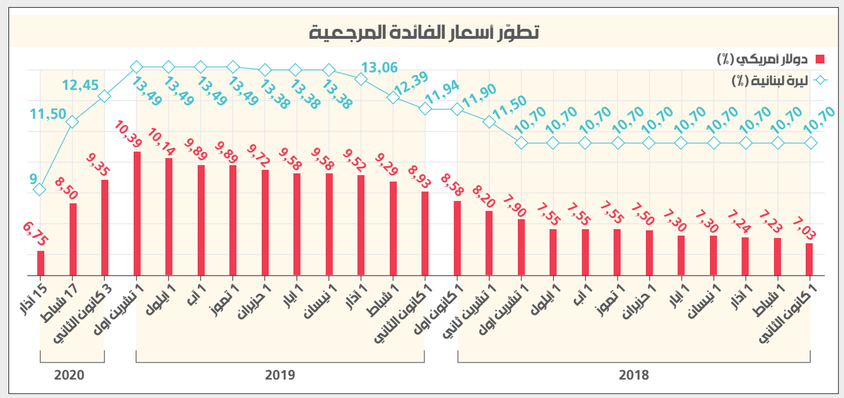

ماهر حسين

عادة، تكون التغيّرات في أسعار الفائدة من المؤشّرات المهمّة لمعرفة وضع الاقتصاد، سواء على الصعيدين المحلي أو الدولي. فالتحكّم بأسعار الفائدة، هو إحدى الأدوات التي يمكن استعمالها في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وهذه الأداة تكون بيد الجهات الرسمية (مثل المصرف المركزي). أما في لبنان فأسعار الفائدة المحلية ليست إلا إحدى الأدوات الاستنسابية التي تستعملها المصارف للضغط على الزبائن من أفراد ومؤسسات وتشليحهم أملاكهم المرهونة بضمانة قروضهم. هذه الاستنسابية تأتي في ظل سوق قيل فيها الكثير من المديح بأنها سوق منظمة ومتطورة... قد لا يظهر التطوّر إلا على شاكلة «السلب» المتروك للمصارف ممارسته.

ففي لبنان المرجع الأساسي لفوائد الديون التي تصدرها المصارف هو «سعر الفائدة المرجعية في بيروت» (BRR) وهو معدل تحدّده جمعية المصارف. أصبح هذا المعدل هو المرجع منذ نيسان 2009 بعدما قرّرت جمعية المصارف أن سعر فائدة الدين ما بين المصارف في لندن (LIBOR)، وهو كان المرجع السابق لفوائد الديون، لا يعكس بشكل دقيق كلفة التمويل والإقراض المحلية.

تقوم جمعية المصارف باحتساب سعر الفائدة المرجعية من خلال احتساب معدل كلفة الودائع، وهو معدل فوائد جميع الودائع مضروب بعامل يمثّل حجم كل وديعة، زائد معدل الكلفة التشغيلية للمصارف في لبنان. يحتسب هذا السعر مرّة لودائع الدولار وأخرى لودائع الليرة. وتتكون الفائدة المحتسبة من المصرف، للمقترض، من: سعر الفائدة المرجعية زائد بدل عن مخاطر السيولة، أي خطر أن لا يملك المقترض السيولة لتسديد القرض، والائتمان، أي خطر أن يتخلّف المقترض عن السداد، بالإضافة إلى نسبة ربح. وهكذا نرى أن تحرّكات سعر الفائدة المرجعية تحرّك جميع فوائد القروض في السوق.

منذ عام 2011 كان هناك ارتفاع تدريجي للفائدة وهذا كان أمراً طبيعياً بسبب ارتفاع سعر الفائدة عالمياً في هذه الفترة. لكن اللافت أن ارتفاعاً حاداً حصل بين عام 2017 ونهاية 2019 حين ارتفع سعر الفائدة المرجعية على الدولار إلى 10,39%. السبب وراء ذلك، كان ارتفاع الفوائد على ودائع الدولار لاستقطابها إلى الداخل عبر «الهندسات المالية» التي نفّذها مصرف لبنان. وفي مطلع عام 2020 لم يعد مجدياً إبقاء الفوائد على ودائع الدولار، مرتفعة جداً، إذ لا يمكن مقارنة سعر فائدة بصفر في المئة أو بفائدة سلبية بأسعار فائدة تصل إلى 7% قبل الهوامش المتحرّكة والاستنسابية التي تمارسها المصارف تجاه الزبائن.

ويضاف إلى ذلك أن المصارف ليست لديها أموال للإقراض، لا بل ليست لديها أموال لتسدي ودائع المودعين. وفي هذه الحالة من الطبيعي أن يتدخل المصرف المركزي لضخّ الأموال في السوق ليحافظ على توازن سعر الفائدة بحسب قواعد العرض والطلب، غير أن مصرف لبنان، بدوره، لا يملك المال الكافي ليفعل هذا الشيء. من هنا تبدأ الأزمة.

يختلف الخبراء الاقتصاديون في العالم حول مدى تأثير السياسات النقدية على المدى الطويل؛ هناك فريق يقول إن تأثير السياسات النقدية لا يتعدّى المدى القصير، وأنه معدوم على المدى الطويل. قد يفرح هؤلاء برؤية نتائج الحالة اللبنانية، فالسياسات النقدية مثل التلاعب بأسعار الفوائد التي نفّذها مصرف لبنان في البداية الفعلية للأزمة، أي في صيف 2016 والتي نتج عنها تأجيل لانكشاف الأزمة لمدة عامين أو ثلاثة، لا بل يمكن النقاش بأنها أدّت إلى زيادة الأزمة سوءاً.

فائدة أعلى يرفع سعر الفائدة الفعلية إلى أكثر من 12%...

كذلك يقاس سعر الفائدة نسبة إلى الأسعار العالمية، ما يجعله مرتفعاً جداً، إذ لا يمكن مقارنة سعر فائدة بصفر في المئة أو بفائدة سلبية بأسعار فائدة تصل إلى 7% قبل الهوامش المتحرّكة والاستنسابية التي تمارسها المصارف تجاه الزبائن.

ويضاف إلى ذلك أن المصارف ليست لديها أموال للإقراض، لا بل ليست لديها أموال لتسدي ودائع المودعين. وفي هذه الحالة من الطبيعي أن يتدخل المصرف المركزي لضخّ الأموال في السوق ليحافظ على توازن سعر الفائدة بحسب قواعد العرض والطلب، غير أن مصرف لبنان، بدوره، لا يملك المال الكافي ليفعل هذا الشيء. من هنا تبدأ الأزمة.

يختلف الخبراء الاقتصاديون في العالم حول مدى تأثير السياسات النقدية على المدى الطويل؛ هناك فريق يقول إن تأثير السياسات النقدية لا يتعدّى المدى القصير، وأنه معدوم على المدى الطويل. قد يفرح هؤلاء برؤية نتائج الحالة اللبنانية، فالسياسات النقدية مثل التلاعب بأسعار الفوائد التي نفّذها مصرف لبنان في البداية الفعلية للأزمة، أي في صيف 2016 والتي نتج عنها تأجيل لانكشاف الأزمة لمدة عامين أو ثلاثة، لا بل يمكن النقاش بأنها أدّت إلى زيادة الأزمة سوءاً.

مقابلة

في مراسلته لوزير المال 9 كانون الثاني 2020 حول تنظيم وتشريع الإجراءات المتعلقة بعمليات السحب والتحويل لدى المصارف، يقول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأنه «يقتضي تنظيم هذه الإجراءات وتوحيدها بين المصارف بغية تطبيقها بشكل عادل ومتساوٍ على المودعين والعملاء جميعاً». هذه العبارة ليست سوى دليل على التناقض الذي وقع فيه سلامة. فهو كان يحرّ على ان لا صلاحية له للقيام بهذه الإجراءات، وهو الذي طلب توحيدها. اصرار يدفعنا إلى منح سلامة وسام «الهرطقة». لكن ما هي مبرّرات إصدار التعميمين في هذا التوقيت والشكل والمضمون؟ الوزير السابق زياد بارود يختصر الأمر بكلمتين: «صيف وشتاء...». هذا التعبير يشير بوضوح إلى ان الاستنسابية التي بدأتها المصارف في التعامل مع الزبائن تستكمل اليوم تمهيد التحرير سعر الليرة مقابل الدولار ولتنفيس «احتقان» من يُسمون «صغار المودعين» الذين لا يمكن تحديدهم عشوائياً كما حَدّدوا في التعميمين الاخيرين

زياد بارود

تعميما مصرف لبنان «صيف وشتاء...»
إقرار رسمي بثلاثة تسعيرات لليرة وتمييز بين المودعين

■ كيف ترى توقيت صدور قراري مصرف لبنان؟

- لا يمكن إلاّ أن نربط، منهجياً على الأقل، بين قراري مصرف لبنان الأخيرين وبين ما كان يتم التداول بشأنه من تشريع لتقييد حركة رؤوس الأموال. فهل من قبيل الصدف أن يصدر القراران بعد طي صفحة الكابيتال كونترول المقوننَ ونعيه من قبل أبرز المعنيين به؟ ثم إن المادتين 70 و174 من قانون النقد والتسليف، اللتين استند إليهما القرار 13215، كانتا قائمتين ومرعيتَي الإجراء أصلاً، فلماذا الآن؟ ثمة قراءتان للتوقيت: الأولى ترتبط بسقوط احتمال قوننة الكابيتال كونترول في المدى المنظور، بعد موقف رئيس المجلس النيابي الرافض له وبعد سحب وزير المالية لمشروع القانون الذي كان رفعه إلى مجلس الوزراء، ما أوجب على المصرف المركزي، ربما، أن يتدخل مضطراً، بعد أن كان طلب سابقاً في كتابه تاريخ 2020/1/9 أن تتخذ «السلطة ذات الصلاحية» الإجراءات القانونية المناسبة. أما وقد تبيّن أن تلك «السلطة» ليست بوارد التشريع في هذا المضمار، لجأ المركزي إلى الاضطلاع بالمهمة.

الثانية ترتبط القرار بالضغط الشعبي على المصارف الذي بدا وكأنه أخذ في التعاظم رغم الـ«كورونا» والحدّ من التجوال. فجاء القرار 13215 وكأنه يسعى لتنفيس الاحتقان، ولا سيما لدى فئة من المودعين الذين لا تتجاوز أرقام حساب الواحد منهم خمسة ملايين ليرة، وهم يشكلون 61% من إجمالي المودعين. لكن هذا «التحفيز» إذا صحّ التعبير سيؤدي إلى خروج هذه الفئة كلياً من القطاع المصرفي. ولذلك قد نرى بعضاً من هؤلاء المودعين يحجم عن الاستفادة من القرار، وخصوصاً أن بعض الباحثين يعتبر أن هذا النوع من الحسابات لا يعدو كونه حسابات توطين، لا أكثر، بالإضافة إلى أن الاستفادة منه يعني، بصورة آلية، تسديد صاحب الحساب لأي دين في ذمّته تجاه المصرف، وصولاً إلى إقفال الحساب حكماً. وهذا يعني أن كلفة التدبير لن تكون كما هو متوقّع وإنما أقل من ذلك إذا أخذنا في الاعتبار حسم الديون وبطاقات الاعتماد وكتلة المودعين الذين سيحجمون عن الاستفادة من أحكام القرار.

■ هل هؤلاء فقط هم صغار المودعين؟

- هذه الأرقام تطرح فعلاً ضرورة تحديد مفهوم «صغار المودعين» الذي تتم الاستعانة به في الخطاب السياسي من قبل بعض الغيارى. في الواقع، ليس هناك تحديد قانوني لهذا المفهوم، وبالتالي فإن اعتماد القرار لسقف الخمسة ملايين ليرة، مثلاً، يشكل معياراً عشوائياً يمكن أن يكون استند إلى نسبة معينة من المودعين، لكنه لا يشمل، قطعاً، سائر «صغار المودعين». وإذا كان أصحاب الحسابات ما دون الخمسة ملايين هم فعلاً من هذه الفئة، إلاّ أن آخرين يملكون أكثر بقليل، وربما أضعاف هذا المبلغ، بمكن أن يُعتبروا من الفئة ذاتها. والدليل على ذلك أن قيمة الحساب الدائن الذي تغطي ضمانته المؤسسة الوطنية لضمان الودائع كان بحدود خمسة ملايين ليرة، قبل أن ترفعه المادة 38 من قانون موازنة 2020 إلى 75 مليوناً، وكان في هذا الإجراء ما يشير، ولو بصورة غير مباشرة، إلى أن كل ما هو دون هذا المبلغ الأخير يبقى جديراً بالحماية بحدّها الأدنى. يمكن الاستنتاج تالياً بأن كل ما هو دون هذه الضمانة الدنيا، إنما ينزل منزلة فئة صغار المودعين. وربما كان مفيداً أن يكون القرار 13215 خطوة أولى يجب أن تستتبعها خطوة أخرى تشمل أصحاب الحسابات ما دون 75 مليون ليرة. لكن كلفة خطوة مماثلة قد تحول دونها، أقله في الزمن المنظور.

> **من يحدّد صغار المودعين طالما ان مؤسسة ضمان الودائع تشير إلى أن 75 مليون ليرة ضمانة الحد الأدنى للوديعة الواحدة؟**
>
> **ماذا عن سائر المودعين؟ على اي اساس يتم تحويل ودائعهم كلياً او جزئياً من الدولار إلى الليرة وبالعكس**

■ هل يمكن الطعن في هذا القرار؟

- من جهة أولى، اعتمد القرار 13215 معياراً واضحاً لا يترك للمصارف مجالاً للاستنساب، كما حدّد مهلة ثلاثة أشهر لسريانه، بحيث يعطي الانطباع بأنه استثنائي وموقت. إلاّ أنه يطرح، من جهة ثانية، مسألة خرق مبدأ المساواة بين «صغار المودعين»، بل بين المودعين عموماً. وما دام مصرف لبنان قد اختار أخيراً الدخول على خط تنظيم العلاقة بين المصارف وعملائها، فمن الأجدى الذهاب إلى شمول هذا التنظيم لمختلف فئات المودعين. فأصحاب الحقوق هم جميع أصحاب الحسابات، كل فئة منهم بحسب أوضاع خاصة يتم تفصيلها. ويتقاطع ذلك تماماً مع ما كتبه حاكم مصرف لبنان في مراسلته إلى وزير المالية في 2020/1/9، حين أشار إلى أنه «يقتضي تنظيم هذه الإجراءات وتوحيدها بين المصارف بغية تطبيقها بشكل عادل ومتساوٍ على المودعين والعملاء جميعاً». هذه العبارة الأخيرة «جميعاً» تعني وجوب شمول التنظيم سائر المودعين. أما التدبير المفصّل في قرار مصرف لبنان، فيميّز بين المودعين، ولو أن التمييز قد جاء إيجابياً (discrimination positive) لصالح أصحاب الحسابات ما دون الخمسة ملايين ليرة.

من كل ما تقدّم أستنتج أن القرار 13215 يؤدي عملياً إلى قيام نظامين قانونيين في القطاع الواحد: نظام تمييز إيجابي لنوع محدّد من الحسابات (61% منها)، ضابط لإيقاع القطاع المصرفي، مانع للاستنساب. ونظام آخر متفلّت، يفرض بصورة غير قانونية قيوداً على السحب والتحويل وسعر الصرف. وفي ذلك مخالفة لا يمكن إلا التوقف عندها. وغالب الظن أن تكريس هذين النظامين سيتيح لأصحاب الودائع غير المشمولين بالقرار المذكور أن يراجعوا المحاكم، ولا سيما القضاء المستعجل، على ما رأيناه في الأشهر الماضية.

■ ماذا عن القرار الآخر 13216؟

- أنشأ القرار 13216 وحدة خاصة تتولى التداول في العملات الأجنبية النقدية (ولا سيما الدولار) بحسب سعر السوق. كما أنشأ منصة إلكترونية تضم، إلى مصرف لبنان، المصارف ومؤسسات الصرافة يتم من خلالها الإعلان عن أسعار التداول. يطرح هذا القرار دور المصرف المركزي كهيئة ناظمة للقطاع المصرفي وللصرّافين. من هذه الزاوية، يبدو التدبير وكأنه إقرار من المركزي، وبصورة رسمية، بوجود سعرين لصرف الدولار، بل ربما ثلاثة: سعر الصرف الرسمي (1507,5)، سعر صرف منصة التداول المستحدثة وربما أيضاً سعر السوق السوداء إذا استمر فلتانها. فهل يكون تدبير مصرف لبنان مدخلاً لتحرير سعر الصرف؟ والسؤال الاستطرادي الذي يفرض نفسه هنا يتعلق بكيفية تسديد القروض المصرفية المحدّدة بالدولار، مثلاً. فإذا اختار العميل تسديد السند بالليرة اللبنانية، هل يتم ذلك وفق السعر الرسمي أم وفق سعر المنصة؟ المسألة برمّتها بحاجة إلى تفصيل وتوضيح منعاً لاستمرار الاستنساب في التطبيق. وماذا عن سائر المودعين؟ على أي أساس يتم تحويل ودائعهم في الحسابات الجارية، كلياً أو جزئياً، من الدولار إلى الليرة وبالعكس؟ أيضاً وأيضاً، صيف وشتاء...

قراءات

مقال

اقتصاد حرب؟

مايكل روبرتس *

إذا كان انتشار الأوبئة هو بالشكل نفسه في كل البلدان فالسؤال هو كيف سينتهي الوباء. معدلات البداية وصولاً إلى الذروة تتراوح بين 40 و50 يوماً. حتى الآن فإن العديد من الذروة ولا ضمانة بأن تحصل الذروة في الوقت نفسه إذا لم تكن البيانات التقصّي والاحتواء متماثلة (الفحوصات والعزل الذاتي والحجر الصحي والإغلاق). لكن في نهاية المطاف، ستكون هناك ذروة في كل مكان وسيتلاشى الوباء – إلا إذا ظهر في السنة المقبلة، ربما.

ما بات واضحاً أن عمليات الإغلاق في العديد من الاقتصادات الكبرى، سبّبت انخفاضاً كبيراً في الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخل. إغلاق الأعمال التجارية يمكن أن يؤدي إلى خفض بنسبة 15% أو أكثر في مستويات الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة الرئيسية. في الاقتصادات الوسطى سينخفض الإنتاج 25%... «لكل شهر من الاحتواء، ستكون هناك خسارة نقطتين مئويتين في نموّ الناتج المحلي الإجمالي السنوي».

في كتابي «الكساد الطويل» وجدت أن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي منذ بدء الركود الكبير في 2008 لغاية 18 شهراً حتى منتصف 2009، تجاوز 9% في الاقتصادات الرئيسية. انخفض الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنحو 3,5% خلال تلك الفترة، بينما لم تنكمش اقتصادات الأسواق الناشئة بسبب مواصلة الصين توسعها. ومع هذا الوباء، إذا أغلقت الاقتصادات الرئيسية لشهرين وربما أكثر، فمن المرجح أن ينكمش الناتج الإجمالي العالمي في 2020 أكثر من الكساد العظيم.

بالطبع، الأمل أن يكون أمد الإغلاق قصيراً. الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غوريا قال: «لا نعرف كم سيستغرق إصلاح البطالة وإغلاق الملايين من الشركات الصغيرة. لكن نتمنى الانتعاش السريع». من الواضح أن ما قاله الرئيس دونالد ترامب عن إمكان عودة أميركا إلى العمل بحلول عيد الفصح الأحد ليس واقعياً.

على أمل ألا تطول فترة الإغلاق في ظلّ غياب أي خيار آخر لمكافحة الوباء، ألقت الحكومات الرأسمالية قذارتها على اقتصاداتها. كانت الأولوية الأولى إنقاذ الرساميل وخصوصاً الشركات الكبيرة. لذا خفضت المصارف المركزية أسعار الفوائد إلى الصفر أو أقل، معلنة حزمة من التسهيلات الائتمانية وبرامج شراء السندات أوسع من عمليات الإنقاذ الأعمال التجارية الكمي التي جرت في السنوات العشر الأخيرة. كذلك قدمت الحكومات ضمانات للقروض والمنح للشركات بمبالغ غير مسبوقة. عالمياً، وضمن حساباتي، فإن حزم «التحفيز» المالي تساوي 4% من الناتج المحلي الإجمالي و5% من الناتج المحلّي الإجمالي على شكل ضمانات ائتمان وقروض للقطاع الرأسمالي. في الركود الكبير، بلغ مجموع عمليات الإنقاذ المالي 2% من الناتج الإجمالي العالمي.

ثلثا حزمة الـ3 تريليون دولار التي وافق عليها الكونغرس الأميركي عبارة عن مساعدات نقدية وقروض للشركات الكبيرة والصغيرة قد لا يتم سدادها، مقابل الثلث فقط لمساعدة الملايين العمال والعاملين لحسابهم الخاص للبقاء على قيد الحياة مع المساعدات النقدية والتأجيلات الضريبية.

حزم الدعم تكررت في المملكة المتحدة وأوروبا: أولاً، إنقاذ الأعمال الرأسمالية؛ وثانياً، منع الناس من العمل. من المتوقع أن تكون مدفوعات العمال المصروفين والعاملين لحسابهم الخاص جاهزة لمدة شهرين فقط، وغالباً لن يتلقى الناس أي أموال نقدية لأسابيع، إن لم يكن لأشهر. لذا فإن هذه الإجراءات لا تقدّم الكثير من الذين صرفوا من أعمالهم.

من السذاجة، إن لم يكن جهلاً، أن يثني الاقتصاديون الفائزون بجائزة نوبل مثل جوزيف ستيغليتز أو كريس بيساريدس أو آدم بوسين، على خطط كتلك التي وضعتها المملكة المتحدة لمجرد أنها «أكثر سخاء» من تلك الموجودة في الولايات المتحدة. «إن المملكة المتحدة تستحق الثناء لأنها أوقفت تقشفها وأصبحت طموحة جداً ومتماسكة» يقول بوزن الذي كان صانع سياسات في عصر الأزمة المالية في بنك إنكلترا. «لائحة الأمنيات لجهة التصميم والحجم والمحتوى والتنسيق - كل شيء رائع».

> **عمليات الإغلاق في العديد من الاقتصادات الكبرى سبّبت انخفاضاً كبيراً في الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخل**

ولخّص لدود الكينزية، البريطاني ويل هوتون الحالة المزاجية: «لقد تم تجاوز روبيكون. أعيدت الكينزية إلى مكانها الصحيح في الحياة العامة البريطانية». انضم حتى المحافظون السابقون إلى هذه الجوقة بما في ذلك المستشار البريطاني السابق للتقشف، جورج أوزبورن.

الأموال التي تحوّل للعاملين ضئيلة مقارنةً بما تحصل عليه الأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، تقدّم حزمة المملكة المتحدة 80% من أجور الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص، إلّا أن هذه النسب لا تتجاوز إعانات البطالة المعتادة التي تقدمها العديد من الحكومات الأوروبية. هذه الإعانات كانت منخفضة في المملكة والآن يجري رفعها إلى المتوسط الأوروبي لبضعة أشهر فقط. حتى ذلك الحين هناك الملايين الذين لن يتأهلوا.

أكثر من ذلك، إن أيّاً من هذه التدابير ستتيح تجنب الركود، بل هي غير كافية لاستعادة النمو والعمالة في معظم الاقتصادات الرأسمالية خلال العام المقبل. هناك احتمال كبير بأن هذا الركود الوبائي لن يكون له انتعاش على شكل (V) كما تشير التوقعات. يرجح أن يكون التعافي على شكل حرف L (أي ركود يستمر لمدة عام أو أكثر). وهناك خطر حدوث انتعاش بطيء للغاية، يشبه إلى حدّ كبير شكل حرف (L)، كما يظهر في الصين حتى الآن.

إن الاقتصادات الأساسية ليست متأكدة مما يجب القيام به. وجهة نظر الكينزية يقدّمها لورد سكيدلسكي، كاتب سيرة كينز. أشار إلى أن عمليات الإغلاق كانت عكس المشكلة الكينزية النموذجية المتمثّلة في «نقص الطلب». في الواقع، هي مشكلة «نقص العرض» بعدما توقف معظم العمال المنتجين عن العمل. لكن سكيدلسكي يعتقد أنها ليست «صدمة العرض» بل مشكلة «الطلب الزائد». لكن «الطلب الزائد» هو مرآة «العرض النادر». والسؤال هو من أين نبدأ: الأكيد أن الأمر يبدأ بخسارة الإنتاج والقيمة، وليس بـ«الطلب الزائد»؟

يخبرنا سكيدلسكي أن «الركود يحدث عادة بسبب فشل مصرفي أو انهيار الثقة بالأعمال. الإنتاج يتوقف، ويصرف العمال، وتنخفض موارد للاستهلاك العسكري. من دون زيادة الادّخار الطوعي، لم يكن هناك سوى طريقتين لخفض الاستهلاك المدني: التضخّم أو زيادة الضرائب». الحل المشترك الذي توصل إليه مع الخزينة هو رفع المعدل القياسي لضريبة الدخل إلى 50%، مع معدل هامشي أعلى نسبته 97,5%، وخفض سقف الخاضعين للضريبة. هذا الأخير سيخضع 3,25 ملايين دافع ضرائب إضافي لضريبة الدخل. سيدفع الجميع الضرائب المتزايدة التي طالب بها المجهود الحربي، لكن مدفوعات ضرائب لنحو ثلاثة ملايين ستكون قابلة للسداد بعد الحرب على شكل إعفاءات ضريبية. كما سيتم تقنين

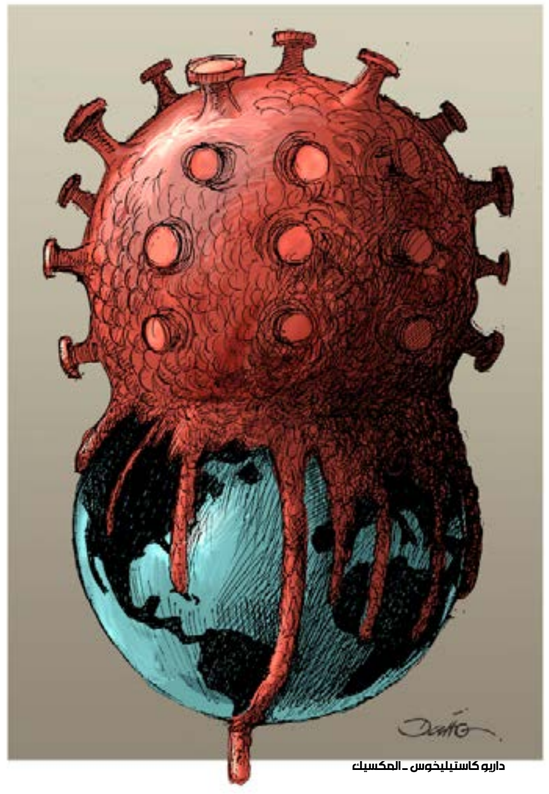

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

أنا أعتبر أن الركود قد «ينشأ» بسبب فشل مصرفي أو «انهيار في الثقة في الأعمال»، إلا أن هذه المحفّزات ليست السبب الأساسي لتكرار الأزمات في الرأسمالية. لماذا لا يتسبّب الفشل المصرفي في بعض الأحيان في ركود ولماذا تنهار الثقة بالشركات فجأة؟ النظرية الكينزية ليس لديها جواب.

يتوسّع سكيدلسكي في الحديث عن أزمة «الطلب الزائد» التي تفرض تقليل الطلب لتلبية العرض؛ كنت أعتقد أنه سيكون من الأفضل الخروج من هذا الركود عبر زيادة الإنتاج لتلبية الطلب. ويلحظ سكيدلسكي أن «الأمر لا يتعلق بأن الشركات تريد خفض الإنتاج. إنها مجبرة على خفض الإنتاج بسبب منع جزء من القوى العاملة من العمل. التأثير الاقتصادي مشابه للتجنيد في زمن الحرب عندما يستخرج جزء صغير من القوى العاملة من الإنتاج المدني. عندها ينخفض إنتاج السلع مدنياً فيما يبقى الطلب الإجمالي كما هو: تتم إعادة توزيعه فقط من عمال ينتجون سلعاً مدنية إلى عمال مجندين في الجيش مخصصين لإنتاج الذخائر. ما يحدث اليوم سيُحدّد بما يحصل للقوة الشرائية لأولئك الذين أصبحوا عاطلين من العمل إلزامياً».

حقاً؟ في اقتصاد الحرب، كان الجميع يعمل. خلال الحرب العالمية الثانية كانت هناك عمالة فعلية كاملة في آلة الحرب. حالياً، نتجه إلى أكبر ارتفاع في البطالة في التاريخ الاقتصادي يحصل خلال بضعة أرباع. هذا ليس اقتصاد حرب.

يذكّرنا سكيدلسكي بأن كينز عالج «الطلب الزائد» في اقتصاد الحرب عبر اقتراح زيادة الضرائب. «في كتيبه (كيف تدفع مقابل الحرب - 1940)، أشار إلى أنه كان يجب خفض الاستهلاك المدني لتحرير موارد للاستهلاك العسكري. من دون زيادة الادّخار الطوعي، لم يكن هناك سوى طريقتين لخفض الاستهلاك المدني: التضخّم أو زيادة الضرائب». الحل المشترك الذي توصل إليه مع الخزينة هو رفع المعدل القياسي لضريبة الدخل إلى

لبنان ونظرية الدين البغيض

نصري أنطوان دياب *

لا تزال السلطة الحاكمة تتحدث عن استدانة مبالغ جديدة من مصادر خارجية حتى مع انهيار الاقتصاد اللبناني ومع ملامسة الدين السيادي لما يقارب الـ 100 مليار دولار رغم ظهور الكثير من المؤشرات ذات الصلة:

- صافي الأصول بالعملات الأجنبية في مصرف لبنان أصبح سلبياً وفقاً لتقارير وكالة Fitch للتصنيف الائتماني
- الصناديق الانتهازية (Vulture Funds) بدأت تنقضّ على سندات اليوروبوندز
- الفساد متفشٍّ
- استرداد الأموال العامة المنهوبة لا يزال بعيد المنال
- الآلاف من الموظفين الحكوميين الوهميين والمعيّنين خلافاً لقانون سلسلة الرتب والرواتب رقم 46 لعام 2017 لا يزالون يتقاضون رواتبهم من دون وجه حق.
- خسارة الليرة اللبنانية نحو ثلثي قيمتها.
- الودائع المصرفية مجمّدة لدى المصارف.
- هناك قيود صارمة للغاية على رؤوس الأموال تخنق الاستيراد.
- خسارة الآلاف من الوظائف.
- النواب الذين صوّتوا من دون حرج على ضريبة تلو أخرى لم يبذلوا أي جهد شخصي من خلال خفض رواتبهم على سبيل المثال.
- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم يكفّا عن التذكير منذ سنوات بأنه يجب على لبنان مساعدة نفسه حتى يتسنّى للآخرين مساعدته.

اقتراض غير مقبول

إن الاقتراض اليوم، قبل تنفيذ إصلاحات عميقة وحقيقية تحت إشراف المنظمات الدولية، أمر غير مقبول على الإطلاق. لا يمكن أن تُبرّر الحاجة إلى استيراد المواد الأولية، ولا الحاجة إلى تأمين قرض مرحلي في انتظار إعادة جدولة الديون السيادية، اقتراض دولار واحد. لقد استنفد المقترض، أي السلطة الحاكمة، مصداقيته الداخلية والخارجية، وسيكون أي مُقرض جديد مسؤولاً عن إساءة توفير القروض؛ وبالتالي سيتمّ اعتبار دينه بغيضاً.

سوف نظهر أنه إذا كانت نظرية الديون البغيضة لا يمكن أن تشكّل لأسباب قانونية ومالية، أساساً لرفض سداد الديون التي تمّ التعاقد عليها سابقاً، فإنه يمكننا أن نبرّر رفض سلطة جديدة تصل إلى الحكم، سداد أي ديون جديدة سيتم التعاقد عليها ابتداءً من اليوم.

تعتبر الأمم المتحدة أن الإقراض على مستوى مرتفع من المديونية ومن دون إعادة جدولة الديون ينتهك مبدأ الإقراض المسؤول، والذي بموجبه لا يجوز للمقرضين منح قروض تتجاوز قدرة السداد المعقولة. في لبنان، إن هذه القدرة قد تمّ تجاوزها منذ فترة طويلة، وسيكون أي قرض جديد غير مسؤول في نظر الأمم المتحدة وبغيضاً في نظر الشعب اللبناني. إن لبنان بلد فقير مثقل بالديون، ولن يكون من السهل على مُقرضيه، على الأقل من الآن فصاعداً، التذرّع بحسن النيّة أو الجهل.

> **يمكن تصنيف الديون السيادية ديوناً بغيضة حتى لو تعاقدت عليها دولة يمكن اعتبارها ديمقراطية**

نظرية الدين البغيض

عندما وضع رجل القانون الروسي المقيم في ذلك الحين إلى فرنسا، الكسندر ناهوم ساك (A.N. Sack)، مفهوم الدين البغيض في عام 1927 في كتابه التأسيسي «آثار تحولات الدول على ديونها العامة والتزاماتها المالية الأخرى»، قابل مبدأين رئيسيين للقانون الدولي العام: من ناحية، الموقف الكلاسيكي الذي بموجبه يجب سداد الديون السيادية عملاً بمبدأ «العقد شريعة المتعاقدين Pacta sunt servanda» الذي يفرض على الدولة تنفيذ التزاماتها؛ ومن ناحية أخرى، ضرورة احترام «القواعد الآمرة Jus cogens»، أي مجموعة المعايير الملزمة التي تسمح باستبعاد قواعد معيّنة. يمكن استبعاد مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» في وجود قاعدة إلزامية من ضمن القواعد الآمرة، وهذا الحلّ مكرّس حالياً في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

اعتبر ساك أن الدين السيادي، حتى وإن تمّ التعاقد عليه بشكل نظامي، يمكن اعتباره بغيضاً من قبل النظام الجديد إذا استوفى شرطين: أن يكون النظام السابق قد استخدم هذه الأموال ضدّ مصلحة الشعب، وأن الدائنين كانوا على علم بهذا الاستخدام غير المشروع. من المعروف الآن أن ساك لم يضف شرطاً ثالثاً، وهو أن السلطة كانت مستبدّة، أو أن الدين كان كذلك (قد يكون النظام بغيضاً ولكنه استخدم الدين بحكمة؛ وفي المقابل، قد لا يكون النظام غير شرعي ولكنه استخدم الدين بطريقة بغيضة)، وهو ما يمكن أن يكون عليه الحال في لبنان). إذا تمّ استيفاء هذين الشرطين، يمكن للنظام الجديد، بحسب ساك، تصنيف هذا الدين بأنه بغيض (غير شرعي أو إجرامي) لاحقاً (بعد إنشائه post ante) وبالتالي التنصّل منه.

قبل بضع سنوات من ساك، في عام 1923، كان الرئيس تافت (Taft) قد أعلن، بصفته محكّماً في قضية Tinoco، أن الأموال المقترضة كان ينبغي استخدامها لأغراض حكومية مشروعة وليس لتحقيق مكاسب شخصية للحكام.

تتمثّل نقطة الضعف في هذه النظرية في عدم وجود سلطة عالمية محايدة يمكنها أن تصنّف الدين السيادي لاحقاً (post ante) على أنه بغيض، وبالتالي في أنه يعود إلى الدولة المدينة نفسها القيام بذلك لتبرير توقفها عن الدفع. مثل خلافة الدول، لا يمكن لتغيير السلطة أن يبرر التنصل من الديون بشكل أحادي؛ إن ديون الدولة «لأصقة» وتنتقل من دون توقف. ولهذا السبب، لم تخترق نظرية ساك القانون الدولي كقاعدة قانونية: لم تكرّسها أي اتفاقية دولية؛ ولم تصبح عرفاً أو «رأياً قانونياً»، ولا مبدأ قانونياً عاماً معترفاً به؛ ولم يتم الارتكاز إليها في أي قرار قضائي أو تحكيمي بشكل رئيسي؛ ولم تدلّ أي دولة متخلّفة عن الدفع بهذه النظرية صراحةً، لأسباب تتعلق بالسمعة، خوفاً من أن تصبح منبوذة وأن تُستبعد من الأسواق العالمية.

في عام 2003، بعد سقوط نظام صدام حسين، درست الولايات المتحدة الأميركية، ولكن من دون أن تذهب أبعد من ذلك، إمكانية استخدام هذه النظرية لتحرير العراق من عبء الديون البالغة 125 مليار دولار التي تعاقد عليها نظام لا يمكن لدائنيه تجاهل طبيعته البغيضة، والتي لم تُستخدم لمصلحة السكان. وفي عام 2008، لجأ رئيس إكوادور إلى هذه النظرية لحثّ الدائنين على التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون. في عام 2006، وفي مبادرة فريدة ونبيلة جداً، أعلنت النرويج نفسها دائنة بغيضة لإسقاط الديون المستحقة لها في ذمة خمس دول (بما في ذلك مصر).

اي دين لبناني جديد بغيض قبل نشوئه

يُظهر تحليل الديون السيادية اللبنانية أنه يمكن تصنيفها كديون بغيضة. في الواقع، حتى لو تمّ التعاقد عليها من قبل دولة يمكن نظرياً اعتبارها ديمقراطية، فإن هذه الديون لم يستفد منها المواطنون سوى بشكل هامشي (تمّ ابتلاع هذه الديون، بنسبة ثلاثة أثلاث متساوية تقريباً، من قبل القطاع العام المتضخّم والزبائني وغير المجدي؛ ومن قبل قطاع الكهرباء العاجز؛ ومن أجل خدمة الدين)، وهذا أمر لا يمكن للدائنين، الذين استفادوا من الثلث الثالث، تجاهله، ومن بينهم بصورة خاصة المصارف اللبنانية؛ أما بالنسبة إلى المقرضين الأجانب، فلا يمكنهم الادّعاء بعدم معرفتهم بالتصنيف الكارثي للبنان الذي يتصدر القوائم العالمية للفساد ولانعدام الشفافية ولعدم الكفاءة وما إلى ذلك. ومن واجب المقرض الاستفسار والاستعلام، تحت طائلة تصنيف سلوكه بالمهمل. والإهمال هنا يتمثّل في منح قرض من دون احتمال سداد جدّي من قبل المقترض. إن أبسط تقرير ائتماني يكفي لكي يعرف المقرض الأكثر تهاوناً إلى من يقرض وكيف سيتمّ استخدام أمواله. إضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يمنع أي سلطة جديدة في لبنان من مطالبة محاكم نيويورك (وهي المحاكم المختصة، بموجب أحكام عقود سندات اليوروبوندز) بتطبيق الأنظمة الأميركية (قانون نيويورك هو القانون المطبق) القائمة على سبيل المثال على «مبدأ الأيدي غير النظيفة» (unclean hands doctrine) الذي يمنع، على غرار قاعدة «Nemo Auditur»، الدائنَ الذي شارك في الفساد أو سمح بهدر المال العام، من أن يستفيد من ظرف أوجده بنفسه.

إذا كان من غير الممكن بالتالي وصف الديون السيادية بأنها بغيضة بعد إنشائها (post ante) سوى أمام القضاء، فمن الممكن القيام بذلك مسبقاً (ex ante)، أي قبل إنشاء ديون جديدة. يجب أن يجاهر اللبنانيون، الآن وقبل أن تتمّ استدانة مبالغ جديدة من قبل هذه السلطة الحاكمة، بأن أي ديون جديدة ستُمنح من الآن فصاعداً إلى السلطة الحالية ستعدّ من قبلهم ديوناً بغيضة. لا يمكن لأي شخص سيقرض الأموال للبنان، قبل الإصلاحات الهيكلية، أن يتذرّع بالجهل، وسيكون بالتالي شريكاً في تبديد الأموال التي سيقرضها؛ وقد لا يسترد ديونه.

* محام بالاستئناف، بروفسور بالقانون، نائب رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين (ALDIC)

* نقلاً عن مدونة مايكل روبرتس

بالعكس

أوهام مواجهة الليبرالية

> أيّ مفاوضات مع طرف ثالث ممكن قد تُعقّد المسائل أكثر، وأساساً هي صعبة جداً في ظلّ المصاعب الاقتصادية التي يمر بها العالم وتراجع أسعار النفط

حسن شقراني

«هوَة الدولار» التي يغرق فيها الاقتصاد اللبناني على نحو متزايد على مدى عقد كامل، وتحديداً منذ انفراط عقد التوافق الداخلي وبعده اندلاع الحرب السورية، تضع البلاد المأزومة سياسياً أمام استحقاقات جمّة أثبتت أن الإفلاس أضحى واقعاً ملموساً وليس تمريناً نظرياً.

إزاء هذا الوضع، تبحث الحكومة عن آليات لتأمين الدولار، ومعه الاستقرار الاجتماعي الهشّ، بعدما هوت احتياطات مصرف لبنان إلى 22 مليار دولار فقط وانكشفت كلياً لعبة النظام المالي، واضحى لبنان وحيداً من دون دعم سياسي ومؤتمرات مالية دولية. من الخيارات المطروحة أو الممكنة، التفاوض مع صندوق النقد الدولي؛ وهو خيار مثير للجدل وللشكوك نظراً إلى الصيت السيّئ الذي تتمع به هذه المؤسسة الدولية. غير أن بلداً شهد الترشيق الهيكلي الذي هندسه وزير المال السابق فؤاد السنيورة خلال التسعينيات، لا يجب أن يخشى أبداً التفاوض مع الصندوق، حتى وإن كان الأخير يتمتّع بقوّة مالية تصل إلى 1000 مليار دولار، وتُعدّ الولايات المتّحدة بالتعاون والتعاضد مع أوروبا الغربية الموجّهة لسياساته وأجندته.

خمس توصيات تُشكّل حالة أيسلندا مثالاً قريباً من الوضعية اللبنانية. فما تعرّض له هذا البلد الأوروبي الصغير خلال الأزمة المالية العالمية يُعد صدمة خارجية على اقتصاده العام وتحديداً على قطاعه المصرفي الذي كان محرّك الاقتصاد الأول. خلال السنوات الأولى من الألفية اعتمد الاقتصاد السياسي الأيسلندي برمّته على نشاط المصارف. فاقت قيمة أصول المؤسسات المالية ثمانية أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، في ظلّ تركّز هائل وسيطرة ثلاث مؤسسات مالية على 90% من الأصول، أي ما يعادل سبعة أضعاف الاقتصاد برمّته.

أكثر من ذلك، خلال السنوات المؤدّية إلى وقوع الأزمة المالية كان النشاط التمويلي بالعملات الأجنبية في نموّ مستمر ليصل إلى 48% من إجمالي القروض المحلية الممنوحة؛ هذا يعني أنّ قرابة نصف المديونية المحليّة هو بعملة أجنبية، وهذا رقم هائل، نظراً إلى أن معدّل الدين المحلية إلى الناتج عشية الأزمة المالية كان يفوق 280%.

تُصنّف هذه الحالة على أنها تضخّم اقتصادات الحجم في البلدان الصغيرة لدرجة التأثّر الحساس أمام الصدمات الخارجية والداخلية على حدّ سواء، ولها تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد برمّته والاستقرار الاجتماعي. في حالة أيسلندا الصدمة كانت خارجية نتيجة انهيار سوق الرهون العقارية، أما في لبنان فمسوّغات الأزمة هي أكثر تعقيداً، بحكم ارتباط نظام الحكم بالخارج وإدارة شؤون الاقتصاد والسياسة في بيئة إدارية يعتريها فساد يقضي على الإنتاجية ويتغذّى من بنية النظام الطائفي.

ولكن في كلتا الحالتين يُمكن التوصل إلى خلاصات مشتركة من شأنها أن تُحسّن وضعية التفاوض مع الصندوق باتجاه تأمين التمويل الطارئ للعجز أو الدعم المالي الحساس لميزان المدفوعات.

أولاً، العراقيل السياسية في مرحلة الأزمة والبحث في سبل الخروج منها لا تفيد بشيء. ففي حالة أيسلندا، ما انفكت الحكومة تبحث عن كبش فداء للتملّص من مسؤوليتها وتجنّب اللائمة على مصائب البلاد المالية، إلا أن تلك الجهود لم تلقَ تجاوباً شعبياً واضطرت الحكومة إلى الاستقالة، ليتعرّض الفريق السياسي الحاكم لمذلّة جديدة في الانتخابات النيابية التي نُظّمت في عام 2009. كلّ هذه المعمعة السياسية النابعة من سوء التقدير والاستمرار بنهج التجاهل والهلوسة نفسه أمام المصيبة، يُضعف وضعية البلد في المفاوضات مع صندوق النقد.

ثانياً، من الخطأ الاستمرار في تقييم صندوق النقد الدولي كلياً على أنه المؤسسة النيوليبرالية التي أسستها الإمبريالية بأجندة معدّة وثابتة منذ الثمانينيات، أو حتى منذ نشأته عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية. هناك الكثير من الشغل الدائر في أروقته، حتى منذ قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، باتجاه مقاربات مختلفة في إدارة الطلب والاستثمار. وبدأ ذلك بالظهور تحديداً منذ عام 2010، عبر تقرير النموذج المالي العالمي العام الذي دعا إلى التوسع في الإنفاق العام والانكفاء عن التقشّف حتى مع ارتفاع المديونية نظراً إلى المردود العالي نسبياً لهكذا سياسة. وبرغم أن التقارير اللاحقة شكّلت ردّة صوب مقاربة أكثر تحفّظاً، إلا أن كلّ ذلك يعني أنه لا بدّ من التحضير جيداً للتفاوض مع الصندوق عبر قراءة أبحاثه ومواجهته بسلاحه، وهي أساساً مواجهة غير سهلة كونه الملجأ الأخير للتمويل.

- ثالثاً، لا بدّ من الاعتراف أن خيار اللجوء إلى صندوق النقد هو آخر الأدوية المتاحة، وهو دواء مرّ لا لذّة فيه إلا إذا حالف البلد المعني الحظ وتزامنت إجراءات التصحيح مع موجة نمو وإدارة سياسية حكيمة تعي أهمية قطف ثمار الراحة المالية النسبية التي يؤمّنها التمويل الطارئ.

- رابعاً، وربطاً بالفقرة السابقة، أي مفاوضات مع طرف ثالث للحصول على تمويل ممكن وتحسين شروط التباحث مع صندوق النقد قد تُعقّد المسائل أكثر. شهد العالم أمثلة كثيرة عن تمويل وتسهيلات بين الدول، وتحديداً مع تلك التي تصبو إلى تحقيق النفوذ الإقليمي. في عام 2018 مثلاً، طلبت باكستان من السعودية والصين والإمارات العربية المتحدة المساعدة لدعم احتياطاتها من العملات الأجنبية قبل أن تدقّ باب صندوق النقد. لكن، حالياً إن هكذا مساعدات ثنائية أو متعدّدة الأطراف خارج الإطار المؤسساتي للمنظمات المالية والتنموية الدولية تبدو صعبة جداً، في ظلّ المصاعب الاقتصادية التي يمرّ بها العالم حالياً وتراجع أسعار النفط. وتزداد الصعوبة في حالة لبنان كونه كان يعتمد تقليدياً على التوازنات السياسية في نظامه والارتباطات الخارجية بها للحصول على المساعدات عبر المؤتمرات الدولية عوضاً عن الاعتماد حصراً على صندوق النقد. إضافة إلى ذلك، فإنّ أي طلب من طرف ثالث قد يُحتّم على لبنان الاحتكام إلى المعايير التي يفرضها صندوق النقد وتنفيذها باعتبارها شرطاً إصلاحياً أساسياً لا بدّ من تلبيته قبل تحرير الأموال.

- خامساً، ما يهم صندوق النقد عملياً وفي ختام يوم التفاوض، هو كيف ستقيّم الصناديق الاستثمارية ومعها تجار السندات، السياسة الاقتصادية المالية التي يتم التوصل إليها، ولذلك هناك قاعدة تبقى سارية مهما تم تحقيق خصومات على معدلات الفوائد، وهي أن يقيّم قراراته بمقارنتها مع ما تقرّه السوق. لذا لا بدّ من حماية الأصول والخدمات المحلية التي تُشكّل مصلحة عامة قصوى مثل التعليم الرسمي والصحة والمرافق العامة، وأموال المتقاعدين، والودائع في القطاع المصرفي.

أمام هذه الشروط والمعطيات، من الضروري التشدد على مسألتين حساستين؛ الأولى هي أن الأهمية الاستراتيجية للدولة المعنية تعكس دوراً كبيراً في كيفية إجراء المفاوضات وأهمية التوصل إلى حلّ من بعدها. كذلك، فإن مدى قدرة صندوق النقد على تأمين احتياجات البلد المعنية من التمويل، لها أثرها على جولات التفاوض، علماً بأنه من التسليم بأن حاجات الدول الصغيرة لن تكون أبداً أكبر من قدرة الصندوق على التمويل، تُصبح من مصلحة الدولة المعنية إشراك طرف ثالث في المعادلة.

المسألة الثانية هي أن صندوق النقد الدولي عبر تاريخه الممتدّ أكثر من 75 عاماً، لعب أدواراً ذات انعكاسات سياسية كبيرة على مستقبل بلدان وأقاليم، ولذا فهو يُعدّ أداة مالية اقتصادية ممتازة لتنفيذ سياسات النظام العالمي مع بعض الهوامش التي يُمكن للبلدان الصغيرة والاقتصادات المفتوحة أن تستغلها بشرط تنفيذ السياسات الشفافة والملائمة على المستويات المحلية. وبالإمكان تلمّس هذا الواقع عبر حركة التاريخ في عدة لحظات.

رهانٌ في الاتجاهين

شملت أزمة بلدان شرق آسيا كوريا الجنوبية وهي الوحيدة بينها التي انضمت إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو نادي البلدان الغنية. غير أن سيول، متجاهلة حدّة حركة رؤوس الأموال وانعكاسها على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي، رفضت حينها مساعدة صندوق النقد. الوضع لم يطل على هذا النحو، فقد هبطت في مطارها نهاية ذلك العام طائرة تقلّ بعثة من الصندوق يرافقها ممثّل عن الإدارة الأميركية. خلال أيام، وتحت ضغط تسيير سعر صرف الوون أمام الدولار لتسوية المدفوعات الدولية، وقّعت السلطات الكورية على رسالة إظهار نوايا تقضي باقتراضها 40 مليار دولار. المسألة تضمّنت إقراراً بسوء إدارة الاقتصاد الكوري وفي الوقت نفسه إجراءات تصحيح هيكلي في سوق العمل وفي إدارة الشركات الكبرى. صحيحٌ أن البلد عاد إلى معدلات النموّ الصحيح، غير أنه لا يزال يعاني من تبعات التصحيح الهيكلي في سوق العمل كونه انتج فئتين من العمال: الثابتين والمتعاقدين بحقوق هشة، كما أنه رفع معدّلات الماساواة بشكل كبير بين بداية التسعينيات والوقت الراهن. كذلك فإن البصمة لا تزال راسخة في أذهان الكوريين حيث يرى قرابة الثلثين أن الأزمة أثّرت سلباً على حياتهم.

غير أن حيثية كوريا بالنسبة إلى الغرب كانت أهم، واستقرار النمور الآسيوية في تلك المرحلة المهمة من العولمة لاستقبال الأموال الحامية والرساميل تطلّب إجراءات خاصة. وكان العالم قد شهد المثال نفسه تقريباً في روسيا حيث يُصنّف البعض تجربة الصندوق في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مع الاتحاد الفدرالي الروسي على أنه «رهينة رغبات الحكومات الغربية». فبرغم أن روسيا لم تكن تطابق المعايير المطلوبة لإطلاق رزمات إنقاذية بمليارات الدولارات، إلا أنها حصلت عليها، مرّة في ربيع 1996، ثلاثة أشهر قبل انتخاب بوريس يلتسين رئيساً لولاية ثانية، ومرّة في صيف 1998 بهدف الدفاع عن الروبل؛ النتيجة كانت سلبية في الحالتين، فبرغم المليارات التي استخدمتها السلطة في موسكو للبقاء صامدة، انتهى زمن بوريس يلتسين باستقالته وبنسبة تأييد شعبي عند 2% فقط بحسب بعض التقديرات، أما العملة الوطنية فانهارت في جميع الأحوال، خلال الأزمة العالمية التي أشرف صندوق النقد على الظروف التي مهّدت لها وعلى الإجراءات التي كان من المفترض أن تعالجها.

ومن كوريا وروسيا وصولاً إلى أزمة الأرجنتين، حيث أظهرت الأبحاث والمراجعات أن أداة صندوق النقد التمويلية القائمة على المبدأ الإقراض عبر متأخّرات - وهو مبدأ يعكس ظروفاً يقوم فيها الصندوق بتقديم المساعدة المالية إلى بلد ما يعاني من تراكم المبالغ المتأخّرة عليه لصالح دائنين آخرين - تصبّ إجمالاً في صالح هؤلاء الدائنين أنفسهم. ولكن حتى في هذا المجال يُمكن المناورة وإيجاد المخارج كما فعلت الأرجنتين حيث رفضت تسديد ديونها في حال رفض الصندوق تجديد الاستحقاق، ما دفع بالصندوق للرضوخ لمطالبها. كذلك تشدّدت لاحقاً في موقفها في التفاوض على شروط الإصلاحات الهيكلية وخلصت إلى شراء صمت الصندوق وتفرّغت للتفاوض مع الدائنين الآخرين.

هذه التجارب والمعطيات تُفيد بأن صندوق النقد الدولي عمل تاريخياً وفقاً لأجندات محدّدة ومرعية سياسياً، ولكن في الوقت نفسه هناك آليات وأسس للتعامل مع الصندوق والتفاوض مع ممثليه باتجاه الوصول إلى سلة دعم مالي ونقدي لا تكون حصراً نتاج وضعية التفاوض والمسدّس مصوّب إلى رأسك.

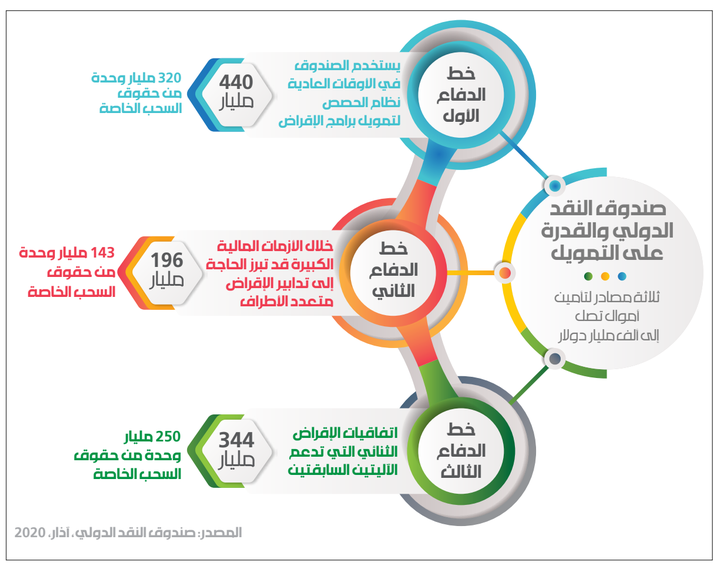

لبنان سيخضع لـ«إجماع واشنطن» وما بعده

الأمجد سلامة

ما رشح عن احتمال لجوء الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لطلب برنامج مساعدة لم يكن مفاجئاً، في ظلّ الحاجة الملحّة إلى العملات الأجنبية وانقسام سياسيّ بين طرفين؛ واحد يؤيّد اللجوء إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي لاقتراض مبالغ بالعملات الأجنبية تُستعمل للحفاظ على نمط الحياة السابق، وهو بالمناسبة صاحب الصوت الأكثر قدرة على تجنيد الإعلام والمحلّلين والأوسع انتشاراً على امتداد كلّ الطيف السياسيّ اللبناني باختلاف تحالفاته. وطرف ثانٍ يرفض اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لكن أدواته محدودة بـ«حقّ الفيتو» الذي يرفعه ضدّ ما يمسّ بالفقراء أو موارد الدولة الأساسيّة. بإمكاننا، منذ الآن، التوقّع أن هذا الطلب سيتحوّل إلى مادّة تفجير للحياة السياسيّة شبه الراكدة منذ تأليف الحكومة، لأن أي برنامج يوافق عليه أو يفرضه صندوق النقد الدولي، سيمسّ بالفقراء وبأصول وموارد الدولة الأساسيّة. أصلاً، برامج صندوق النقد تكاد تكون نسخاً كربونيّة عن بعضها ومنبتها الأساسي هو مجموعة سياسات نيوليبراليّة تُعرف بـ«إجماع واشنطن».

توافق العقل والتاريخ!

في عام 1990، ألّف الاقتصادي البريطاني جون ويليامسون، كتاباً بعنوان «التكيّف الاقتصادي في أميركا اللاتينيّة»، تضمّن الكتاب مساهمات من مؤتمر عقده «معهد الاقتصاد الدولي» ومقره واشنطن في عام 1989. كذلك تضمن مجموعة من السياسات - الوصفات، التي يراي ويليامسون، تجسّد «جوهر الحكمة المشترك الذي اعتقده جميع الاقتصاديين الجادين». أطلق على هذه الوصفات اسم «إجماع واشنطن»، كونها المدينة التي تقع فيها مقرات المؤسّسات المالية الدولية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأميركية، فضلاً عن جزءاً كبيراً من خطّة وزير الخزانة الأميركية في حينه، نيكولا برايدي، كانت في صلب «إجماع واشنطن» وقد اعتمدت كمسودة خطط صندوق النقد الدولي في التسعينيات.

يمكن اختصار العناوين الأساسيّة لـ «إجماع واشنطن» الأصلي بما يلي:

- الانضباط المالي.
- إعادة توجيه أولويات الإنفاق العام نحو القطاعات ذات العوائد الاقتصادية العالية، والتي يمكن أن تحسّن الدخل عبر إعادة التوزيع، من خلال تأمين الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي والبنية التحتية.
- الإصلاح الضريبي (لخفض المعدلات الهامشية وتوسيع القاعدة الضريبية).
- تحرير أسعار الفائدة.
- تحرير سعر صرف.
- تحرير التجارة.
- تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الخصخصة.
- رفع القيود (بمعنى إزالة الحواجز أمام الدخول والخروج الأسواق والخدمات).
- تأمين حقوق الملكية.

خلص ويليامسون إلى تثبيت الطبيعة التوافقية لهذه المبادئ مع العقل ومجرى التاريخ، مشيراً إلى أن مفتاح التنمية الاقتصادية الناجحة هو محاكاة السياسات الموجّهة نحو السوق والسياسات المفتوحة نسبياً التي تبشّر بها الدول المتقدّمة. كذلك أوضح أن الفوائد العالمية لهذه السياسات أُثبتت من خلال تجربة التنمية الناجحة في بلدان شرق آسيا. وفي مراجعته للوثيقة الأصلية، اعتبر ويليامسون أن هناك إشكاليات في التنمية الاقتصادية أهمّها: الرغبة في الحفاظ على ضوابط رأس المال، سياسات الدخل وتجميد الأجور والأسعار، حصّة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، دور السياسة الصناعية في التنمية الاقتصادية.

هذه القضايا بمجملها، وخصوصاً ضوابط رأس المال والسياسة الصناعية، هي جزء من برامج التنمية التي تقدّم غالباً كبدائل للنيوليبرالية، لكن كيف تبنّى صندوق النقد الدولي هذه السياسات كأساس لبناء برامجه عليها؟

بحسب فرانسيسكو بانيتزا في كتابه «أميركا اللاتينية المعاصرة: التنمية والديمقراطية ما بعد إجماع واشنطن»، فإن صندوق النقد والبنك الدوليين هما مؤسستان عامتان أنشئتا للتدخل حيث تفشل الأسواق. وبحكم طبيعة تفويضه، فمن المتوقع أن يتعامل صندوق النقد الدولي مع المشاكل الاقتصادية قصيرة الأمد بدلاً من التعامل مع التغيّرات الاقتصادية الطويلة الأمد. وعلى هذا النحو، لم يأخذ الصندوق في الاعتبار قضايا التنمية الاقتصادية، أو حتى التخفيف من حدّة الفقر، على أقلّ تقدير.

ورغم أن دور صندوق النقد الدولي بدأ يتغيّر بعد تحرير أسعار العملات من معيار الذهب في أوائل السبعينيات، فإن العامل المحفّز للتغيير الجذري في دوره كان أزمة الديون المكسيكية عام 1982 التي مثّلت تهديداً منهجياً للمصارف التجارية الدولية المعرّضة للخطر بشدّة في أميركا اللاتينية، وتهديداً مزعزعاً لاستقرار النظام الاقتصادي والسياسي في المنطقة. في تلك الفترة كان للصندوق دور مركزي في إدارة وتنسيق استجابة الأسواق للأزمة، إلا أنه غيّر أسلوب تدخله من «مساعدة البلدان التي تعاني من اختلال ميزان المدفوعات على المدى القصير» إلى «صنع سياسات أكثر شمولاً في التنمية الاقتصادية». لكن التحوّل تطوّر في الثمانينيات بعدما اتّضحت أكثر أوجه قصور نهجه التقليدي لحلّ الأزمات المالية، فأصبح النموّ الاقتصادي أولوية للصندوق والبنك الدوليين.

ما بعد «إجماع واشنطن»

نجاح صندوق النقد الدولي في التسعينيات كان محدوداً، وبدا واضحاً أن نتائج تبنّي مبادئ «إجماع واشنطن» لم تكن إيجابيّة ما خلق معارضة سياسيّة وإجتماعيّة، وفقدت الأنظمة التي تبنّتها الشرعيّة التمثيليّة. فتطوّرت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مرحلة «ما بعد إجماع واشنطن». في كتابه «أوهام التنمية: البنك الدولي وما بعد إجماع واشنطن في جنوب شرق آسيا، يلفت توبي كارول إلى مسار تطوّر النيوليبراليّة الاجتماعيّة - المؤسساتيّة. فمع سعي إجماع واشنطن إلى إطلاق العنان لقوى السوق والكشف عن فرص تراكم جديدة لرأس المال من خلال سياسات على شكل وصفات بسيطة، تُجسد النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية، اعترافاً بأن الإصلاح الاقتصادي الأساسي وحده غير كافٍ (لا يمكن رؤية الاقتصاد من دون المجتمع والدولة)، وأنّ إنشاء أسواق ليبرالية هو في الأساس مشروع سياسي.

نتيجة لذلك، تتضمن النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية أجندة إصلاح السوق، للدولة والمجتمع، بالإضافة إلى الأساليب والآليات التي جرى تطويرها حديثاً لضمان تطبيق هذه الأجندة والحفاظ على استمراريتها. وهذه المحاولة لإعادة تنظيم الدولة والمؤسسات الأخرى المدمجة اجتماعياً (بما في ذلك الأسرة والمجتمع المدني)، هي ممارسة دلت على تحول أساسيّ في العلاقة بين الدولة والمواطن يكون فيها المجتمع والدولة بخدمة السوق وقيم السوق. إجماع واشنطن، في هذا الإطار، مثّل شكلاً جديداً من أشكال إدارة التنمية النيوليبرالية، التي تتخذ نهجاً مختلفاً نوعياً، لترسيخ مجتمع السوق والحفاظ عليه.

الكل في خدمة السوق

ويضيف كارول، أن الهدف الأساسي لحوكمة التنمية الجديدة، هو مواصلة مشروع «الطبقة الشمالية/الغربية»، أي نقل قيم السوق إلى المجتمع والحياة الاجتماعية بطرق تتحايل على المعارضة السياسية والاجتماعية لإجماع واشنطن وتداعيات فقدان الأنظمة للشرعية التمثيلية. هذا الشكل من الحكم، أي النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية، تم تنقيحه ونشره بشكل متزايد من قبل المؤسسات الدولية (مع تبنّي عناصرها المختلفة من قبل وكالات التنمية الثنائية والمنظمات غير الحكومية والحكومات على حدّ سواء).

ترى النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية، أن الدولة هي مجموعة مؤسسات وظيفتها خدمة السوق التنافسية «ذات الإدارة الجيدة». كما تتبنّى النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية على وظائف محددة للغاية تؤديها الدولة تتعلق بالحماية من فشل السوق وتداعياته. ومع ذلك، لا تمنح النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية، الدولة، أي مجال للمناورة أو الانغماس بشكل جوهري في إعادة توزيع الثروة أو تقديم الخدمة (من دون منافسة) لتعويض عدم المساواة الاجتماعية. كما أنها لا تفسح المجال أمام المواطنين للمطالبة بتحلول غير سوقية لقضايا توزيع الثروة. بدلاً من ذلك، تتعامل النيوليبرالية الاجتماعية - المؤسساتية مع الاقتصادات الوطنية على أنها كيانات «لا تاريخية» تطلب فقط مساعدة تكنوقراطية لإدارة المصالح المتعارضة لرأس المال والعمال بشكل أفضل، والمساعدة على إنشاء سوق مثالية كاملة مع مواطني السوق.

المؤسّسات الدوليّة تشجع سياسات غير ليبرالية بهدف الترويج للاقتصاد الليبرالي. فهذه التي أحبطتها سياسات التنمية السابقة، استخدمت تقنيات سياسية مثل المناهج التشاركية، وبرامج المشاريع الجديدة، في محاولة لتأسيس مجتمعات السوق. وظهرت النتيجة نفسها في الممارسات العملية عبر استخدام مزيج من الخيار المشترك، وبناء الإجماع، وتهميش المعارضة، والحفاظ على احتكار ما يشكل «المعرفة» التنموية... ما ضيّق وقيّد السياسة لصالح إنشاء مجتمع السوق.

لبنان: أي مسار بأي كلفة؟

هكذا بات واضحاً أيّ محتوى للبرنامج الذي سيقدّمه صندوق النقد الدولي للبنان. وهو محتوى مستنسخ من برامج سابقة. سيتضمّن البرنامج، حكماً، شروطاً تحاكي «إجماع واشنطن» في مقابل جمعيّات وأدوات تحاكي «ما بعد إجماع واشنطن». الانقسام حوله قائم منذ اليوم بين أطراف تتغنّى ببرنامج «سينقذ النموذج وأسلوب حياة اللبنانيين»، وأطراف تعترض عليه كونه يسعى لتفكيك مقوّمات الدولة ومناعتها السياسية أو ما تبقى منها. عند هذا الحد لن يكون النقاش مموّهاً أو لطيفاً، بل قد ينزلق، خصوصاً أنّ الحلول الداخليّة والوسائل الخارجية خارج صندوق النقد الدولي متاحة. كما ورد سابقاً، فإنّ ما اعتبره ويليامسون جدلياً، لجهة ضوابط رأس المال والسياسة الصناعية، يمكن أن يشكّل العامود الفقري لبرامج تنمية بديلة عن النموذج النيوليبرالي. هذه الحكومة ليست تقليديّة بالمعنى اللبنانيّ، وهي تجنّبت مشاريع قرارات «تقليدية» كانت تهدف إلى ترسيخ الواقع القديم، وفيها وزراء وحولها مستشارون يمثّلون شياطين الماضي الذين يقاتلون للبقاء في حاضرنا ويريدون أن يتجدّدوا ليحكموا مستقبلنا.

انجال بوليغان ـ المكسيك

> صندوق النقد الدولي يعمل بوصفات «إجماع واشنطن» وما بعده التي تخطّط لإبقاء الدولة والمجتمع في خدمة السوق وقيم السوق

مقال

النيوليبرالية من الأفول إلى السقوط؟

زياد حافظ *

من المفيد استذكار السمات الرئيسية والتناقضات التي نتجت في الفكر النيوليبرالي وفي تطبيقاته، لاستخلاص مدى إمكانية استمرار تلك المنظومة في إدارة شؤون الدول. هذه الدول النيوليبرالية نجحت في مقاربة أزمة الرهونات العقارية في عام 2008، لكنها لم تتعلم وواصلت نفس السياسات العبثية من دون اتخاذ أي إجراءات للحدّ من الوقوع في مآزق مشابهة، بل وصلت مرحلة الإنكار والوقاحة إلى مكافأة المسؤولين عن الأزمة عبر المساعدات المالية الحكومية! تقدّر الخسائر التي يمكن أن تنتج من المخاطر التي تهدّد الأسواق المالية بأكثر من 2000 تريليون دولار. واليوم مع تفشّي "كورونا"، ظهرت التناقضات والإخفاقات بشكل واضح. هذه الحكومات النيوليبرالية وقعت بين مطرقة الوباء وخسارة الأرواح وبين سندان خسائر الأسواق المالية.

سمات منتجة للمخاطر

ـ الفكر النيوليبرالي يتظاهر بالتمسّك بالحرّية المطلقة للفرد. يزعم النيوليبراليون أن الحرّية تفجّر الطاقات وتحفّز التقدّم. والحرّية تنجرّ إلى التعامل بين الأفراد في أسواق "حرّة" يتنافسون فيها. أما هدف التنافس، فهو إلغاء المتنافسين الذي ينتهي دائماً إلى حالات احتكارية تخلق ندرة مصطنعة لتحقيق أرباح ربوية وريعية في آن واحد. هذا تناقض بين الفكر ونتيجة ممارسته.

ـ يدّعي الفكر النيوليبرالي تلازمه مع المشاركة أو الديموقراطية، بينما هو حذر جداً من المشاركة ويميل إلى الحكم التسلّطي. هنا يكمن تناقض كبير بين الادعاء بضرورة تراجع دور الدولة في الاقتصاد، وبين التعاطف مع الحكم التسلّطي الذي يكبح الميل للمساءلة والمحاسبة. فالدولة النيوليبرالية ليست دولة ديموقراطية كما يزعم مفكّروها، بل ربما أقرب إلى الدولة الأمنية أو حتى الدكتاتورية.

ـ لا يقرّ الفكر النيوليبرالي بوجود مجتمعات، بل أفراد فقط، كما صرّحت مرغاريت تاتشر. لذا ما يُسمّى المسؤولية الاجتماعية يصبح نوعاً من الهراء لأن ما يهمّ صاحب المشروع هو تأمين الربح، بحسب أحد كبار المفكّرين النيوليبراليين، ميلتون فريدمان. الإنسان ليس إلا مستهلكاً بغية إثراء منتجي السلع والخدمات. هذه النظرة تتطلّب تراجع تدخّل الدولة وتأمين حماية الملكية الخاصة قبل أي اعتبار، ولو على حساب "المجتمع". الفكر النيوليبرالي لا يقرّ بوجود مجتمع، ويريد الدولة فقط لتطبيق القانون الذي يحمي الملكية الخاصة. وهذه الاعتبارات عابرة للحدود. هو فكر يؤلّه السوق. سيادة السوق فوق سيادة الدولة والوطنية والقومية التي أصبحت مفاهيم أصابها التآكل في عالم معولم عبر التشابك والشبكات.

ـ المفهوم الطبقي عند النخب النيوليبرالية لم يعد مرتبطاً عضوياً بملكيّة وسائل الإنتاج والعلاقات المجتمعية الناتجة منها، بل بمفهوم يرى نفسه فوق الاعتبارات الأخرى من رجال مال وأعمال، ورجال دولة، ومفكّرين، وجامعيين، وإعلاميين يتحرّكون في فلك الدولة. فعلى سبيل المثال، وصفت هيلاري كلينتون أنصار منافسها دونالد ترامب بـ"البائسين" (deplorables)، أي الذين لا يفهمون قضايا الدولة وإدارتها. الإعلام الأميركي المملوك من 6 شركات، روّج لهذا الكلام واعتبر المنتفضين على النخب "بائسين". هذه النخب اعتبرت أنها مقيّدة بالدولة التي تصحّح التشوّهات الناتجة من إخفاقات السوق منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات، وبعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت أوروبا وأسقطت إمبراطورياتها القديمة. في الواقع، إن تدخّل الدولة في الاقتصاد أعاد بعضاً من التوازن والتماسك للمكوّنات الاجتماعية، لكن هذه النخب عدّته انتقاصاً من حقوقها ودورها وعملت على ترويج تدخّل الدولة في الحياة العامة عبر إعادة هندسة اجتماعية لمصلحة الطبقة الحاكمة والأثرياء.

ـ الفكر النيوليبرالي لا يرى ضرراً من تملّك فئة قليلة معظم الثروات. وكل ما يتعلق بالحفاظ على البيئة، لا يجب أن يترجم بقرارات تحدّ من حرّية المؤسّسات والشركات في استعمال الموارد الطبيعية كما تشاء وإن أدّت إلى تغييرات في المناخ، وتلوّث في الهواء والمياه. هو تكريس للداروينية الاجتماعية: القوي فقط يستحقّ البقاء. هكذا سعت النخب إلى تفكيك دولة الرعاية من ضمان صحّي إلى صناديق البطالة. وهذه الأخيرة مطلوبة لأنها تدعم استمرار الأجور والرواتب المتدنية. وهذه النخب شجّعت الهجرات الوافدة من دول الجنوب للعمل في دول الشمال، للقيام بالأعمال التي لا يريد السكان الأصليون القيام بها في الزراعة والبناء وسواها من أعمال متدنّية الأجر. في أيام الرخاء الاقتصادي، كانت تلك الهجرة مقبولة. أما أيام الضيق الاقتصادي، فالاحتكاكات العنصرية ضدّ المهاجرين الوافدين تتزايد وتنمّي الحركات الشعبوية التي يمثّلها ترامب.

ـ السمة السادسة والأكثر خطورة، استبدال النشاط المالي والنقدي بالنشاط الاقتصادي الفعلي. السياسات الماليّة اعتمدت التقشّف في مقابل التركيز على قوامة السياسات النقدية، لتصبح المؤسسات المالية هي العمود الفقري للنظام الرأسمالي. هذا الأخير انتقل من حلبة الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات إلى إنتاج ثروة افتراضية مدعومة بسياسات نقدية ميسّرة (أي بفوائد متدنّية). أنتج ذلك انفصاماً بين السوق المالية والاقتصاد الفعلي. وطُبّق تصدير القواعد الإنتاجية إلى الدول الناشئة سعياً للربح في بيئات غير مقيّدة بقيود ناظمة. وتحوّل النظام المصرفي إلى نقطة ارتكاز؛ في الولايات المتحدة ألغي التنافس بين مكوّنات النظام المصرفي ليصبح محصوراً بمؤسسات قليلة (بنك أوف أميركا، ولز فارغو، سيتي غروب، بنك كورب، جي. بي. مورغان/شايز) ملكيتها تعود لعدد أقلّ (فانغرد غروب، ستيت ستريت كوربوريشن، بلاك روك، أف-ام-ار). كما أن بنك الاحتياط الاتحادي، الذي يقوم بمهام المصرف المركزي، مملوك بشكل غير مباشر من مصارف خاصة مثل مجموعة روتشيلد (فرنسا وبريطانيا العظمى)، وبنك ميلون، عائلة روكفلر، عائلة واربورغ، غولدمان ساكس، عائلة لازار (باريس)، عائلة إسرائيل موسى سيف (روما). نرى مدى التمركز في القطاع المصرفي الأميركي وامتداداته الأوروبية.

مواصلة التحكّم أو السقوط؟

هل يواصل الفكر النيوليبرالي التحكّم في إدارة الشأن العام في الدول الواقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة؟ أوروبا ما زالت تقاوم تفكيك دولة الرعاية بسبب قوّة النقابات العمّالية التي تتجذّر فيها ثقافة التكافل الاجتماعي. النيوليبرالية نجحت في تفكيك نفوذ النقابات في بريطانيا، في ظل مرغاريت تاتشر وطوني بلير، إلا أن باقي الدول الأوروبية تقاوم رغم وصول بعض النخب النيوليبرالية إلى السلطة، كساركوزي وماكرون في فرنسا وأنجيلا ميركل في ألمانيا.

> **الوباء كشف عقم الفكر النيوليبرالي الذي جعل سيادة السوق فوق سلامة الإنسان، ووقعت الحكومات النيوليبرالية بين مطرقة الوباء وخسارة الأرواح وبين سندان خسائر الأسواق المالية**

استطاعت هذه النخب مقاربة أزمة الرهونات العقارية كأول امتحان جدّي لمنظومتها، إلا أنها لم تستوعب الدروس ولم تتّعظ من المخاطر التي أصابت البنى الاقتصادية في بلادها، حيث أصبح التركيز على الأسواق المالية، ولم تتخذ إجراءات للحدّ من الوقوع في مآزق مشابهة، بل وصلت مرحلة الإنكار والوقاحة إلى مكافأة المسؤولين عن الأزمة عبر المساعدات المالية الحكومية! تقدّر الخسائر التي يمكن أن تنتج من المخاطر التي تهدّد الأسواق المالية بأكثر من 2000 تريليون دولار!

كذلك ازداد الانفصام بين الجمهور والنخب الحاكمة. فعلى سبيل المثال، كانت الانتخابات الأميركية في 2016 "احتجاجية" على النخب إلى أوصلت دونالد ترامب إلى الرئاسة وسلوكه الذي أسهم في تعرية عيوب النظام النيوليبرالي الذي استفاد منه هو شخصياً وعائلته. لكن الصراع بين الكونغرس النيوليبرالي والإعلام الشركاتي من جهة، وبين وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية غير الخاضعة للنخب، كشف عن مستوى الفجوة بين النخب والقاعدة. هكذا عطلت التشريعات وفُرّغت مؤسسات الدولة وفُكّكت المؤسسات الحكومية المنشأة لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الإنسانية، وبات المسرح مهيأً لتفشّي وباء الكورونا.

امتحان من مستوى آخر

مع تفشّي "كورونا"، ظهرت التناقضات والإخفاقات بشكل واضح وأشدّ في الدول التي تمارس النهج النيوليبرالي. الوباء كشف عقم الفكر النيوليبرالي الذي جعل سيادة السوق فوق سلامة الإنسان. الحكومات النيوليبرالية وقعت بين مطرقة الوباء وخسارة الأرواح، وبين سندان خسائر الأسواق المالية. هذه الأسواق تحوّلت إلى معيار النجاح، بينما أصبح الاقتصاد الفعلي الذي يشمل قطاعات الصناع والزراع والسياح والإعمار والبنى التحتية، نوعاً من العبء الذي يجب تحمّله في سبيل استمرار سيادة الأسواق المالية. المعونات المالية الحكومية موجّهة لمساعدة المؤسّسات المالية وليس لتحفيز الاقتصاد. صحيح أن بعض هذه المساعدات قد تصيب القطاعات الإنتاجية، لكن حصّة الأسد للمؤسسات المالية كما حصل بعد الأزمة المالية عام 2008.

مثال واحد قد يكون كافياً لإعطاء الأولوية لمصالح الشركات في الحكومات النيوليبرالية. ثمة فضيحة تعصف بفرنسا في تعاطيها مع أحد أبرز أطبائها، ديديي راولت، الذي اقترح دواء الكلوروكين مع مضادّ حيوي لا يكلّف أكثر من 20 يورو لمدّة العلاج. الحكومة الفرنسية عبر وزيرة الصحة المتزوّجة بأحد كبار المستثمرين في شركات تصنيع الأدوية إيفون ليفي (هو افتتح المختبر الفرنسي الصيني في مدينة ووهان في أيلول 2019 والذي تسرّب منه فيروس كورونا)، عرقلت وطمست الاقتراح، ثم عمدت إلى شيطنة الطبيب. الشركات الفرنسية المنتجة لعقاقير يمكن استعمالها في مواجهة الوباء قد يصل سعر بعضها إلى أكثر من 8 آلاف يورو، بينما اقتراح الكلوروكين المذكور لا يتجاوز 20 يورو للعلاج الكامل. في المقابل، وبعد فترة من التشكيك، بدأت الولايات المتحدة استيراد الكلوروكين. المهم أن شركات الأدوية الكبيرة حاولت منع الحلول غير المكلفة لأن الوباء فرصة لجني أرباح غير طبيعية. نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي فيديوات عدّة تفضح العلاقة بين شركات الأدوية والمستثمرين فيها مثل بيل غيتس. قد تكون الأوبئة مصطنعة لتحقيق الأرباح بالتواطؤ بين الحكومات النيوليبرالية والمستثمرين الكبار الذين يدّعون العمل الخيري.

النخب الحاكمة في الأنظمة النيوليبرالية لم تتعلّم من التجارب السابقة، بل استمرّت في نفس السياسات العبثية التي أصبحت تهدّد بشكل مباشر تماسك المجتمعات القائمة في تلك الأنظمة. لا يجب أن نستغرب أن وباء كورونا سيفرض مراجعة جذرية في الدول التي ينتشر فيها. العديد من المفاهيم أصبحت قيد البحث كسيادة السوق على سيادة الدولة، أو النظرة للإنسان كشيء ليس أكثر من مستهلك، أو إلى ضرورة تفكيك المنظومات الاحتكارية التي نشأت بسبب تلك السياسات، أو إلى إعادة الاعتبار للأولويات الوطنية، بما فيها الهوية والثقافة، أي إلى كبح موجة العولمة التي كادت تقضي على هوية الناس وتحويلهم إلى مستهلكين فقط.

النظام النيوليبرالي بقيادة الولايات المتحدة أصبح على المحكّ. فإهمال البنى التحتية لتلك الدول وخاصة البنى التحتية العائدة للقطاع الصحّي كان السبب المباشر لتفشّي الوباء والعجز في مواجهته ومعالجة المصابين. فالقطاع الصحي الذي تم ترويج خصخصته لم يكن في يوم من الأيام مؤهلاً ومستعدّاً لمواجهة أوبئة بالشكل الذي حصل حتى بعد ظهور أوبئة مماثلة منذ بداية الألفية. كلفة التحضير لتلك المواجهات أكبر من قدرات القطاع الخاص الذي همّه الأوّل والأخير الربح وإن كان على حساب الصحّة العامة.

فهل تستطيع النخب النيوليبرالية تخطّي ذلك الامتحان الكبير؟ الفكر النيوليبرالي والنظام الناتج منه سقط على الأقل على الصعيد الفكري وحتى على الصعيد العملي. لكن الإقرار بذلك لم يحصل عند النخب النيوليبرالية. فالظروف الموضوعية التي ساهمت في نمو وانتشار الفكر والمنظومة النيوليبرالية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانحسار المعسكر الاشتراكي لم تعد قائمة. وفي ظل انفراد الولايات المتحدة في التحكّم بالقرارات الدولية، استطاعت المنظومة النيوليبرالية الانتشار في عالم معولم. لكن مع صعود الكتلة الأوراسية بقيادة روسيا والصين تغيّرت موازين القوّة التي ستنعكس على مستقبل النيوليبرالية وإن كانت هاتان الدولتان تمارسان نمطاً من النيوليبرالية مع ضوابط لها. في ظل وجود دولة قوية تخطّط وترسم المسار وليس عبر قوانين السوق تستطيع تلك الكتلة الصاعدة إبراز نموذج مختلف عن النموذج النيوليبرالي الغربي.

لكن في الغرب، في ظل غياب مشروع آخر، وغياب قيادات ذي صدقية وفعّالية، يصعب أن دفع النخب الحاكمة إلى تغيير سلوكها إلا تحت الإكراه. حتى الساعة ليس في الأفق ما يبشّر بذلك، وإن كان العالم بعد كورونا غير ما قبله. نموذج الصين وكوبا وكوريا الجنوبية ما زال تحت نار التشكيك والشيطنة في الإعلام المهيمن في الغرب، ومن المبكر توقّع أي تغيير وإن كنّا واثقين أنه آت رغم كل شيء، لكن ربما ليس بالسرعة التي نتمنّى.

انجل بوليغان ـ المكسيك

* كاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي